



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا

إعداد:

على حمد فرج الخفيفي

بكالوريوس اقتصاد - كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس 2005/2004

إشراف :

د. عبد الفتاح عبد السلام بوحبيل

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد بتاريخ 10 / 6 / 2012 بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

ربيع / 2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى الذي حثني على طلب العلم..

والذي رحمه الله.

إلى روح والدي.. تغمدها الله بواسع

رحمته وأسكنها فسيح جناته إنه عليٌّ قدير.

إلى جميع أفراد أسرتي وكل أصدقائي.

الباحث

شكر وتقدير

أولاً لله الشكر والحمد على إتمام هذه الرسالة والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين، وبعد أتقدم بفائق الشكر والعرفان للدكتور/ عبد الفتاح عبد السلام بوحبيل لما قدمه من ملاحظات قيمة كان لها أعظم الأثر لاستكمال هذه الدراسة. كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور / عمر عثمان زرموح، والدكتور/ عبدالله محمد شامية على تفضلهما قبول تقييم هذه الرسالة كما اشكر كل من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد ، وأخض بالذكر أعضاء هيئة التدريس والزملاء في الدراسات العليا بقسم الاقتصاد.

وأخيراً وليس بآخر أوجه شكري وتقديري إلى الإخوة العاملين بالمكتبة الوطنية ، والعاملين بمركز البحوث الاقتصادية ، والأخوات العاملات بمكتبة الكلية لجهودهم في توفير مختلف المصادر والبيانات التي استخدمت لاستكمال هذه الدراسة . كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أفراد أسرتي الكريمة على دعمهم ومساعدتهم حفظهم الله ورعاهم ، ولكل من أعطى معلومة صغيرة أو كبيرة كانت أتوجه لهم بالشكر والجزيل.

جزى الله الجميع عني كل خير...

الباحث

على حمد الخفيفي

ملخص الدراسة

أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات سواء المحلية منها أو الأجنبية يمثل جانباً مهماً من السياسات الاقتصادية لجميع الدول وعلى وجه الخصوص النامية منها، وليبيا كغيرها من الدول اتخذت العديد من الإجراءات والسياسات التي تهدف من خلالها إلى تهيئة المناخ الاستثماري، وإزالة المعوقات التي تواجه المستثمرين، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء دوراً متزايداً للقطاع الخاص، ورغم الإجراءات والسياسات ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي إلا إن حجم مشاركة القطاع الخاص وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي لم يكن متوافقاً مع الإمكانيات المتاحة.

وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المناخ الاستثماري في ليبيا باستخدام مجموعة مختارة من مؤشرات مناخ الاستثمار للتعرف على واقع مناخ الاستثمار على ضوء هذه المؤشرات، وتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف في مناخ الاستثمار، واقتراح السياسات والإجراءات التي ستؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار وبما يحقق جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية التي نجحت في هذا المجال .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ا	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	المحتويات
ز	فهرس الجداول
ط	فهرس الإشكال

الفصل الأول:

المقدمة

3	المشكلة البحثية..... (1-1)
3	المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار..... (2-1)
5	السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار..... (3-1)
6	أهمية الدراسة..... (4-1)
6	أهداف الدراسة..... (5-1)
7	منهجية الدراسة..... (6-1)
7	تقسيمات الدراسة..... (7-1)

الفصل الثاني:

المؤشرات الدولية لقياس وتقييم المناخ الاستثماري

9	مؤشر الحرية الاقتصادية..... (1-2)
15	مؤشر التنمية البشرية..... (2-2)
19	مؤشر النمو للتنافسية العالمية..... (3-2)
20	(1-3-2) المتطلبات الأساسية.....
22	(2-3-2) عوامل تعزيز الكفاءة
25	(3-3-2) عوامل تعزيز التطور والابتكار.....
28	مؤشر الشفافية الدولية..... (4-2)
30	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار..... (5-2)
30	(1-5-2) مؤشر السياسة النقدية.....
32	(2-5-2) مؤشر السياسة المالية.....
34	(3-5-2) مؤشر سياسة التوازن الخارجي.....
35	مؤشر سهولة أداء الأعمال..... (6-2)

- 36 (1-6-2) مؤشر تأسيس المشروع.
- 36 (2-6-2) مؤشر استخراج التراخيص.
- 37 (3-6-2) مؤشر توظيف العاملين.
- 38 (4-6-2) مؤشر تسجيل الممتلكات.
- 38 (5-6-2) مؤشر الحصول على الائتمان.
- 40 (6-6-2) مؤشر حماية المستثمر.
- 41 (7-6-2) مؤشر دفع الضرائب.
- 42 (8-6-2) مؤشر التجارة عبر الحدود.
- 43 (9-6-2) مؤشر تنفيذ العقود.
- 43 (10-6-2) مؤشر إغلاق المشروع.

الفصل الثالث:

مؤشرات مناخ الاستثمار في الاقتصاد الليبي

- 49 (1-3) مؤشر الحرية الاقتصادية.
- 49 (1-1-3) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2008
- 52 (2-1-3) تطور مستوى الحرية الاقتصادية في ليبيا من الفترة
1996 إلى 2008.
- 53 (3-1-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر الحرية
الاقتصادية.
- 59 (2-3) مؤشر التنمية البشرية.
- 59 (1-2-3) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2008/2007 ...
- 59 (2-2-3) تطور مستوى التنمية البشرية في ليبيا من الفترة
1999 - 2008/2007
- 60 (3-2-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية..
- 62 (3-3) مؤشر الشفافية الدولية.
- 62 (1-3-3) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2007.
- 66 (2-3-3) تطور مؤشر الشفافية الدولية من سنة 2002 إلى 2007.
- 66 (3-3-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر الشفافية الدولية..
- 68 (4-3) مؤشر النمو للتنافسية العالمية.
- 68 (1-4-3) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2008/2007 ...

- 74 (2-4-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر النمو للتنافسية العالمية.....
- 75 (5-3) المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.....
- 75 (1-5-3) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2007.....
- 78 (2-5-3) تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في ليبيا من الفترة 2000 إلى 2007.....
- 80 (2-5-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.....

الفصل الرابع

السياسات المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار في ليبيا

- 85 (1-4) السياسة الاستثمارية.....
- 86 (1-1-4) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.....
- 91 (2-1-4) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.....
- 92 (1-2-1-4) حجم تدفق الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا خلال الفترة 2000-2005.....
- 94 (2-2-1-4) التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا.....
- 96 (3-2-1-4) نصيب ليبيا من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض بالدول العربية لسنة 2007 مليون دولار
- 99 (3-1-4) السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا.
- 99 (1-3-1-4) السياسات المتعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر.....
- 101 (2-3-1-4) تحسين بيئة الاستثمار العام من خلال دعم الاستقرار الاقتصادي.....
- 102 (3-3-1-4) سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....
- 106 (4-3-1-4) السياسات المتعلقة بتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار.....
- 109 (5-3-1-4) السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز الضريبية والمالية والإعفاءات.....
- 110 (2-4) السياسة التجارية.....

114(1-2-4) في مجال التعريف الجمركية.	
114(2-2-4) نشر وإتاحة المعلومات عن التشريعات التجارية.	
115(3-2-4) تبسيط الإجراءات الجمركية.	
116(4-2-4) الإسراع بعملية التخليص والفحص الجمركي.	
116(5-2-4) تنمية الموارد البشرية.	
117(6-2-4) تقديم الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين.	
117(3-4) السياسة القانونية.	
119(4-4) سياسات تحسين النظم الإدارية والإطار المؤسسي.	
122(1-4-4) استقبال المستثمر.	
124(2-4-4) خدمات التأسيس.	
124(3-4-4) خدمات بعد التأسيس.	
124(4-4-4) طريقة عمل خدمة الشباك الواحد.	
125(5-4) دور السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار.	
125(1-5-4) الحوافز الضريبية.	
127(2-5-4) الحوافز غير الضريبية.	
130(6-4) سياسات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية.	
131(1-6-4) سياسات التعليم.	
133(2-6-4) سياسات التدريب.	

الفصل الخامس

تجارب عربية في تحسين مناخ الاستثمار

138(1-5) تجربة جمهورية مصر العربية.	
143(2-5) تجربة المملكة العربية السعودية.	
150(3-5) تجربة الإمارات العربية المتحدة.	
158(4-5) تجربة المملكة العربية المغربية.	
168الخاتمة.	
171قائمة المراجع.	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	القيمة القصوى والدنيا لكل مقياس من المقاييس الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية	18
(2-2)	حدود الدخل التي تعين مراحل التنمية.....	27
(3-2)	دليل مؤشر السياسة النقدية.....	32
(4-2)	دليل مؤشر السياسة المالية	33
(4-2)	دليل مؤشر السياسة التوازن الخارجي.....	35
(6-2)	مقارنة بين مؤشرات مناخ الاستثمار المختارة	44
(6-2)	تطور مستوى الحرية الاقتصادية في ليبيا من الفترة 1996 إلى 2008.....	54
(1-3)	مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008.....	56
(2-3)	مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008.....	57
(3-3)	مؤشر التنمية البشرية في ليبيا من الفترة 1999 إلى2008/2007	61
(4-3)	مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008/2007.....	63
(5-3)	مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008/2007 ..	64
(6-3)	مؤشر الشفافية الدولية في ليبيا من سنة 2002 إلى 2007	67
(7-3)	مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007.....	69
(8-3)	مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007.....	70
(9-3)	مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا لسنة 2008/2007	73
(10-3)	توزيع الدول العربية حسب مراحل التنمية وركائز التنافسية لسنة2008/2007	74
(11-3)	مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008/007	76
(12-3)	مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة2008/2007	77
(13-3)	تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في ليبيا خلال الفترة 2000 إلى 2007.....	79
(14-3)	المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007.....	81
(15-3)	المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007.....	82

- 93 (16-3) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة 2005-2000 (مليون دينار)
- 95 (1-4) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الأنشطة الاقتصادية في ليبيا للفترة 2005-2000 (مليون دينار).....
- 95 (2-4) التطور النسبي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض الأنشطة الاقتصادية في ليبيا للفترة 2005-2000 (نسبة مئوية).....
- 98 (3-4) نصيب ليبيا من حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بالدول العربية لسنة 2007 (مليون دولار).....
- 99 (4-4) تصنيف ليبيا مقارنة بالدول العربية حسب تصنيف الاونكتاد في مؤشر الأداء والإمكانات.
- 112 (5-4) درجة انكشاف الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1993-2004).....
- 121 (6-4) مقارنة ليبيا ببعض الدول العربية في إجراءات تسجيل وممارسة أداء الأعمال
- 144 (7-4) قاعدة بيانات أداء الأعمال بجمهورية مصر العربية.....
- 145 (1-5) سياسات تحسين مناخ الاستثمار بجمهورية مصر العربية.....
- 151 (2-5) قاعدة بيانات أداء الأعمال بالمملكة العربية السعودية.....
- 152 (3-5) سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالمملكة العربية السعودية.....
- 159 (4-5) قاعدة بيانات أداء الأعمال بدولة الإمارات العربية المتحدة.....
- 160 (5-5) سياسات تحسين مناخ الاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة.....
- 165 (6-5) قاعدة بيانات أداء الأعمال بالمملكة العربية المغربية.....
- 166 (7-5) سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالمملكة العربية المغربية.....

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
53	تطور مستوى الحرية الاقتصادية في ليبيا من الفترة 1996 إلى 2008.....	(1-3)
58	مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008.....	(2-3)
58	مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008.....	(3-3)
60	تطور مستوى التنمية البشرية في ليبيا من الفترة 1999 إلى2008/2007	(4-3)
65	مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008/2007.....	(5-3)
65	مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008/2007 .	(6-3)
67	تطور قيمة مؤشر الشفافية الدولية في ليبيا من سنة 2002 إلى 2007	(7-3)
71	مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007.....	(8-3)
71	مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007.....	(9-3)
76	مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008/007	(10-3)
77	مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة2008/2007	(11-3)
80	تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في ليبيا خلال الفترة 2000 إلى 2007.....	(12-3)
83	المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007.....	(13-3)
83	المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007.....	(14-3)
87	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر.....	(1-4)
93	حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة 2000-2005	(2-4)
97	نصيب ليبيا من حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مقارنة بالدول العربية لسنة 2007	(3-4)
102	أهم سياسات ودعم بيئة الاستثمار.....	(4-4)
120	مراحل مزاولة النشاط الأعمال والإجراءات المنظمة له.....	(5-4)
123	المواقع الوظيفية داخل مبنى النفاذة الواحدة.....	(6-4)

الفصل الأول: مقدمة

يُعد النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، لهذا تهتم الدول بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وقياس هذه المعدلات في السنوات المختلفة، كما تسعى إلى معرفة عوامل النمو وكيفية التأثير عليها من أجل زيادتها.

ويُعد الاستثمار أهم عوامل النمو حيث يتضمن إضافة طاقات إنتاجية جديدة، وتحديث القائم منها، واستخدام التقنيات الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية⁽¹⁾. والاستثمار الإجمالي يشمل الاستثمار الصافي والاستثمار الإجمالي وهو⁽²⁾:

1. الاستثمار الصافي وهو ذلك الإنفاق الاستثماري المتمثل في زيادة رصيد رأس المال خلال فترة زمنية معينة.

2. الاستثمار الإجمالي وهو ذلك المبلغ الذي يخصص لمواجهة الإهلاك بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال، أي بهدف مواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر في حجم هذا الرصيد مثل: البلى، والهلاك، أو التقادم، أو التدمير الذي قد ينتج بفعل الحرائق أو الفيضانات، أو الكوارث الأخرى.

وتوضح لنا النظرية الاقتصادية الكلية أن المحددات الرئيسية للاستثمار هي معدل سعر الفائدة، والتوقعات، ومستوى الإنتاج، ومعدل التغير في الدخل المحلي، إضافة إلى المناخ الاستثماري⁽³⁾.

(1) الفطيسي محمود احمد، " تنمية الاستثمار في المجالات الإنتاجية والخدمية"، بحث مقدم لمؤتمر نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس، هيئة تشجيع الاستثمار، 2006، ص 1.

(2) أبو حبيب، عبد الفتاح عبد السلام "التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسيات الاقتصادية"، غريان: جامعة الجبل الغربي، 1996، ص 178.

(3) المرجع السابق، ص 180.

ويعرف المناخ الاستثماري على أنه "مجمّل الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والقانونية، والإدارية المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية"⁽¹⁾. لذا يمكن تقسيم المناخ الاستثماري إلى: النظام الاقتصادي الذي يشمل كل من الخدمات والإطار التنظيمي ونظم المعلومات الاستثمارية، والتشريعات الاستثمارية التي تقنن المجالات والحوافز والمزايا الاستثمارية، والسياسات الاقتصادية مثل السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية⁽²⁾.

ويشير الأدب الاقتصادي إلى ضرورة تحسين مناخ الاستثمار لكي يتحقق أقصى معدل نمو مرغوب فيه من خلال تبنى سياسات تشجيع الاستثمار، التي هي "مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في القدرة الإنتاجية، مع توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات المختلفة"⁽³⁾.

ومن هنا سعت الدول إلى تطوير بيئة أداء الأعمال من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص في المشاركة في الاستثمار، وذلك لغرض تحقيق معدلات نمو مرغوب فيها وتخفيض تكاليف الإنتاج ورفع كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية والتنظيمية التي تؤدي إلى تطوير وتحسين البيئة الاستثمارية.

ويتميز الاقتصاد الليبي بخصائص الدول النامية صغيرة الحجم، واعتماده على مورد طبيعي ناضب تتقلب أسعاره في السوق الدولية، حيث شكلت صادراته أكثر من 96% من الصادرات الليبية سنة 2006، وهو المصدر الرئيسي للصرف الأجنبي⁽⁴⁾. وليبيا كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق نمو قابل للاستمرار، مع ضمان الاستقرار النسبي للأسعار وتطوير

(1) عبد القادر، علي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، 2004، ص 4.

(2) world bank, world development report 2005 "A Better Investment Climate for Everyone" Washington, 2005, pp20-21, www.worldbank.org

(3) الصادق، على توفيق، على، احمد، "سياسات وبرامج تخصيص في الدول العربية"، بحث مقدم إلى الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربية، دمشق، 27 - 29/4/2002، ص 2.

(4) مصرف ليبيا المركزي، "النشرة الاقتصادية"، المجلد 46، السنة 2006، ص 38.

المناخ الاستثماري وتحسينه لتحفيز القطاع الخاص، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية والتشريعات المناسبة والملائمة لمواكبة مرحلة إعادة الهيكلة وبرامجها⁽¹⁾.

(1-1) المشكلة البحثية

إن تحسين المناخ الاستثماري يتطلب الاستقرار الاقتصادي الكلي أى استقرار المتغيرات الكلية مثل معدل سعر الفائدة وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار ، وكذلك سهولة الحصول على الائتمان لتمويل المشروعات الاستثمارية ، ووضوح السياسات الضريبية ، والكفاءات الإدارية ، وكفاءة البنية التحتية ، وحرية انتقال رؤوس الأموال⁽²⁾.

وتوضح الإحصائيات انخفاض مساهمة الاستثمار الخاص في التكوين الرأسمالي الإجمالي⁽³⁾. ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب التي من أهمها: عدم توفر المناخ الملائم لتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الليبي. ومن هذا المنطلق تكمن مشكلة الدراسة في:

1. دراسة واقع مناخ الاستثمار وتقييمه في الاقتصاد الليبي.
2. تقويم هذا الواقع والتعرف على المعوقات التي تكتنفه.
3. تقديم مقترحات لتحسين البيئة الاستثمارية.

(2-1) المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار

هناك مجموعة من المؤشرات الدولية للحكم على مدى ملائمة المناخ الاستثماري التي سوف يتم استخدامها في هذه الدراسة (وسوف يتم توضيحها في الفصل الثاني) ومن هذه المؤشرات ما يلي:

⁽¹⁾ شامية عبد الله، "السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة"، بحث مقدم لمؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، مركز البحوث والاستشارات، 12-14/6/2007، ص3.

⁽²⁾ مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ

القرار، 2004، ص5، متاح على الموقع، www.idsc.gov.eg.

⁽³⁾ قاعدة بيانات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 2008 .

1. مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom

يصدر منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج فاونديشن وصحيفة وول سترين جورنال، و يقيس المؤشر حجم الحريات الاقتصادية التي تمتع بها الدول، ويعتمد على عشر مقياس للحرية الاقتصادية هي: مقياس حرية الأعمال، مقياس الحرية التجارية، مقياس الحرية النقدية، مقياس حجم الحكومة، مقياس الحرية المالية، مقياس حقوق الملكية، مقياس حرية الاستثمار، مقياس حرية التمويل، مقياس التحرر من الفساد، مقياس حرية العمال.

2. المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

The Composite index of Components of the economic policies of the investment climate

يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و يقيس المؤشر درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار وذلك بقياس استقرار الاقتصاد الكلي، ويعتمد المؤشر على ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر السياسية النقدية، مؤشر السياسة المالية، مؤشر سياسة التوازن الخارجي.

3. مؤشر الشفافية الدولية Corruption Perceptions Index

يصدر منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية، ويهدف لمعرفة مستوى الشفافية في الدولة، ويتكون من عدة مسوحات ميدانية، ويعتمد على 14 مصدراً تابعاً إلى 12 مؤسسة مستقلة

4. مؤشر النمو للتنافسية العالمية Growth Competitiveness Index

يصدر منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويهدف لقياس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي دائمة على المدى المتوسط والبعيد، ويعتمد على 12 ركيزة هي: المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي،

التعليم العالي والتدريب، الكفاءة الجيدة للسوق، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الاستعداد التقني، حجم السوق، مدي تطور الأعمال، الابتكار.

5. مؤشر التنمية البشرية Human Development Index

يصدر منذ سنة 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر المؤشر أداة هامة لقياس توجيهات التنمية البشرية في الدولة، ويتكون من ثلاثة مؤشرات رئيسة هي: طول العمر المتوقع عند الميلاد، المعرفة وتقاس بقدرة الشخص البالغ على الكتابة والقراءة ونسبة الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية، ومستوى المعيشة ويقاس ينصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

6. مؤشر سهولة أداء الأعمال Ease of Doing Business

يصدر من سنة 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقاس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ويتكون من عشر مؤشرات فرعية هي: مؤشر بدء الشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تنفيذ العقود، مؤشر إغلاق المشروع.

(3-1) السياسات المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار

اتبعت الدول التي نجحت في تحسين مناخ الاستثمار العديد من السياسات على المستويين

الكلّي والقطاعي لتهيئة البيئة الاستثمارية فيها، ومن أهم هذه السياسات ما يلي⁽¹⁾:

1. السياسة الاستثمارية.

⁽¹⁾ نوير طارق، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2002، ص 21.

2. السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية .
3. السياسات المتعلقة بالنظام التشريعي .
4. سياسات تحسين النظم الإدارية والإطار المؤسسي.
5. السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية والمالية.
6. سياسات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية.

(4-1) أهمية الدراسة

تسعى الدول لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي في العديد من مؤسساتها الاقتصادية، إضافة إلى المستويات الإنتاجية في مختلف القطاعات، وتحسين موازين مدفوعاتها وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري فيها ويكون ذلك بتبني سياسات تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية البحث في التعرف على أداء الاقتصاد الليبي والسياسات التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الاقتصاد الليبي، وكذلك دور سياسات تشجيع الاستثمار مما يمكن القائمين على الاستثمار مثل هيئة تشجيع الاستثمار من إجراء الإصلاحات المطلوبة على السياسات المتبعة وذلك لغرض تحسين البيئة الاستثمارية في ليبيا.

(5-1) أهداف الدراسة

- التعرف على نقاط القوة والضعف للمناخ الاستثماري في ليبيا.
- وضع مقترحات حول كيفية تطوير وتحسين هذا المناخ من خلال اختيار السياسات المعمول بها في الدول التي نجحت في هذا المضمار.
- معرفة ترتيب ليبيا في المؤشرات الدولية مقارنة بالدول العربية .

(6-1) منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف علي واقع الاقتصاد الليبي في المؤشرات الدولية لتحسين مناخ الاستثمار، وذلك باستخدام الإحصائيات الدولية مثل التقارير الصادرة عن كل من معهد هيرتاج فاونديشن " The Heritage Foundation"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، منظمة الشفافية الدولية " Transparency International"، المنتدى الاقتصادي العالمي " World Economic Forum"، الأمم المتحدة " United Nations"، البنك الدولي " World bank"، الاونكتاد " Unctad"، بالإضافة إلى الإحصائيات الخاصة بالاقتصاد الليبي من قبل مصرف ليبيا المركزي.

(7-1) تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول هي: الفصل الأول يحتوي على مقدمة ومشكلة الدراسة بالإضافة إلى أهمية الدراسة والهدف منها ومنهجيتها وتقسيماتها، ويتناول الفصل الثاني بالدراسة والتحليل المؤشرات الدولية لقياس وتقييم المناخ الاستثماري من حيث تكوينها وطرق حسابها، ويستعرض الفصل الثالث واقع الاقتصاد الليبي على ضوء مؤشرات المناخ الاستثماري ومعرفة نقاط القوة والضعف، ومقارنة ليبيا بالدول العربية النفطية وغير النفطية، أما الفصل الرابع فيتناول السياسات المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار في ليبيا، بينما يركز الفصل الخامس على التجارب العربية الناجحة في هذا المجال مثل: تجربة مصر، السعودية، الإمارات، المغرب، وأخيرا يستعرض الفصل السادس خاتمة الدراسة.

الفصل الثاني:

المؤشرات الدولية لقياس وتقييم المناخ الاستثماري

يتم تقييم مناخ الاستثمار للمفاضلة بين الدول من جانب المستثمر، فقبل أن يقوم المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار يقوم بعملية المفاضلة بين الدول التي يمكن إن يستثمر فيها . وفي السابق كانت عملية المفاضلة عملية سهلة حيث كانت تعتمد على الانطباعات والتصورات المسبقة ، التي تجعل المستثمر يفضل دولة على الأخرى ، ومن ثم يقوم بالاستثمار فيها. أما اليوم فإن هذه الطريقة الوصفية غير متعمقة وغير كافية ، لأن المستثمر يطلب اليوم مؤشر أكثر مصداقية وموضوعية وشفافية، بمعنى القيام بإجراءات قياس للمتغيرات المهمة المتعلقة بموضوع ما وبدقة ، ومعرفة علاقة المتغيرات المختلفة مع بعضها البعض ، والتعبير عن تلك العلاقة بالأساليب الرياضية والكمية⁽¹⁾. أي التعبير عن وضع الدولة من خلال رقم واحد أو كلمة واحدة، تمد المستثمر بما يحتاج إليه من معلومات.

وهناك عدة مؤسسات دولية تقوم بإمداد المستثمر بالمعلومات الرقمية التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري، ومساعدة متخذي القرار في أي الدولة لمعرفة وضع دولتهم بين الدول وما ينقصها لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

وتتميز هذه المؤشرات الدولية بالشمولية من حيث تغطية عوامل مناخ الاستثمار، وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدرتها على جذب الاستثمارات⁽²⁾. ويقدم هذا الفصل شرحاً لأهم هذه المؤشرات من حيث تكوينها وطريقة حسابها وهذه المؤشرات هي:

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001 "، الكويت، 2001، ص78.

(2) نفس المرجع السابق، ص79.

(1-2) مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom

تعرف الحرية الاقتصادية "بأنها الجزء من الحرية المهم بالاستقلال المادي للفرد في علاقته مع الدولة أو المجموعات المنظمة الأخرى. فالفرد حر من الناحية الاقتصادية إذا تمكن من السيطرة الكاملة على قوة عمله وعلى ممتلكاته"⁽¹⁾.

ويلاحظ المتتبع للأدب الاقتصادي حول موضوع الحرية الاقتصادية تعدد المقاييس التي يمكن أن تستخدم في قياس مستوى الحرية الاقتصادية، حيث يتضمن مؤشر الحرية الاقتصادية تعريفا لعشرة مفاهيم للحرية الاقتصادية قابلة للقياس في مختلف الدول، وهي مهمة فيما يتعلق بخلق الثروة وزيادتها، وبالتالي بالنمو الاقتصادي⁽²⁾. ومع أن بعض هذه الحريات تتصف بالطبيعة العالمية أو الدولية بالنظر إلى أنها تقيس مدى انفتاح الاقتصاد المحلي على الاستثمار والتجارة الخارجيين، فإن معظم هذه الحريات التي يشتمل عليها المؤشر هي ذات طبيعة محلية تحدد حرية الأفراد في استخدام قوة عملهم ورؤوس أموالهم دون أية قيود.

وبصفة عامة يتضمن تعريف الحرية الاقتصادية "كل الحريات والحقوق المتعلقة بإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في إطار غياب وجود أية تدخلات أو قيود خارج المدى الضروري لحماية وصيانة الحرية في حد ذاتها"⁽³⁾. والمقاييس العشر للحرية الاقتصادية هي:

1. مقياس حرية الأعمال Index of Business freedom : يقيس مدى تعقد أو مرونة

التشريعات والإجراءات ومتطلبات الترخيص لمزاولة الأعمال، ومدى سهولة الحصول على رخصة لمزاولة الأعمال.

(1) W. Beach William & Tim Kane, 2007 Index of Economic Freedom, " **Methodology: Measuring the 10 Economic Freedoms**", Washington, The Heritage Foundation and *The Wall Street Journal*, 2007 ,P37 www.heritage.org.

(2) المجبري، فتحي، "السياسات العامة والأداء الاقتصادي"، بحث مقدم لمؤتمر الوطني للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، مركز البحوث الاستشارات، 12-14/6/2007، ص ص 2-3.

(3) نفس المرجع السابق، ص ص 4.

إن نقاط حرية الأعمال لكل دولة هي عبارة نسبة مئوية بين 0 و 100%، حيث 100% تعني بيئة العمل الأكثر حرية والنقاط قائمة على 10 عناصر كلها مقدره أو مرجحة بنفس القدر بناء على بيانات لدراسة بيئة الأعمال التي قام بها البنك الدولي وهي⁽¹⁾:

1. البدء في العمل (عدد الإجراءات، عدد أيام إتمام الإجراءات، التكلفة % من دخل الفرد،

الحد الأدنى لرأس المال % من دخل الفرد).

2. الحصول على الترخيص (عدد الإجراءات، عدد أيام الحصول على ترخيص، التكلفة %

من دخل الفرد).

3. إنهاء العمل - (عدد أيام إنهاء المشروع، التكلفة % من الأصول، معدل الاسترداد (سنت

على الدولار).

ويتم حساب نقاط كل عنصر باستخدام المعادلة التالية⁽²⁾:

$$ComponentScore_i = 50 \left(\frac{component_{average}}{componen_i} \right)$$

حيث إن:

$Component\ score_i$: تمثل نقاط العنصر i في الدولة.

$Component_i$: هي قيمة العنصر i في الدولة.

$Component_{average}$: المتوسط العالمي للعنصر i .

50: هي قيمة ثابتة.

⁽¹⁾ W. Beach William & Tim Kane, 2008 Index of Economic Freedom," **Methodology: Measuring the 10 Economic Freedoms**", Washington, The Heritage Foundation and *The Wall Street Journal*, 2008 .P42, www.heritage.org.

⁽²⁾ *ibid*,p42.

2. مقياس حرية التجارة **Index of Trade freedom** : وهو مقياس مركب يقيس معدل التعريفية الجمركية المرجح، ومدى وجود الحواجز غير الجمركية وتأثيرها على الواردات والصادرات من السلع والخدمات. ويتم حساب نقاط حرية التجارة باستخدام المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$TF_i = \frac{Tariff_{max} - Tariff_i}{Tariff_{max} - Tariff_{min}} - NTB_i$$

حيث إن:

TF_i : تمثل مقياس حرية التجارة في الدولة.

$Tariff_{max}$: الحد الأقصى للتعريفية.

$Tariff_{mix}$: الحد الأدنى للتعريفية.

$Tariff_i$: تمثل المتوسط المرجح للتعريفية في الدولة.

والحد الأدنى للتعريفية عادة يكون صفر والحد الأقصى يكون 50%، عندها تطرح

non - tariff barriers (NTBS) من النتيجة الأساسية.

3. مقياس الحرية المالية **Index of Fiscal freedom** : يقيس ثلاثة عناصر كمية لها نفس الأهمية هي⁽²⁾:

1. أعلى معدل للضريبة على دخل الفرد.

2. أعلى معدل للضريبة على دخل الشركات.

3. إجمالي إيراد الضريبة كنسبة من GDP.

وتحول العناصر الثلاثة السابقة إلى مقياس من (0-100%) باستخدام المعادلة التالية⁽³⁾:

$$FF_{ij} = 100 - \alpha (Component_{ij})^2$$

⁽¹⁾ ibid,p43.

⁽²⁾ ibid,p45.

⁽³⁾ ibid,p45.

حيث إن:

$FF_{i,j}$: تمثل مقياس الحرية المالية في الدولة.

Component $I_{i,j}$: هي قيمة العنصر i في الدولة j .

α : معامل ثابت يساوي 0.03

4. مقياس حجم الحكومة **Index of Government size**: ويقاس حجم كل النفقات العامة بما

فيها الاستهلاك العام والتحويلات. وتحسب نقاط مقياس حجم الحكومة بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$GE_i = 100 - \alpha (Expenditures_i)^2$$

حيث إن:

GE_i : تمثل مقياس حجم الحكومة.

$Expenditures_i$: يمثل الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي GDP،

α : معامل ثابت يساوي 0.03.

5. مقياس الحرية النقدية **Index of Monetary freedom**: وهو مقياس لمعدل التضخم

المرجح لثلاثة سنوات ماضية. والمعادلتين المستخدمتين لتحويل التضخم إلى مقياس بين 0 و

100% (لسنة معينة هما⁽²⁾:

$$WAI_i = \theta_1 Inflation_{it} + \theta_2 Inflation_{it-1} + \theta_3 Inflation_{it-2}$$

$$MF_i = 100 - \alpha \sqrt{WAI_i} - PC_i$$

حيث أن:

WAI : هي القيمة المطلقة لمعدل التضخم السنوي المرجح في الدولة خلال الثلاثة سنوات

الماضية مقاساً وفقاً للمستوى العام للأسعار.

(1) ibid ،p46.

(2) ibid ،p47.

MF_i : تمثل نقاط الحرية النقدية في الدولة i .

θ : من 1 إلى 3 تمثل ثلاثة أعداد مجموعها يعطي 1 في سلسلة تصاعدية (قيمها 0.665، 0.245 و 0.090 على التوالي).

PC : هي الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

α : هي معامل ثابت يساوي 6.333.

6. مقياس حرية الاستثمار **Index of Investment freedom** : يقيس القيود على الملكية الأجنبية للأعمال مثل القيود على الملكية الأجنبية للأراضي، والمساواة أمام القانون لكل من الشركات الأجنبية والمحلية، وحرية تحويل الأرباح للخارج، ومدى توفر التمويل المحلي للشركات الأجنبية، ويتم تحويله إلى مقياس بين (0 و 100%) عن طريق القيام بالاستبيان⁽¹⁾.

7. مقياس حرية التمويل **Index of Financial freedom** : هو معيار يقيس وضع القطاع المصرفي من حيث ملكية الدولة للمصارف، وإمكانية فتح فروع للمصارف الأجنبية، والحرية في تقديم كافة أشكال الخدمات المالية ويتم تحويله إلى مقياس بين (0 و 100%) عن طريق القيام بالاستبيان⁽²⁾.

8. مقياس حقوق الملكية **Index of Property rights** : يقيس مدى ضمان وحماية الدولة للملكية من خلال تطبيق قوانين حماية الملكية ويتم تحويله إلى مقياس بين (0 و 100%) عن طريق القيام بالاستبيان⁽³⁾.

9. مقياس التحرر من الفساد **Index of Freedom from corruption** : يقيس مستويات الفساد الإداري والمالي والقانوني في الدولة، ومن أجل حساب مقياس التحرر من الفساد فإن الطريقة

(1) ibid,p48.

(2) ibid,p49.

(3) ibid,p51.

تقوم بتحويل بيانات كل دولة في مؤشر الشفافية الدولية إلى مقياس من (0 إلى 100%) وذلك بضرب قيمة المؤشر الشفافية في 10⁽¹⁾.

10. مقياس حرية العمال **Index of Labor freedom** : وهو معيار يقيس درجة تدخل الدولة في سوق العمل، يعتمد مؤشر حرية العمال على 4 عناصر لها نفس الوزن الترجيحي هي⁽²⁾:

1. الحد الأدنى من الأجور.

2. ثبات ساعات العمل.

3. صعوبة الفصل من العمل.

4. تكلفة الفصل عن العمل.

ويتم تحويل العناصر الأربعة السابقة إلى مقياس من (0 إلى 100%) وفقا للمعادلة

التالية⁽³⁾:

$$ComponentScore_i = 50 \left(\frac{component_{average}}{componen_i} \right)$$

حيث إن :

$Component\ score_i$: تمثل نقاط العنصر i في الدولة.

$Component_i$: هي قيمة العنصر i في الدولة.

$Component_{average}$: المتوسط العالمي للعنصر i .

50: هي قيمة ثابتة.

⁽¹⁾ ibid,p52.

⁽²⁾ ibid,p53.

⁽³⁾ ibid,p54.

وتأخذ هذه المقاييس العشر وزنا ترجيحيا متكافئا ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية، وذلك لضمان عدم تحيز الترتيب الكلي باتجاه عنصر معين أو سياسة معينة. وتقع قيمة المؤشر بين (0-100%) وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على حرية اقتصادية مرتفعة والعكس صحيح.

(2-2) مؤشر التنمية البشرية Human Development index

إن التطور الحاصل في اقتصاديات التنمية يركز على العنصر البشري، لذلك أصبح مفهوم التنمية يرتبط بمفهوم الرفاهية البشرية، وهو مفهوم يحتاج إلى تحديد خصوصا ولأنه يخضع إلى تقديرات معيارية تعتمد على الأهداف التي يفترض الباحث أن المجتمع يسعى إلى تحقيقها، وقد انعكس ذلك على إمكانية تطوير وحدة القياس التي تأخذ في الاعتبار التغيرات التي قد تحدث في رفاهية الأفراد، بحيث يمكن استخدامها لقياس مستوى التنمية البشرية.

أن المشكلة الأولى تكمن في تحديد المتغيرات التي يمكن أن تتضمنها قائمة مؤشرات التنمية البشرية، أي العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن يكون لها تأثير على رفاهية الأفراد بحيث يستوجب إدراجها ضمن القائمة، وبينما المشكلة الثانية في قياس هذه المتغيرات.

ولقد استخدم الاقتصاديون خلال السنوات السابقة عدداً من معايير التنمية البشرية التي قام

بتطويرها البنك الدولي مثل: مؤشرات التنمية الدولية Indicators for International

Development ، والمؤشرات الأساسية core Indicators ، والمؤشرات الاجتماعية

Social indicators، وتضم هذه المؤشرات معلومات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي، ومستوى التغذية، والإنفاق الاستهلاكي، وعدد الأطباء ، ونسبة التحاق الطلاب في التعليم الابتدائي والثانوي ، ونسبة الطلاب إلى الأساتذة (1).

وفي سنة 1990 أصدر برنامج الأمم المتحدة تقريره حول التنمية، الذي يركز على التنمية البشرية باعتبار أن التنمية الحقيقية يجب أن تكون مركزة على الأفراد و أن تسعى إلى تحسين مستوى حياة الأفراد. وفي الوقت الذي يعترف فيه البرنامج بأهمية النمو وزيادة الدخل في رفاهية الأفراد، يدرك الحاجة إلى أخذ عوامل أخرى في الاعتبار، مثل التعليم والصحة والتغذية والحرية الشخصية والثقافية وغيرها، وعليه فقد عرف التقرير التنمية البشرية: "بأنها عملية توسيع لخيارات الناس وتعزيز قدراتهم من أجل استخدام أمثل لهذه الخيارات"(2)، أي إن التنمية البشرية هي عملية تمكين الأفراد من أن تكون لهم خيارات أوسع، ويتحقق ذلك بزيادة القدرات البشرية، وخصوصاً تمكين الأفراد من العيش حياة طويلة وصحية، وتزويدهم بالمعرفة، وتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وقد اقترح برنامج الأمم المتحدة مقياساً للتنمية البشرية يعكس التعريف السابق أطلق عليه "دليل التنمية البشرية (HDI) Human Development Index وهو رقم قياسي يضم ثلاثة مؤشرات أساسية هي: طول العمر و يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة ، والمعرفة وتقاس بمعرفة القراءة والكتابة عند البالغين، ونسبة الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والعليا معاً، ومستوى المعيشة ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (3). ويمثل هذا الرقم تطوراً كبيراً مقارنة بالمعايير

(1) فيليب، كرم، "التنمية البشرية في البلدان العربية: قياسها وواقعها الراهن"، في دور الحكومة الانمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي. تحرير على الصادق وآخرون، أبوظبي ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2000، ص.ص178- 179
(2) نفس المرجع السابق، ص.180.

(3) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "تقرير التنمية البشرية للعام 2006"، نيويورك، 2006، ص.263، www.undp.org

الأخرى للتنمية ، حيث أنه يركز على إمكانيات الأفراد وخياراتهم بدلا من التركيز على السلع والخدمات المتوفرة. ويتكون دليل التنمية البشرية من ثلاثة مقاييس كما اشرنا أعلاه هي⁽¹⁾:

1- طول العمر

وهو العمر المتوقع عند الميلاد، وتكمن أهمية هذا المؤشر في الاعتقاد العام بأن للحياة الطويلة قيمة في حد ذاتها ، وأن التغذية السليمة والصحة الجيدة والبيئة النظيفة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد. ويُعد هذا المؤشر أحد المكونات المهمة لقياس التنمية البشرية نظرا لصعوبة توافر معلومات شاملة عن صحة الناس وتغذيتهم.

2- المعرفة

في البداية كانت معرفة القراءة والكتابة عند البالغين تُعد المؤشر الوحيد للمعرفة، حيث أن الأمية من أهم العقبات أمام التنمية. ونظرا لأن المعرفة لا تقتصر على مجرد القراءة والكتابة فقط، أُضيفت نسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا إلى هذا المؤشر، وأعطيت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين وزنا مرجحا وهو الثلثان ($\frac{2}{3}$) من هذا المؤشر، وإعطاء نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وزنا مرجحا وهو الثلث ($\frac{1}{3}$).

3- مستوى المعيشة

ويعبر عن مستوى معيشة الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية للدولار الأميركي.

⁽¹⁾ UNDP (United Nations Development Programmer), "Human Development Report 2007/2008", New York, 2007/2008, p356, www.undp.org

تحتسب قيمة دليل التنمية البشرية بأخذ متوسط القيم الثلاثة للمقاييس السابقة وقبل حساب الدليل يجب حساب قيمة كل مقياس من المقاييس الثلاثة، ويتم التعبير عن الأداء في كل مقياس بقيمة تتراوح بين (1-0) من خلال استخدام المعادلة العامة التالية⁽¹⁾:

$$I_{(i,j)} = \frac{X_{(i,j)} - \min(X_i)}{\max(X_i) - \min(X_i)}$$

حيث إن:

$I_{(i,j)}$ مؤشر المقياس (i) في الدولة (j).

$X_{(i,j)}$ هي القيمة الفعلية للمقياس (i) في الدولة (j).

$\min(X_i)$ وهي القيمة الدنيا للمقياس i.

$\max(X_i)$ وهي القيمة القصوى للمقياس i.

والقيم الدنيا والعليا هي قيم ثابتة لكل مقياس (انظر الجدول (1-2)) أم القيم الفعلية فهي مختلفة من دولة لأخرى فمثلا متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدولة (A) يختلف عنه في الدولة (B).

الجدول (1-2)

القيمة القصوى والدنيا لكل مقياس من المقاييس الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)	85 سنة	25 سنة
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)	100	0
نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس والجامعات والمعاهد العليا (%)	100	0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوم بالدولار الأمريكي	40,000	100

المصدر: UNDP "Human Development Report 2007/2008" p356.

⁽¹⁾UNDP (United Nations Development Programmer) "Calculating the Human Development Indices", New York, 2007, pp20-25 www.undp.org

وتصنف الدولة حسب النقاط المتصلة عليه كما يلي⁽¹⁾:

1. إذا كانت قيمة المؤشر 85% فأكثر فإنها تدل على تنمية بشرية مرتفعة.
2. إذا كانت قيمة المؤشر اكبر من 50% و اقل من 85% فإنها تدل على تنمية بشرية متوسطة.
3. إذا كانت قيمة المؤشر اقل من 50% فإنها تدل على تنمية بشرية منخفضة.

(3-2) مؤشر النمو للتنافسية العالمية Growth Competitiveness Index GCI

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum تقريره عن التنافسية العالمية Competitiveness Report ويركز على المؤشرات التي تمكن النظم الاقتصادية من تحقيق نمو اقتصادي ، وتحديد السياسات التي تؤدي إلى زيادة تنافسية الدولة. ويعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية على " أنها مجموعة الأعراف والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما"⁽²⁾. ومستوى الإنتاجية يحدد بدوره مستوى الازدهار الذي يمكن تحقيقه من قبل الدولة، إن الدول ذات الأنظمة الاقتصادية الأكثر تنافسية تكون قادرة على تحقيق مستويات أعلى من الدخل وتحدد كذلك معدلات العائد المتحصل عليه عن طريق الاستثمارات في الاقتصاد، ولأن معدلات العائد تُعد مهمة لمعدلات النمو الاقتصادي فإن النظام الاقتصادي الأكثر تنافسية هو ذلك النظام الذي سينمو في الأجل الطويل.

ويصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر النمو للتنافسية العالمية (GCI) وهو مؤشر واسع الشمول لقياس أو تقدير المنافسة العالمية أخذاً في الحسبان أسس الاقتصاد الجزئي والكلي

⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005"، الكويت، 2005، ص177.

⁽²⁾ World Economic Forum, "The Global Competitiveness Index: Measuring the Productive Potential of Nations", Geneva, 2008، p3.

للتنافسية الدولية. واعتمد المؤشر في قياس القدرة التنافسية للدولة على عدد من المحددات والعوامل ، تحلل اقتصاد الدولة من خلال 12 ركيزة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية هي⁽¹⁾:

1. المتطلبات الأساسية.
2. عوامل تعزيز كفاءة.
3. عوامل تعزيز التطور والابتكار.

(1-3-2) المتطلبات الأساسية Basic requirements

و تعتمد على الركائز التالية:

- الركيزة الأولى: المؤسسات Institutions

إن البيئة القانونية تشكل الإطار الذي يعمل ضمنه الأفراد والشركات، والإطار القانوني له صلة قوية بالمنافسة والنمو فهو يؤدي دوراً محورياً في الطرق التي توزع بها الدول المنافع وتحمل بها تكاليف استراتيجيات وسياسات التنمية، وله صلة بقرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج، فأصحاب الأراضي وحصص الشركات ، بل حتى أصحاب الملكية الفكرية ، لن يرغبوا في الاستثمار في تطوير وصيانة أملاكهم إذا كانت حقوق المالكين غير محمية، أو إذا كانت الممتلكات لا يمكن بيعها أو شراؤها على ثقة من أن الدولة سوف تجيز التعامل التجاري، كما أن السوق نفسها ستقتل في إحداث نمو فعال.

إن أهمية النظم والقوانين غير محده في الإطار القانوني، فمواقف الدولة اتجاه الأسواق والحريات وكفاءة أعمالها ، والبيروقراطية المفرطة، والتزامات التقيد بالإجراءات، والتنظيم المفرط والفساد وانعدام الشفافية والثقة، أو عدم استقلال النظام القضائي الذي يفرض تكاليف

(1) World Economic Forum" The Global Competitiveness Report 2007-2008"Geneva ,2008,p4
www.weforum.com

اقتصادية كبيرة على الأعمال ويبطئ عملية التطور الاقتصادي، كل هذه العوامل تؤثر على تنافسية الدولة⁽¹⁾.

- الركيزة الثانية: البنية التحتية Infrastructure

إن وجود بنية تحتية جيدة يُعدّ أمراً ضرورياً لضمان عمل النظام الاقتصادي نظراً لأنها عامل مهم يحدد موقع النشاط الاقتصادي ونوع النشاطات أو القطاعات التي يمكن أن تنشأ في النظام الاقتصادي، فالبنية التحتية ذات النوعية الجيدة تقلل تأثير الاختلاف بين المناطق فينجم عن ذلك دمج فعلي للسوق المحلية بحيث تربط بالأسواق في الدول والمناطق الأخرى.

إن البنية التحتية الجيدة والشاملة تُعدّ دافعاً جوهرياً للتنافسية وتؤثر بقوة في النمو الاقتصادي. فمثلاً وسائل النقل الفعالة للسلع والأفراد والخدمات مثل الطرق الجيدة، والسكك الحديدية، والنقل الجوي، تمكن رجال الأعمال من توصيل بضائعهم للسوق بطريق آمنة وفي الوقت المناسب، وتسهل انتقال العمال في أرجاء الدولة. كما أن الأنظمة الاقتصادية تعتمد على توفر الطاقة الكهربائية التي لا تعاني من حالات الانقطاع والنقص لضمان أن الأعمال والمصانع يمكنها العمل دون انقطاع. وأخيراً فإن شبكة الاتصالات الواسعة والقوية تسمح بالتدفق السريع للمعلومات مما تزيد من كفاءة الأنظمة الاقتصادية عن طريق المساعدة على ضمان أن القرارات التي اتخذتها القطاعات الاقتصادية قد أخذت في الحسبان كل المعلومات المتوفرة ذات العلاقة⁽²⁾.

- الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomy stability

إن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي يُعدّ عاملاً مهماً للتنافسية العامة للدولة، فالشركات لا يمكنها اتخاذ قرارات عندما تكون معدلات التضخم ثنائية الرقم، ووجود تقلبات في أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإقراض وبالتالي انخفاض العائد

(1) ibid, p, 4..

(2) ibid, p, 4

المتوقع، أو فرض ضرائب مرتفعة لتمويل الموازنة العامة للدولة أو انخفاض الإنفاق العام على البنية التحتية. كل هذه العوامل تضعف تنافسية الدولة و تحد من دخول شركات جديدة، و خلاصة القول إن الاقتصاد ينمو إذا كان الاقتصاد الكلي مستقراً⁽¹⁾.

- الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي Health and primary education

إن القوى العاملة التي تتمتع بالصحة تزيد من تنافسية الدولة وإنتاجيتها، فالعمال المرضى لا يمكنهم استخدام قدراتهم ولذلك يكونون أقل إنتاجية لأنهم عادة يتغيبون عن العمل أو يؤدون العمل بمستويات متدنية من الكفاءة، فالصحة المتدهورة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأعمال، لذلك فإن الاستثمار في توفير الخدمات الصحية يعد مهماً بالنسبة للاقتصاد.

بالإضافة للصحة فإن الركيزة تأخذ في الحسبان جودة وكم التعليم الأساسي الذي يتلقاه السكان، والذي يُعد مهماً بشكل متزايد في الاقتصاد الحديث، والذي يزيد من إنتاجية العمال، فالعمال الذين لم يتمكنوا من استكمال التعليم الأساسي لا يمكنهم القيام إلا بالمهام اليدوية في عملية الإنتاج، ويجدوا من الصعب عليهم القيام بعمليات في مراحل الإنتاج المتقدمة، ولهذا فإن استكمال العمال للتعليم الأساسي يزيد من تنافسية الدولة⁽²⁾.

(2-3-2) عوامل تعزيز كفاءة Efficiency Enhancers

وتعتمد على الركائز التالية:

- الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب Higher education and training

إن التعليم والتدريب ذو الجودة العالية ضروري للنظم الاقتصادية التي تمر بمرحلة التطور. وتفترض التنافسية وجود عمالة قد حظيت بتعليم جيد و قادرة على التكيف بسرعة مع بيئتها المتغيرة. وتقيس هذه الركيزة معدلات التسجيل في التعليم الثانوي وما بعده، وتقيس كذلك

(1) ibid, p, 4..

(2) ibid, p, 5.

نوعية التعليم والتدريب. وتهمل كثير من الدول أهمية التدريب المهني والتدريب المتواصل في الوظائف وهو أمر لا يمكن التغاضي عنه لأنه يضمن الرقي المستمر بمهارات العمال وفقاً للاحتياجات المتغيرة لنظام الإنتاج⁽¹⁾.

- الركيزة السادسة: كفاءة سوق السلع Goods market efficiency

إن الدول التي تتميز بسوق تنافسية للسلع والخدمات تكون في وضع يمكنها من خلاله إنتاج المزيج الأمثل من السلع والخدمات آخذة ظروف العرض والطلب في الاعتبار، وتضمن أن هذه السلع والخدمات يمكن المتاجرة بها بفعالية قصوى في الاقتصاد. والتنافسية المحلية والخارجية تعد مهمة لتحقيق كفاءة السوق وبالتالي إنتاجية العمل، وذلك لضمان أن الشركات الأكثر كفاءة والمنتجة للسلع التي يطلبها السوق هي أكثرها قدرة على البقاء، وذلك بتوفير أفضل بيئة ممكنة لتبادل السلع وضرورة وجود الحد الأدنى من العوائق أمام نشاط الأعمال وذلك من خلال تدخل الدولة، فمثلاً التنافسية تعيقها الضرائب المبالغ فيها، والقوانين المقيدة والمميزة للملكية الأجنبية أو الاستثمار الخارجي المباشر وهي أمور تؤدي إلى انخفاض تنافسية الدولة⁽²⁾.

- الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل Labor market efficiency

تعد كفاءة ومرونة سوق العمل ضرورية وحاسمة في ضمان تعيين العمال وفقاً لأفضل استخدام لهم في النظام الاقتصادي، ويجب أن تكون لأسواق العمل مرونة في تحويل العمال من نشاط اقتصادي إلى آخر بسرعة، وتسمح بتباين الأجور دون إحداث اضطراب اجتماعي كبير. كما أن أسواق العمل يجب أن تؤمن علاقة واضحة بين حوافز العمال وجهودهم وتحقيق أفضل استخدام للمواهب المتوفرة التي تشمل المساواة بين الرجال والنساء في مجال العمل⁽³⁾.

(1) ibid, p, 5.

(2) ibid, p, 5.

(3) ibid, p, 5.

- الركيزة الثامنة: تطور الأسواق المالية **Financial market sophistication**

إن القطاع المالي ضروري لتخصيص الموارد المدخرة من قبل الأفراد لتمويل الشركات، وتزيد الأسواق المالية من تنافسية الدولة من خلال توفير رأس مال ضروري للشركات. وإلى جانب الأسواق فإن المصارف تدعم تنافسية الدولة من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفية ومشاركتها في تمويل الشركات من خلال سهولة حصول الشركات على قروض بأسعار فائدة منخفضة، وأخيراً القطاع المالي الذي يدعم التنافسية يجب أن يتميز بالشفافية والثقة⁽¹⁾.

- الركيزة التاسعة: الاستعداد التقني **Technological readiness**

هذه الركيزة تقيس السرعة التي يتبع بها النظام الاقتصادي تقنيات المعلومات والاتصالات *information and communication technologies* لتعزيز إنتاجية مجالاته الصناعية، لأنها تطورت في الوقت الحالي إلى "تقنية أغراض عامة" *general purpose technology* والوصول إليها واستخدامها أمراً ضرورياً لتحديد المستوى العام لاستعداد التقني للاقتصاد.

وسواء أكانت التقنية المستخدمة متطورة أم لا فالأمر الأساسي هو أن الشركات العاملة في الدولة لها القدرة على الوصول بسهولة إلى المنتجات والمخططات المتطورة أي لا يهم ما إذا كانت الدولة قد طورت الكهرباء أو الانترنت، المهم أن تكون متوفرة للشركات، وهذا لا يعني أن عملية التطوير غير مهمة، فإن مستوى التقنية المتوفرة للشركات في الدولة لابد أن يميز قدرة الدولة على تطوير وتوسيع حدود المعرفة⁽²⁾.

(1) *ibid*, p, 5.

(2) *ibid*, p, 6.

– الركيزة العاشرة: حجم السوق Market size

إن حجم السوق يؤثر على الإنتاجية لأن الأسواق الكبيرة تسمح باستغلال وفورات الإنتاج، ولذلك أصبحت الأسواق الدولية بديلاً للسوق المحلية وخصوصاً بالنسبة للدول الصغيرة ، فكلما كانت الدولة أكثر انفتاحاً على العالم كلما زادت تنافسيها بسبب وجود سوق عالمية تسمح للشركات المحلية من تسويق منتجاتها فيها. ويشير الأدب الاقتصادي أن هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو وخصوصاً بالنسبة إلى الدول الصغيرة ذات الأسواق الصغيرة ، والتجارة الدولية تعد بديلاً عن الطلب المحلي في تحديد حجم السوق لشركات الدولة وبالتالي زيادة تنافسية الدولة (1).

(2-3-3) عوامل تعزيز التطور والابتكار Innovation and sophistication factors

تعتمد على الركائز التالية:

– الركيزة الحادية عشر: مدى تطور بيئة الأعمال Business sophistication

إن تطور بيئة الأعمال يؤدي إلى فعالية أكبر في إنتاج السلع والخدمات ، وهذا الإنتاج يؤدي بدوره إلى إنتاجية أعلى ، وذلك بزيادة تنافسية الدولة. فتطور بيئة الأعمال متعلق بجودة شبكات الأعمال العامة للدولة ، بالإضافة إلى جودة أعمال واستراتيجيات الشركات. وهذه الركيزة مهمة خاصة بالنسبة للأنظمة الاقتصادية التي هي في مرحلة التطور والمدفوعة بالابتكار والتجديد.

إن مدى تطور بيئة الأعمال تستخلص باستخدام متغيرات عن كمية ونوعية الموردين المحليين، فعندما يكون بين الشركات والموردين ارتباط مشترك في مجموعات متقاربة جغرافياً، تكون الكفاءة متزايدة وتؤدي إلى فرص أكبر للابتكار وتقليص الحدود لدخول شركات جديدة (2).

(1) ibid, p, 6.

(2) ibid, p, 6.

- الركيزة الثانية عشر: الابتكار Innovation

إن الركيزة الأخيرة للتنافسية هي الابتكار التقني، فعلى الرغم من أن المكاسب المستمرة التي يمكن الحصول عليها عن طريق تحسين المؤسسات، وتطوير البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين رأس المال البشري، وكفاءة أسواق العمل والأسواق المالية وأسواق السلع، إلا إن في المدى البعيد كل الركائز الأخرى تنتهي إلى عائدات متناقصة فإن معيار التنافسية يمكن أن يفسر فقط بالابتكار التقني.

إن الدول الأقل تقنية يظل بإمكانها تحسين إنتاجيتها عن طريق تبني التقنيات المتوفرة أو القيام بتحسينات متزايدة في مجالات أخرى. أما بالنسبة للدول التي وصلت إلى مرحلة الابتكار والتطور فإن هذا لم يعد كافياً لزيادة الإنتاجية، فعلى الشركات في هذه الدول أن تصمم منتجات وعمليات مبتكرة للمحافظة على الوضع التنافسي⁽¹⁾. وهذا يتطلب توفر البيئة التي تدعم النشاط الإبداعي للقطاعين العام والخاص، أي الاستثمار في البحث والتطوير، وخصوصاً من قبل مؤسسات البحث العلمي عالية الكفاءة والتعاون في البحث بين الجامعات والصناعات وحماية الحقوق الفكرية.

إن هذه الركائز مرتبطة بعضها مع البعض ، فالابتكار (الركيزة الثانية عشر) على سبيل المثال لا يتحقق في عالم بدون مؤسسات (الركيزة الأولى) التي تضمن حقوق الملكية الفكرية، ولا يمكن القيام به في الدول التي لها قوى عاملة ذات تعليم وتدريب ضعيف (الركيزة الخامسة)، ولن يحدث أبداً في النظم الاقتصادية ذات الأسواق غير كفؤة (الركائز السادسة والسابعة والثامنة)، أو التي لا يوجد بها بنية تحتية واسعة وذات كفاءة (الركيزة الثانية).

(1) ibid, p, 7.

أن الدول في مسار تنميتها ونموها تمر بثلاث مراحل كل مرحلة تحكمها مؤشرات تختلف عن غيرها من المراحل، وأن حاجة الدول لتحسين تنافسيتها مرتبطة بمؤشرات المرحلة التي تنتمي إليها.

يتم تحديد مرحلة التطور لكل دولة وفق معيارين، المعيار الأول هو مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP عند معدلات سعر صرف السوق، والجدول (2-2) يوضح ذلك.

أما المعيار الثاني فهو يتمثل في نصيب الصادرات من السلع الأولية إلى إجمالي الصادرات (سلع وخدمات) ويعتبر أن الدول التي تصدر أكثر من 70 % من المنتجات الأولية هي إلى حد كبير اقتصاديات تدفعها مواردها⁽¹⁾.

الجدول (2-2)

حدود الدخل التي تعين مراحل التنمية

مراحل التنمية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP مقوم بالدولار الأمريكي
المرحلة الأولى: تدفعها العوامل	أقل من 2000
الانتقال من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	2000-3000
المرحلة الثانية: تدفعها الفعالية	3000-9000
الانتقال من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	9000-17000
المرحلة الثالثة: يدفعها الابتكار	أكثر من 17000

المصدر:

World Economic Forum" The Global Competitiveness Report 2007-2008" Geneva, 2008, p8.
www.weforum.com

(1) ibid, p, 8.

وتتراوح قيمة مؤشر التنافسية العالمي تقع في المدى (1-7) وتدل قيمة 1 على ادنى درجة تنافسية في حين يدل الرقم 7 على اعلى درجة تنافسية وكلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على مستوى اعلى من التنافسية.

(2-4) مؤشر الشفافية الدولية Corruption Perception Index

إن الهدف من مؤشر الشفافية هو تحديد مستوى الفساد داخل الدول ويعرف الفساد على أنه سواء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح شخصية. ومؤشر الشفافية هو مؤشر مركب a composite index يستخدم مسوحات surveys لرجال الأعمال وتقييمات لمقيمين في الدولة؛ فهو يتكون من مصادر موثوقة تستخدم منهجيات مختلفة، هذه المسوحات تزيد من مستوى فهمنا للمستويات الحقيقية للفساد من دولة إلى أخرى (1).

يشمل مؤشر الشفافية الدولية 14 مصدر تابعاً إلى 12 مؤسسة مستقلة، هي (2):

1- مصرف التنمية الآسيوي "ADB" Asian Development Bank.

2- مصرف التنمية الإفريقي "AFDB" African Development bank

3 - مؤشر تحول بيرت لسمان، مؤسسة بيرت لسمان The Bertelsmann Transformation Index "BTI"

4- سياسة الدولة والتقييم المؤسسي من قبل وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي

The Country Policy and Institutional Assessment by the IDA and IBRD
(World Bank)"CPLA".

5- وحدة المعلومات الاقتصادية "EIU" The Economist Intelligence Unit

6- دول مجلس حرية الدولة في طور التحول

(1) عبد السلام، رضا، "مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية"، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 2004، ص33.

(2) Lambsdorff Johann Graf, "The Methodology of the Corruption Perceptions Index" 2006, London,p2-, www.transparency.org

Freedom House Nations in Transit "FH"

7- الرؤية العالمية (مركز أبحاث السوق الدولي سابقاً)

Global Insight, formerly World Markets Research Centre "GI"

8- المؤسسة الدولية للتطوير الإداري في لوزان

The International Institute for Management Development, Lausanne "IMD"

9- المجموعة الدولية للتجارة "MIG" Merchant International Group

10- الهيئة الاستشارية عن المخاطر السياسية والاقتصادية في هونك كونغ

The Political and Economic Risk Consultancy "PERC"

11- الهيئة الاقتصادية للأمم المتحدة عن أفريقيا

United Nations Economic Commission for Africa "UNECA"

12- المنتدى الاقتصادي العالمي "WEF" The World Economic Forum

جميع هذا المصادر تستخدم تعريفاً للفساد، مثل سوء استعمال السلطة العامة من أجل

أغراض شخصية، أو إعطاء الرشوة لموظفي الدولة أو اختلاس المال العام، ويقوم كل مصدر

بتقييم انتشار الفساد بين كبار موظفي الدولة والسياسيين في الدول قيد الدراسة عن طريق القيام

بالاستبيان.

تتراوح قيمة المؤشر بين (0-10) حيث تدل قيمة صفر على إن هناك فساد مرتفع، بينما

تشير العشرة على عدم وجود فساد في.

(2-5) المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

The Composite index of Components of the economic policies of the investment climate

في محاولة لتوصيف مناخ الاستثمار للدول العربية أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المؤشر المركب الذي يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار في الدول العربية. ويصف المؤشر البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على أنها تلك التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وتدني معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف⁽¹⁾، إضافة إلى استقرار وشفافية البنية السياسية والمؤسسات، بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري. وتقع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج للسياسات المتبعة خلال فترات زمنية محددة، والتي يمكن الاعتماد عليها ومقارنتها مع فترات سابقة. ويتكون المؤشر المركب الحالي من المؤشرات الفرعية الآتية :

(2-5-1) مؤشر السياسة النقدية

إن استخدام معدل التضخم بوصفه مؤشراً يعبر عن السياسة النقدية، حيث يؤثر ارتفاع معدلات التضخم على مناخ الاستثمار من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال. ويعتبر معدل التضخم مؤشراً لدرجة الاستقرار السياسي في الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة مما يساعد على انتشار ظاهرة الدولار Dollarization ، حيث تحل العملة الأجنبية، وتحديداً الدولار، محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة. ويترتب على إتباع سياسة نقدية انكماشية

⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000 "، الكويت، 2000، ص 16.

لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على مناخ الاستثمار تتمثل أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

1. إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القروض، وزيادة تكاليف المشروع وبالتالي انخفاض هامش الربح المتوقع.

2. إن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على الاستثمار الصناعي حيث:

أ- إن انخفاض الطلب المحلي على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجياً مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخل والعمالة فيها كما يترتب على أثر مضاعف لتلك الصناعات زيادة الدخل في الصناعات الأخرى .

ب- قد يؤدي الانخفاض في الطلب المحلي والإنتاج إلى انخفاض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسبباً تحويل الطلب المحلي من السلع والخدمات الأجنبية إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

أما في حالة اتباع الدولة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقود ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة ، ومن ثم تشجيع الاستثمار . كما قد تؤدي هذه

(1) منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، 'مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون تحليل المؤشرات الرئيسية والسياسات المالية والنقدية في الفترة من 1989 إلى 1999'، الدوحة، 2001، ص.27.

الزيادة إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار، نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات. ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم⁽¹⁾.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر كما بالجدول التالي:

الجدول (2-3)

دليل مؤشر السياسة النقدية

انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية
0	2	1	3

المصدر:- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007 "، الكويت، 2007، ص 183.

(2-5-2) مؤشر السياسة المالية

أن استخدام نسبة العجز الداخلي بوصفه مؤشراً يعبر عن السياسة المالية، و يقاس بنسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص مثل هذا العجز إلى الحد الذي يمكن تمويله دون توليد ضغوط تضخمية. وكما هو معروف فإن إدارة العجز في الموازنة العامة تتم من خلال الضغط على الإنفاق العام وزيادة الإيرادات من خلال فرض الضرائب على المستثمرين أو المستهلكين لسد عجز ميزانية الدولة. ويترتب على إتباع مثل هذه السياسة المالية مجموعة من الآثار المباشرة على مناخ الاستثمار يتمثل أهمها فيما يلي⁽²⁾:

(1) نفس المرجع السابق، ص.28.

(2) صندوق النقد العربي، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001"، أبو ظبي، 2001، ص ، 89.

1. قد تزيد الدولة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال مثل الضرائب على رأس المال المستثمر، أو الضرائب على الدخل، أو الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية. وتشكل هذا الضرائب تكاليف إضافية على المستثمر وتقلل من هامش الربح، أما في حالة زيادة ضرائب الدخل على المستهلكين فإنها تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح أي انخفاض حجم النقد المتداول مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وأيضاً انخفاض الطلب الفعال على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض الاستثمار .

2. قد تخفض الدول من إنفاقها الاستثماري كالإنفاق على خدمات البنية التحتية التي تُعد ضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار. ويعد الاستثمار العام مكملاً للاستثمار الخاص والأجنبي، ويتجه الاستثمار العام إلى أنشطة إنتاجية حيوية لا يقوم بها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع على الرغم من أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي، كما قد تخفض الدولة من الإنفاق الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر كما بالجدول التالي :

الجدول (2-4)

دليل مؤشر السياسة المالية

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز اقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	انخفاض العجز أكثر من 1 إلى اقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى اقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1-	2-	3-

(2-5-3) مؤشر سياسة التوازن الخارجي

إن نسبة العجز الخارجي تمثل مؤشراً يعبر عن سياسة التوازن الخارجي، ويقاس هذا المؤشر باستخدام نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي. لا يعكس المؤشر حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري للصادرات والواردات فقط بل يعكس أيضاً حصيلة موقف ميزان الخدمات الذي يشتمل على التحويلات والفوائد والأرباح والتوزيعات⁽¹⁾.

وكما هو معروف فإن هنالك تقابلاً كاملاً بين العجز الخارجي والعجز الداخلي، وإن إدارة التحكم في عجز ميزان المدفوعات تعتمد على أسعار الصرف المحلية على اعتبار إن انخفاض سعر الصرف العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات. وتؤثر التقلبات في سعر الصرف على مناخ الاستثمار، فارتفاع معدلات سعر الصرف يضعف الثقة في العملة وقد يؤدي إلى اللجوء إلى الدولار Dollarization، ومن ثم ارتفاع في تكلفة المشروعات، وانخفاض ربحيتها بسبب ارتفاع أسعار الواردات، ويزداد هذا الأثر على مناخ الاستثمار كلما زادت حاجه المشروع إلى الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة⁽²⁾.

كما إن انخفاض سعر الصرف لا يؤدي إلى زيادة الصادرات، إذا لم تتح لها فرص النفاذ إلى السوق الخارجية، وأن تكون السلع القابلة للتصدير على درجة كبيرة من الجودة والانخفاض في السعر كي تستطيع المنافسة. كما تؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى صعوبة إجراء دراسات جدوى دقيقة، وإنها قد تعرض المستثمر لخسائر كبيرة وغير متوقعة مما يضعف الثقة في مناخ الاستثمار.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001"، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، "مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون تحليل المؤشرات الرئيسية والسياسات المالية والنقدية في الفترة من 1989 إلى 1999"، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر كما بالجدول التالي:

الجدول (2-5)

دليل مؤشر سياسة التوازن الخارجي

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	-2	-3

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007 "، الكويت، 2007، ص 182.

ويعرف المؤشر المركب حسابياً بأنه متوسط العادي المرجح لمجموع قيمة مؤشر السياسة المالية، و قيمة مؤشر السياسة النقدية، و قيمة مؤشر سياسة التوازن الخارجي، ويتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو الآتي⁽¹⁾:

1. أقل من (1) عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
2. من (1) إلى (2) وجود تحسن في مناخ الاستثمار.
3. من (2) إلى (3) تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

(2-6) مؤشر سهولة أداء الأعمال Ease of doing business

وهو مؤشر فرعي جديد، ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويقيس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات في الدولة على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويتم

⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 "، مرجع سبق ذكره، ص 107

حساب هذا المؤشر عن طريق استبيانات وضعها خبراء في هذا المجال، ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية تتكون منها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وهي:

(1-6-2) مؤشر تأسيس المشروع Starting a Business Index

يسجل تقرير بيئة أداء الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب الشركة، وتشمل تلك الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستكمال الإثباتات والبيانات المتعلقة بالشركة والموظفين المطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة. وبعد دراسة القوانين واللوائح التنظيمية، والمعلومات المنشورة عن الشركات بشأن دخولها، يتم إعداد قائمة تفصيلية بالإجراءات المطلوبة استكمالها، والوقت، والتكلفة كنسبة مئوية من متوسط دخل الفرد السنوي لتلك الإجراءات، والحد الأدنى من رأس المال المدفوع كنسبة مئوية من متوسط دخل الفرد السنوي.

ويجب أن تكون أي معلومات مطلوبة متاحة بسهولة، وأن تكون جميع الهيئات العامة والخاصة المختصة بعملية بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركة تعمل بكفاءة وفعالية دون أي فساد إداري.⁽¹⁾

(2-6-2) مؤشر استخراج التراخيص Dealing with Licenses Index

يسجل تقرير بيئة أداء الأعمال جميع الإجراءات التي تلزم الشركة استكمالها في قطاع التشييد لبناء مستودع، وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع مثل خطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع، إلى الأجهزة المختصة، والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة، وكذلك الإجراءات المطلوبة لتوصيل جميع خدمات المرافق، ويتم كذلك حساب جميع الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية حتى يمكن استخدامها

⁽¹⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Starting a Business Index" Washington, 2008, www.doingbusiness.org

كضمانة أو لأغراض نقل الملكية، ويحسب الوقت لاستكمال تلك الإجراءات، وكذلك التكلفة كنسبة مئوية من متوسط دخل الفرد السنوي⁽¹⁾.

(2-6-3) مؤشر توظيف العاملين Employing Workers Index

يسجل تقرير بيئة أداء الأعمال القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وينقسم مؤشر توظيف العاملين إلى⁽²⁾:

1. مؤشر صعوبة قوانين العمل.

ويتكون من متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة التعيين، ومؤشر صعوبة ساعات العمل، ومؤشر صعوبة الفصل من العمل ويتم الحصول على معلومات خاصة بتوظيف العاملين وفصلهم عن طريق استبيان حول اللوائح المنظمة للعمل يقوم بها محامون وموظفون محليون و مراجعة القوانين واللوائح المنظمة للعمل، وتتراوح قيمها بين (0-100) أي كلما ارتفعت القيم، ازدادت صعوبة القوانين.

2. مؤشر تكاليف العمالة بخلاف الأجور المباشرة.

يقيس جميع مدفوعات الضمان الاجتماعي مثل صندوق معاشات التقاعد، والإصابات إثناء العمل والإعانات العائلية، والضرائب على الأجور والرواتب المصاحبة لتعيين أي موظف، وتحسب التكلفة كنسبة مئوية من راتب العامل.

⁽¹⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Dealing with Licenses Index " Washington,2008, www.doingbusiness.org

⁽²⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Employing Workers Index " Washington,2008, www.doingbusiness.org

3. مؤشر تكلفة الفصل من العمل.

يقيس مؤشر تكلفة الفصل من العمل التكاليف المرتبطة بشرط حضور الطرف الثالث ومكافآت نهاية الخدمة والغرامات المستحقة عن فصل عامل زائد عن حاجة العمل، والتي تحسب في شكل أجور أسبوعية.

(2-6-4) مؤشر تسجيل الممتلكات Registering Property Index

يسجل تقرير بيئة أداء الأعمال التسلسل الكامل للإجراءات المطلوبة عند قيام إحدى الشركات بشراء قطعة أرض أو مبنى لنقل سند الملكية من شركة إلى أخرى حتى يمكن للمشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، واستخدامه كضمان عند حصوله على قروض جديدة، وكذلك عن الوقت المطلوب لاستكمال الإجراءات والتكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار⁽¹⁾.

(2-6-5) مؤشر الحصول على الائتمان Getting Credit Index

يضع تقرير بيئة أداء الأعمال معايير لتقييم الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين، وتبادل المعلومات الائتمانية ويتكون المؤشر من⁽²⁾:

1. مؤشر قوة الحقوق القانونية

يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين ضمان الرهن والإفلاس حقوق المقرضين والمقرضين، ويتم جمع البيانات المتعلقة بالحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين عن طريق استبيان للمحامين المتخصصين في الشؤون المالية.

⁽¹⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Registering Property Index " Washington ,2008, www.doingbusiness.org

⁽²⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Getting Credit Index " Washington,2008, www.doingbusiness.org

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0 - 10) مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين ضمان الرهن والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

2. مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية.

يقيس مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية التي تؤثر على نطاق ومدى توافر نوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمراكز العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية.

تتراوح قيم هذا المؤشر بين (0-6) مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية.

3. مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية.

يسجل عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان غير المسدد ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين ويعرف السجل العام للمعلومات الائتمانية على أنه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام، عادة بواسطة المصرف المركزي أو هيئة الرقابة على المصارف، ويقوم بجمع معلومات حول جدارة المقترضين (أفرادا كانوا أم شركات) في النظام المالي، ويتيحها للمؤسسات المالية.

4. مؤشر تغطية المركز الخاص للمعلومات الائتمانية.

يسجل عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة أو الائتمان غير المسدد ويحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين ويعرف المركز الخاص للمعلومات الائتمانية على أنه شركة خاصة أو منظمة لا تستهدف الربح تحتفظ بقاعدة بيانات

حول جدارة المقترضين في النظام المالي، كما تسهل هذا المركز تبادل المعلومات عن القروض بين المصارف والمؤسسات المالية.

(2-6-6) مؤشر حماية المستثمر Protecting Investors Index

يقيس تقرير بيئة أداء الأعمال قوة حماية المساهمين من مالكي الحصص القليلة ضد قيام المدراء وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي (1).

1. مؤشر نطاق الإفصاح

ويتألف من خمسة مكونات، هي: ما هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام صفقة ما، واما إذا كان يشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين. أو في التقرير السنوي، وكذلك اشتراط الإفصاح عن تعارض المصالح من عدمه وقيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة قبل إتمامها.

2. مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء الإدارة

ويتكون من سبعة مكونات، هي: قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة، ومدى إمكانية إصدار حكم قضائي بإبطال الصفقة لصالح أي مدع من المساهمين، إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشركة ورد الأرباح التي جنتها. إمكانية معاقبة الإدارة بالسجن والغرامة، ومدى إمكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة.

(1) The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Protecting Investors Index " Washington, 2008, www.doingbusiness.org

3. مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

يتكون من ستة مكونات هي: ما هو نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد أي منها، ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشتري والبائعة والتحقيق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة، ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة وفحص مستندات هذه الصفقة قبل إقامة أية دعوى قضائية، وما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية.

وأخيراً فإن قيمة مؤشر حماية المستثمرين هي متوسط قيمة المؤشرات الثلاثة السابقة وتتراوح بين (0-10)، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين .

(2-6-7) مؤشر دفع الضرائب Paying Taxes Index

يسجل تقرير بيئة أداء الأعمال الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، ويتكون المؤشر من⁽¹⁾.

1. مدفوعات الضرائب

يعكس مدفوعات الضرائب إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع وتكرار الدفع وعدد الجهات المشاركة في هذه الحالة أثناء السنة الثانية من التشغيل.

⁽¹⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Paying Taxes Index " Washington,2008, www.doingbusiness.org

2. الوقت

يسجل الوقت على أساس عدد الساعات سنويا ويقاس هذا المؤشر الوقت اللازم لإعداد الإقرارات ويشمل وقت الإعداد الوقت المستغرق في جمع كافة المعلومات الضرورية لحساب الضريبة المستحقة الدفع.

3. إجمالي سعر الضريبة.

يقيس مبلغ الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع كنسبة مئوية من الأرباح التجارية، وتشمل الضرائب المدرجة ضريبة الأرباح، والضريبة على أرباح الشركات، والضرائب الخاصة بالعمالة، والضريبة على الأملاك والعقارات، والضرائب على رقم الأعمال، والضرائب الأخرى الصغيرة مثل ضرائب استهلاك الوقود.

(2-6-8) مؤشر التجارة عبر الحدود Trading Across Border Index

يسجل تقرير بيئة أداء الأعمال المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير واستيراد شحنة من البضائع عن طريق إحدى شركات النقل البحري. ويجري تسجيل كل إجراء رسمي لتصدير واستيراد البضائع بدءاً من بداية التعاقد بين الطرفين وحتى تسليم البضائع، وكذلك الوقت، وتكلفة الرسوم المفروضة على حاوية سعتها 20 قدماً من البضاعة مقومة بالدولار الأمريكي لإتمام تلك الصفقة. وتتراوح الإجراءات الخاصة بالسلع المصدرة بين تعبئة وتغليف البضائع في المصنع إلى شحن السلع من منفذ الخروج، أما بالنسبة للسلع المستوردة، فإن الإجراءات تبدأ من وصول السفينة إلى ميناء الدخول وحتى تسليم الشحنة في مستودعات المصنع⁽¹⁾.

(1) The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Trading Across Border Index " Washington, 2008, www.doingbusiness.org

(2-6-9) مؤشر تنفيذ العقود Enforcing Contracts Index

يقيس مؤشر تنفيذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في أي نزاع تجاري، بدأ من عدد الإجراءات المطلوبة لذلك، والوقت المستغرق لإصدار الحكم منذ رفع الدعوى، والتكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة (الدعوى)، مع افتراض أن قيمته تعادل 200 % ضعف متوسط دخل الفرد السنوي⁽¹⁾.

(2-6-10) مؤشر إغلاق المشروع Closing a Business Index

يقوم تقرير بيئة أداء الأعمال بدراسة الوقت و تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة العقار ، وتحسب التكلفة على أساس إجابات الاستبيان من جانب المختصين في مجال الإفلاس ، وكذلك معدل استرداد الدين على أساس سنوات عن كل دولار يستردها الدائنون من خلال إجراءات إشهار الإفلاس، وأيضا التكاليف والخسائر التي تتكبدها بسبب الوقت المستغرق في عملية التصفية وفي حالة استمرار الشركة في مزاوله عملها، فلن تكون هناك أية خسارة في قيمة المطالبة المبدئية البالغة 100 سنت عن الدولار الواحد أما إذا تمت تصفية الشركة، فسينخفض 100 سنت المبدئية عن كل دولار واحد إلى 70 سنتا⁽²⁾.

ويدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار وتدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح.

ويوضح الجدول (2-6) مقارنة بين مؤشرات مناخ الاستثمار التي اشرنا إليها

⁽¹⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Enforcing Contracts Index " Washington,2008, www.doingbusiness.org.

⁽²⁾ The World Bank Groups & IFC " The Methodology of Closing a Business Index" Washington,2008, www.doingbusiness.org

الجدول (2-6)
مقارنة بين مؤشرات مناخ الاستثمار المختارة

اسم المؤشر	مصدر المؤشر	مكونات المؤشر	دليل المؤشر	الهدف من المؤشر
مؤشر الشفافية الدولية Corruption Perceptions index	يصدر منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية Transparency international	يتكون من عدة مسوحات ميدانية ويعتمد على 14 مصدراً تابعاً إلى 12 مؤسسة مستقلة.	تقع قيمة المؤشر بين (0-1) ويدل صفر على درجة اقل من الشفافية و10 على درجة شفافية عالية.	معرفة مستوى الشفافية في الدولة.
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار The Composite index of Components of the economic policies of the investment climates	يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتتمان الصادرات The Arab investment and Export Credit Guarantee Corporation	يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية هي: 1. مؤشر السياسية النقدية. 2. مؤشر السياسة المالية. 3. مؤشر سياسة التوازن الخارجي.	1. إذا كانت قيم المؤشر (1) تدل على عدم وجود تحس في مناخ الاستثمار. 2. إذا كانت قيمة المؤشر بين (1-2) فأنها تدل على وجود تحسن في مناخ الاستثمار. 3. إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (2) فأنها تشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار .	قياس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار وذلك بقياس استقرار الاقتصاد الكلي .
مؤشر التنمية البشرية Human Development index	يصدر منذ سنة 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United nation development programmer	يتكون من ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: 1. طول العمر المتوقع عند الميلاد. 2. المعرفة وتقاس بقدرة الشخص البالغ على الكتابة والقراءة ونسبة الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية. 3. مستوى المعيشة ويقاس ينصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	1. إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 85% فأنها تدل على تنمية بشرية مرتفعة . 2. إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 50% وأقل من 85% فأنها تدل على تنمية بشرية متوسطة. 3. إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 50% فأن قيمة المؤشر تدل على تنمية بشرية منخفضة.	يعتبر أداء هامة لقياس توجيهات التنمية البشرية في الدولة.

بقية - الجدول (2-6)
مقارنة بين مؤشرات مناخ الاستثمار المختارة

الهدف من المؤشر	دليل المؤشر	مكونات المؤشر	مصدر المؤشر	اسم المؤشر
قياس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي دائمة على المدى المتوسط والبعيد.	تقع قيمة المؤشر بين (1-7) وتدل قيمة (1) على ادني مستوى تنافسية والقيمة (7) على أعلى مستوى تنافسية.	يعتمد على 12 ركيزة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية هي: أولاً: المتطلبات الأساسية وتعتمد على الركائز التالية: 1. المؤسسات. 2. البنية التحتية. 3. استقرار الاقتصاد الكلي. 4. الصحة والتعليم الابتدائي. ثانياً: عوامل تعزيز الفعالية تعتمد على الركائز التالية: 5. التعليم العالي والتدريب. 6. الكفاءة الجيدة للسوق. 7. كفاءة سوق العمل. 8. تطور الأسواق المالية. 9. الاستعداد التقني. 10. حجم السوق. ثالثاً: عوامل تعزيز التطور والابتكار تعتمد على الركائز التالية: 11. مدي تطور الأعمال. 12. الابتكار.	يصدر منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World economic forum	مؤشر النمو للتنافسية العالمية Growth Competitiveness index

بقية - الجدول (2-6)
مقارنة بين مؤشرات مناخ الاستثمار المختارة

الهدف من المؤشر	دليل المؤشر	مكونات المؤشر	مصدر المؤشر	اسم المؤشر
هو إرساء معايير تصنيفية لقياس حجم الحريات الاقتصادية التي تمتع بها الدول.	تقع قيمة المؤشر (0-100%) وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على حرية اقتصادية مرتفعة والعكس صحيح.	يعتمد على عشر مقياس للحرية الاقتصادية هي: 1. قياس حرية الأعمال. 2. مقياس الحرية التجارية. 3. مقياس الحرية النقدية. 4. مقياس حجم الحكومة. 5. مقياس الحرية المالية. 6. مقياس حقوق الملكية. 7. مقياس حرية الاستثمار. 8. مقياس حرية التمويل. 9. مقياس التحرر من الفساد. 10. مقياس حرية العمال.	يصدر منذ سنة 1995 عن معهد هيرتاج فاوند يشن وصحيفة وول سترين جور نال. Heritage Foundation The wall street Journal	مؤشر الحرية الاقتصادي Index of Economic Freedom

بقية - الجدول (2-6)
مقارنة بين مؤشرات مناخ الاستثمار المختارة

الهدف من المؤشر	دليل المؤشر	مكونات المؤشر	مصدر المؤشر	اسم المؤشر
معرفة مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.	دليل المؤشر تقع قيمة المؤشر بين (0-100%) وكلما انخفضت النسبة دل ذلك على بيئة أعمال أكثر سهولة والعكس صحيح .	يتكون من عشر مؤشرات فرعية هي: 1. مؤشر بدء المشروع. 2. مؤشر استخراج التراخيص. 3. مؤشر توظيف العاملين. 4. مؤشر تسجيل الممتلكات . 5. مؤشر الحصول على الائتمان. 6. مؤشر حماية المستثمر. 7. مؤشر دفع الضرائب . 8. مؤشر التجارة عبر الحدود. 9. مؤشر تنفيذ العقود. 10. مؤشر إغلاق المشروع.	يصدر من سنة 2004 عن مجموعة البنك الدولي The world Bank Groups ومؤسسة التمويل الدولية international Finance corporation	مؤشر سهولة أداء الأعمال Ease of Doing Business

الفصل الثالث:

مؤشرات مناخ الاستثمار في الاقتصاد الليبي

لقد ازدادت أهمية المؤشرات الدولية والإقليمية ودورها في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات و مقدار ما تستقطبه من استثمار أجنبي. وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أن رجال الأعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية⁽¹⁾.

وسعت ليبيا كغيرها من الدول إلى إصدار قوانين الاستثمار والتشريعات المرتبطة بهدف تحسين بيئة الاستثمار، وتحسين وضعها في هذه المؤشرات وبما يتلاءم والإمكانات المتوفرة لديها ويهدف هذا الفصل إلى بحث النقاط التالية:

1. تصنيف ليبيا وفقاً للمؤشرات الدولية التي اختصت لقياس مناخ الاستثمار، وهل جاءت تلك التصنيفات متوافقة مع إمكانات ليبيا.
2. ما هي أوجه القصور التي يعاني منها مناخ الاستثمار في ليبيا .
3. التعرف على تطور وضع ليبيا في هذه المؤشرات منذ ظهور ليبيا فيها.
4. التعرف على وضع ليبيا مقارنة بالدول العربية النفطية وغير النفطية .

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003"، الكويت، 2003، ص 90 .

(1-3) مؤشر الحرية الاقتصادية

وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2008 فإن الدول العشر التي تتميز بأكبر قدر من الحرية الاقتصادية مرتبة حسب درجة المؤشر هي: هونغ كونغ ، سنغافورة ، ايرلندا ، استراليا، الولايات المتحدة، نيوزيلندا ، كندا ، الصين ، سويسرا ، بريطانيا.

(1-1-3) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2008

سجل مؤشر الحرية الاقتصادية في ليبيا 38.7% لسنة 2008 وهي عبارة عن متوسط الحريات العشرة وكانت هذه النسبة موزعة كالتالي⁽¹⁾:

1- حرية الأعمال

تحصلت ليبيا على قيمة تساوى 20% لمؤشر حرية الأعمال لأن اللوائح التنظيمية لبدء المشروع واستخراج التراخيص إلى نهاية إغلاق المشروع مقيدة إلى حد كبير في الاقتصاد الليبي على الرغم من تحسن متواضع في مناخ الاستثمار.

2- حرية التجارة

بلغ مؤشر حرية التجارة 39.6% لليبيا حيث إن المتوسط المرجح لمعدلات الرسوم الجمركية بلغ 25.2% لسنة 2002 ، بالإضافة إلى الحظر المفروض على الواردات، وفرض قيود على الاستيراد وبعض العوائق التنظيمية الأخرى التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التجارة، وأغلب الصادرات الليبية من المنتجات البترولية.

3- حجم الحكومة

سجل هذا المؤشر في ليبيا نسبة 63.5% ، وذلك لأن مجموع النفقات العامة بما فيها الاستهلاك والمدفوعات التحويلية مرتفعة جداً، ويعادل الإنفاق العام ما نسبته 34.9% من الناتج

⁽¹⁾ The Heritage Foundation and The Wall Street Journal, " 2008Index of Economic Freedom ", Washington, 2008 , P253-254 , WWW.heritage.org

المحلي الإجمالي، هذا على الرغم من بعض الخطوات في اتجاه التحول إلى القطاع الخاص ، ولا يزال الاقتصاد يعتمد على الإنفاق العام بدرجة كبيرة الذي يعتمد بدوره على الإيرادات النفطية.

4- الحرية المالية

سجل مؤشر الحرية المالية في ليبيا نسبة 81.7% حيث إن أعلى معدل للضريبة على الدخل* الفردي من العمل أو وظيفة دائمة أو مؤقتة بلغ 15%. وبالنسبة للدخول الأعلى من 200 ألف دينار ليبي، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، قد تصل الضرائب عليها إلى أعلى من 90%، وأعلى معدل للضريبة على الشركات 40%، باستثناء شركات النفط تخضع لأحكام خاصة، كما لا توجد ضريبة القيمة المضافة في ليبيا، وبلغت الإيرادات الضريبية كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي 2.8%.

5- الحرية النقدية

سجلت ليبيا نسبة تساوى 74.9% لمؤشر الحرية النقدية لان معدلات التضخم منخفضة و بلغت متوسطها 2.6% بين سنتى 2004 و 2006. وذلك نتيجة لاستقرار الأسعار في الاقتصاد الليبي مما أدى إلى رفع نقاط الحرية النقدية. ويرجع ذلك لتحديد الدولة معظم الأسعار من خلال الرقابة عليها ، إضافة إلى خصم 15 نقطة من نقاط الحرية النقدية لليبي لتسجيل حساب السياسات التي تشوه الأسعار المحلية .

* صدر القانون رقم (7) بشأن ضرائب الدخل لعام 2010 ويعفى من الضريبة الدخل الناتج عن العمل و ما في حكمه العائد للعاملين بالوحدات الإدارية العامة والممولة من الميزانية العامة ، ودخل أصحاب المعاشات الأساسية والتقاعدية، والدخل الناتج عن الإيداع في حسابات التوفير لدى المصارف، والدخل الناتج عن تأليف الكتب وإعداد الدراسات والبحوث في مجال الثقافة والبحث العلمي.

6- حرية الاستثمار

بلغت قيمة مؤشر حرية الاستثمار في ليبيا 30% لأن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقريباً في صناعة المواد الهيدروكربونية ، بالرغم من تشجيع الدولة للاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل الزراعة والصناعة والسياحة ، والخدمات ، والصحة . ويعد الأستثمار الأجنبي مقيد إلى حد كبير ومدونة التشريعات تتسم بالتميز ، ويمكن للمستثمرين الأجانب شراء العقارات في حالات محدودة ، ويوجه كل المستثمرين عوائق بيروقراطية، ويوجه للمقيمين وغير المقيمين قيوداً الحصول على العملة الأجنبية ، وتفرض الدولة أدوات تحكم عملية الدفع الدولية.

7- حرية التمويل

سجلت ليبيا نقاط متدنية في مؤشر الحرية التمويلية حيث بلغت 20% من قيمة المؤشر، وأشار التقرير أن مصرف ليبيا المركزي ليس مستقل، ولا يتدخل كثيراً في تشغيل وتنظيم المؤسسات المالية ، إضافة إلى القيود الشديدة على المؤسسات المالية الأجنبية ، بالرغم من صدور قانون رقم (1) بشأن المصارف لسنة 2005 يسمح للمصارف الأجنبية فتح فروعها في ليبيا.

8- حقوق الملكية

سجلت ليبيا أيضا نقاط متدنية كثيراً في هذا المؤشر حيث بلغت 10% من قيمة المؤشر، وأشار التقرير إن الملكية الخاصة ضعيفة وتكاد تكون كل الممتلكات تخص الدولة على الرغم من تشجيع الدولة للقطاع الخاص، وبالرغم من خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام.

9- التحرر من الفساد

سجلت ليبيا 27% من قيمة المؤشر نتيجة ترتيبها 105 عالميا سنة 2007 في مؤشر الشفافية الدولية مما يدل على انخفاض مستوى الشفافية في الاقتصاد الليبي.

10- حرية العمالة

بلغت قيمة مؤشر حرية العمالة 20% لليبيا وذلك لأن اللوائح التنظيمية للتوظيف تعوق

فرص العمل ونمو الإنتاجية فقانون العمل (قانون 15 الخاص بالمرتبات) يحدد الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل، بالإضافة إلى أن معدلات البطالة لا تزال مرتفعة، وهناك عدد متزايد من الباحثين عن العمل.

(3-1-2) تطور مستوى الحرية الاقتصادية في ليبيا من الفترة 1996 إلى 2008

تبنى الاقتصاد الليبي ولسنوات عديدة جملة من التشريعات التي قيدت إلى حد كبير الحرية الاقتصادية، وحصرت حق مزاولة النشاط الاقتصادي في يد المؤسسات العامة، وفرضت العديد من القيود على حجم ونوعية الثروة التي يمكن أن يكتنيها الأفراد، فقيدت حرية تحويل الأموال إلى الخارج خاصة خلال الفترة التي زادت فيها أسعار النفط.

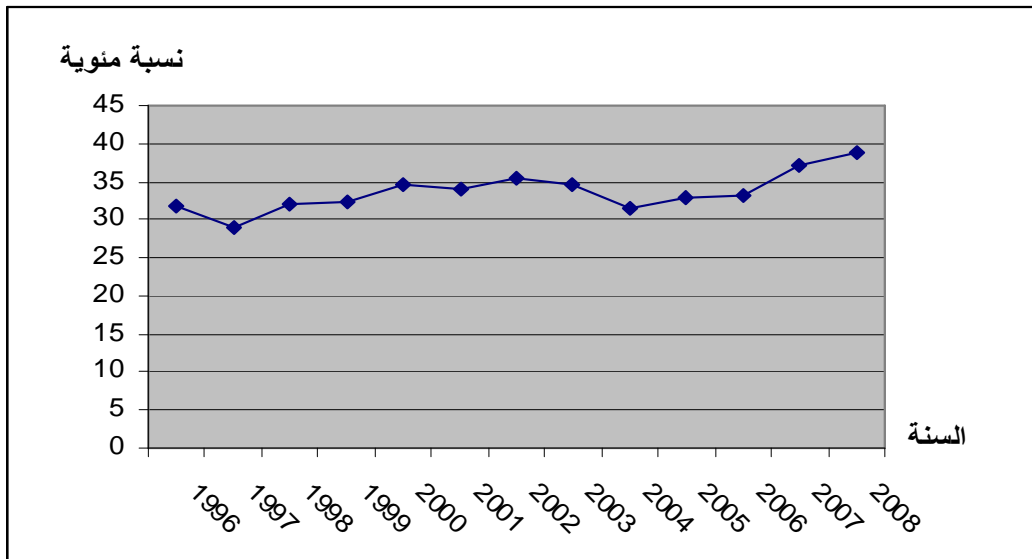
ومع تراجع أسعار النفط خلال الثمانينيات وانخفاض إيرادات النفط، بدا واضحا أنه لا يمكن الاعتماد طويلا على الإطار المقيد للحرية الاقتصادية للأفراد لمعالجة المشكلة الاقتصادية التي سببها انخفاض أسعار النفط، وتراجع قدرة الدولة على الإنفاق، وبالتالي شهد عقد التسعينيات إصدار مجموعة من التشريعات التي وسعت نطاق الحرية الاقتصادية، وأجازت بعض الأنشطة التي كانت محظورة في السابق على الأفراد⁽¹⁾.

⁽¹⁾ المجبري فتحي، "السياسات العامة والأداء الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

وخلال النصف الثاني من التسعينيات ازداد التوجه نحو المزيد من إطلاق الحريات الاقتصادية بصدور مجموعة من التشريعات التي وسعت من الحرية الاقتصادية المتاحة للإفراد، كل ذلك انعكس على قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث يظهر الجدول (1-3) والشكل (1-3) أن مؤشر الحرية حقق ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1997 - 2002 حيث ازداد من 28.9% إلى 35.4%، ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى 33.2% سنة 2006، ثم عاد للارتفاع ليبلغ 38.7% سنة 2008، ويوضح هذا التذبذب إلى توجد واضح لتحسن مستوى الحرية الاقتصادية في ليبيا.

الشكل (1-3)

تطور مستوى الحرية الاقتصادية في ليبيا من الفترة 1996 إلى 2008



المصدر : 1: www.heritage.org/research/features/index

2: بيانات الجدول (1-3).

(3-1-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية

1- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية النفطية في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2008

يتضح من الجدول (2-3) والشكل (2-3) أن البحرين تحصلت على المرتبة 19 عالميا والأولى عربيا بنسبة 72.2%، تليها الكويت في المرتبة 39 عالميا والثانية عربيا بنسبة 68.3%، وعمان

الجدول (1-3)

تطور مستوى الحرية الاقتصادية في ليبيا من الفترة 1996 إلى 2008 .

السنة	الترتيب عالميا	حرية الأعمال	حرية التجارة	الحرية المالية	حجم الحكومة	الحرية النقدية	حرية الاستثمار	حرية التمويل	التحرر من الفساد	حرية العمل	دليل المؤشر
1996	136	40	39.0	33.3	73.0	60.2	10	10	10	-	31.7
1997	145	40	24.0	33.3	61.1	61.2	10	10	10	-	28.9
1998	149	40	49.0	33.3	61.1	64.9	10	10	10	-	32.0
1999	155	40	49.0	33.3	61.1	67.1	10	10	10	-	32.3
2000	156	40	49.0	53.9	61.1	67.8	10	10	10	-	34.7
2001	151	40	49.0	53.6	54.6	69.1	10	10	10	-	34.0
2002	153	40	49.0	51.3	64.7	73.8	10	10	10.0	-	35.4
2003	155	40	42.4	53.0	72.1	64.1	10	10	10.0	-	34.6
2004	154	40	42.4	32.3	68.1	61.0	10	10	10.0	-	31.5
2005	154	40	53.2	47.1	49.8	66.4	10	10	21.0	20.0	32.8
2006	155	20.0	34.6	52.2	41.4	69.3	30	30	25	20.0	33.2
2007	154	20.0	39.6	81.7	43.8	80.1	30	20	25	20.0	37.0
2008	154	20.0	39.6	81.7	63.5	74.9	30	20	27	20.0	38.7

المصدر: www.heritage.org/research/features/index

العلامة (-) تدل على عدم توفر بيانات

في المرتبة 42 عالميا والثالثة عربيا بنسبة 67.4%، ثم السعودية في المرتبة 60 عالميا والخامسة عربيا بنسبة 62.8% ، تليها الإمارات في المرتبة 63 عالميا والخامسة عربيا بنسبة 62.8%، ثم قطر المرتبة في 66 عالميا والسادسة عربيا بنسبة 62.2% ، والجزائر في المرتبة 102 عالميا والترتيب السابع على مستوى الدول العربية، وفي المرتبة الأخيرة من بين الدول العربية النفطية جاءت ليبيا في الترتيب 154 عالميا من أصل 157 بنسبة 38.7%.

2 - ترتيب ليبيا من بين الدول العربية غير النفطية في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2008

يوضح كل من الجدول (3-3) والشكل (3-3) أن الأردن جاءت في المرتبة 58 عالميا والرابعة عربيا بنسبة 63%، ولبنان جاءت في المرتبة 73 عالميا والسابعة عربيا بنسبة 60.9%، تليها كل من تونس، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن ، ثم جيبوتي ، وسوريا على التوالي ، وفي المرتبة الأخيرة من بين الدول العربية غير النفطية جاءت ليبيا في الترتيب 154 عالميا من أصل 157 بنسبة 38.7% .

ولقد صنفت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى الفئات التالية:

1. دول ذات حرية اقتصادية كاملة لا توجد أي دول عربية ضمن هذه الفئة.
2. دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة وهنا توجد سبع دول هي: البحرين، الكويت، سلطنة عمان، السعودية، قطر، الإمارات، الأردن.
3. دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة وتقع في هذه الفئة لبنان، تونس، المغرب، جيبوتي، موريتانيا، مصر، الجزائر، اليمن، وسوريا، ليبيا.

الجدول (2-3)

مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008

الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول العربية النفطية	الترتيب عالميا	حرية الأعمال	حرية التجارة	الحرية المالية	حجم الحكومة	الحرية النقدية	حقوق الملكية	حرية الاستثمار	حرية التمويل	التحرر من الفساد	حرية العمالة	دليل المؤشر
البحرين	1	1	19	80.0	80.8	99.7	80.3	74.3	60	60	90	57	40.0	72.2
الكويت	2	2	39	68.5	81.0	99.9	74.6	73.8	55	50	50	48	82.1	68.3
سلطنة عمان	3	3	42	55.8	83.6	98.5	60.7	74.7	50	60	60	54	77.2	67.4
السعودية	5	4	60	72.5	76.8	99.7	69.1	76.7	50	30	40	33	80.6	62.8
الإمارات	5	5	63	47.9	80.4	99.9	80.2	70.9	40	30	40	62	76.2	62.8
قطر	6	6	66	60.0	70.8	99.8	72.1	69.4	50	30	50	60	60.0	62.2
الجزائر	11	7	102	72.7	68.8	77.0	74.6	80.2	30	40	30	31	52.3	55.7
ليبيا	16	8	154	20.0	39.6	81.7	63.5	74.9	10	30	20	27	20.0	38.7

المصدر: www.heritage.org/research/features/index

الجدول (3-3)

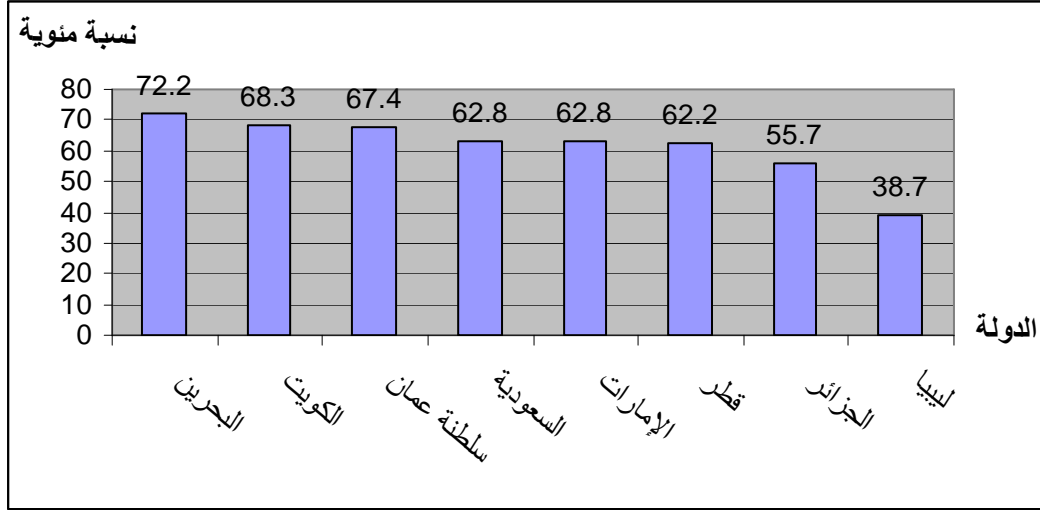
مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008

الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول العربية الغير النفطية	الترتيب عالميا	حرية الأعمال	حرية التجارة	الحرية المالية	حجم الحكومة	الحرية النقدية	حقوق الملكية	حرية الاستثمار	حرية التمويل	التحرر من الفساد	حرية العمالة	دليل المؤشر
الأردن	4	1	58	55.4	74.8	83.7	53.2	80.4	55	50	60	53	64.8	63
لبنان	7	2	73	55.4	77.4	91.4	69.5	77.8	30	30	70	36	71.2	60.9
تونس	8	3	84	79.2	71.8	76.4	77.1	77.6	50	30	30	46	55.3	59.3
مصر	9	4	85	59.7	66.0	90.8	73.0	69.9	40	50	40	33	69.1	59.2
المغرب	10	5	98	75.8	62.6	65.4	73.2	79.8	35	60	40	32	40.2	56.4
موريتانيا	12	6	109	38.9	70.2	75.4	66.3	77.1	60	50	30	31	51.2	55.0
اليمن	13	7	125	53.7	66.4	83.2	58.5	62.9	30	50	30	26	67.7	52.8
جيبوتي	14	8	131	37.5	28.2	80.8	57.8	78.3	30	50	60	30	70.6	52.3
سوريا	15	9	144	52.9	54.0	86.2	60.3	66.2	30	30	10	29	47.1	46.6
ليبيا	16	10	154	20.0	39.6	81.7	63.5	74.9	10	30	20	27	20.0	38.7

المصدر: www.heritage.org/research/features/index

الشكل (2-3)

مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008

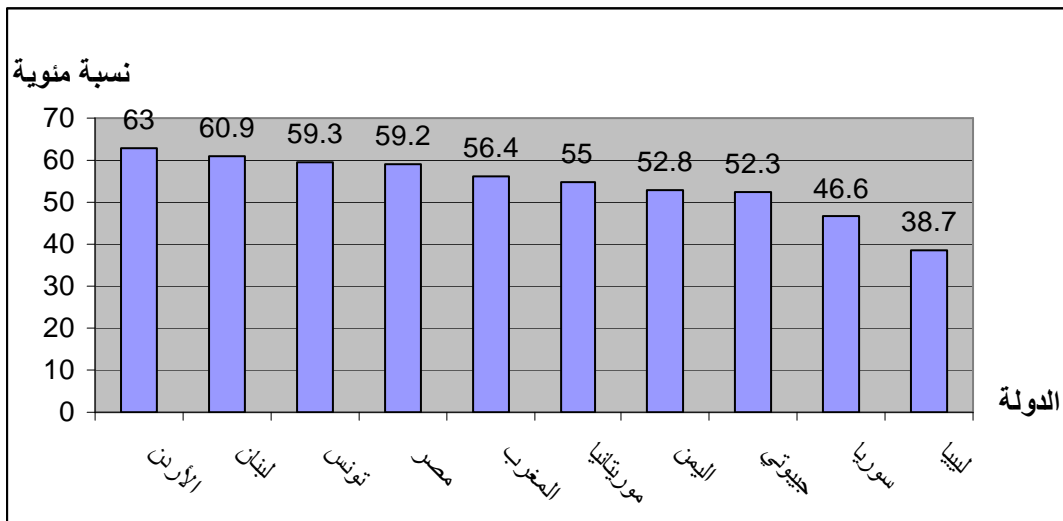


المصدر: 1: www.heritage.org/research/features/index

2: بيانات الجدول (2-3).

الشكل (3-3)

مؤشر الحرية الاقتصادية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008



المصدر: 1: www.heritage.org/research/features/index

2: بيانات الجدول (3-3).

(2-3) مؤشر التنمية البشرية

وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لسنة 2008 فإن أفضل الدول التي حققت أعلى مستوى للتنمية البشرية هي (أيسلندا بعدد نقاط 968. نقطة) تليها كل من النرويج ، استراليا ، كندا ، إيرلندا ، السويد ، سويسرا ، اليابان ، هولندا ، فرنسا على التوالي.

(1-2-3) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2008/2007

وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 2008/2007 بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد 73.4 سنة في ليبيا ، ودليل العمر المتوقع عند الميلاد 0.806 ، و نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 0.842 ، ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس والجامعات والمعاهد العليا 0.941 ، و دليل التعليم هو 0.875 ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 10.335 ، و دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 0.774 . ووفقاً لهذه البيانات بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.818 ، وصُنفت من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

(2-2-3) تطور مستوى التنمية البشرية في ليبيا من الفترة 1999 - 2008/2007

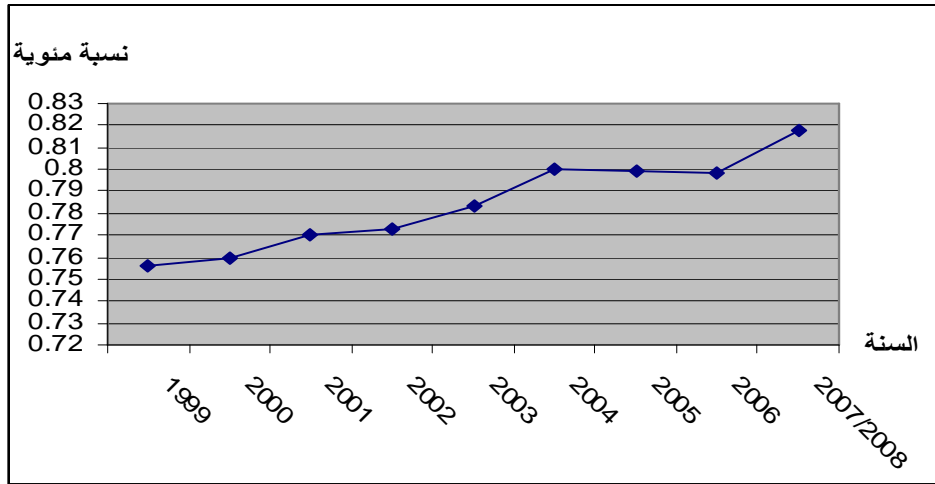
حقق مؤشر التنمية البشرية ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 1999 - 2004 حيث ازداد من 0.756 % إلى 0.800 % حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من 70 سنة إلى 73 سنة ، وارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين من 76.5% إلى 81.7% ، وكذلك نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي (من 92% إلى 97%) كما سجل ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي من (6.697 إلى 7.57) لنفس الفترة، ثم انخفضت بعد ذلك قيمة المؤشر إلى 7.98% نقطة في سنة 2006 و ارتفاع من جديد ليبلغ 8.18% نقطة في سنة 2008 ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين إلى 84.2 ، وارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي إلى

10.335 دولار. ويوضح هذا التقلب اتجاه واضح لزيادة مستوى التنمية البشرية، ويوضح كل

من الجدول (4-3) والشكل (4-3) تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية في ليبيا.

الشكل (4-3)

تطور مستوى التنمية البشرية في ليبيا من الفترة 1999 إلى 2008/2007



المصدر:1: تقارير التنمية البشرية من 1999 إلى 2008/2007.

2: بيانات الجدول (4-3).

(3-2-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية

1- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية النفطية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2008/2007

بناء على بيانات الجدول (5-3) والشكل (5-3) نجد أن الكويت حصلت على المرتبة 33 عالميا والأولى عربيا بنسبة 0.891 % ، تليها قطر في المرتبة 35 عالميا والثانية عربيا بنسبة 0.875 % ، ثم الإمارات في المرتبة 39 عالميا والثالثة عربيا بنسبة 0.868 %، بينما البحرين فجاءت في المرتبة 41 عالميا والرابعة عربيا بنسبة 0.866 %، في حين جاءت ليبيا في المرتبة 52 عالميا والخامسة عربيا بنسبة 0.818 %، تليها كل من سلطنة عمان في المرتبة 58 عالميا والخامسة عربيا بنسبة 0.814 % ، والسعودية في المرتبة 61 عالميا والسابعة عربيا بنسبة

الجدول (4-3)

مؤشر التنمية البشرية في ليبيا من الفترة 1999 إلى 2007/2008 .

السنة	الترتيب	متوسط العمر	نسبة محو الامية للبالغين (% من عمر 15 فما فوق)	نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية والثانوية والجامعية	الناتج المحلي الاجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكى)	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الاجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية
1999	65	70	76.5	92	6.697	0.75	0.82	0.7	0.756
2000	72	70	78.1	92	6.697	0.75	0.83	0.7	0.76
2001	59	70	79.1	92	7.57	0.75	0.83	0.7	0.77
2002	64	71	80	92	7.57	0.76	0.84	0.7	0.773
2003	61	72	80.8	89.0	7.57	0.79	0.84	0.7	0.783
2004	58	73	81.7	97	7.57	0.8	0.9	0.7	0.8
2005	58	74	81.7	96.0	0.81	0.86	0.7	0.799
2006	64	74	94.0	7.57	0.81	0.86	0.7	0.798
2007/2008	56	73.4	84.2	94.1	10.335	0.806	0.875	0.774	0.818

المصدر : تقارير التنمية البشرية من 1999 إلى 2007/2008.

العلامة(....) تدل على عدم توفر بيانات.

0.812 % ، بينما جاءت الجزائر في المرتبة الأخيرة من بين الدول العربية النفطية.

2- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية غير نفطية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2008/2007

يبين الجدول (3-6) والشكل (3-6) أن ليبيا جاءت في المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية غير النفطية و 52 عالميا بنسبة 0.818 % ، تليها الأردن في المرتبة 86 عالميا والثانية عربيا ، ثم لبنان بنسبة 0.772 ، تليها كل من تونس ، وفلسطين ، وسوريا ، ومصر ، والمغرب وموريتانيا، والسودان ، وجيبوتي على التوالي ، بينما جاءت اليمن في المرتبة الأخيرة.

وقد صنفت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى الفئتين التاليتين:

1. دول ذات تنمية بشرية مرتفعة وهي: الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، ليبيا، سلطنة

عمان، السعودية.

2. دول ذات تنمية بشرية متوسطة وهي: الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، فلسطين، سوريا،

مصر، المغرب، موريتانيا، السودان، جيبوتي، اليمن.

(3-3) مؤشر الشفافية الدولية

وفقاً لمؤشر الشفافية الدولية لسنة 2007 فإن الدول العشر التي تتميز بأعلى مستوى

شفافية هي: الدنمارك بعدد نقاط 9.4 نقطة تليها فنلندا ، نيوزيلندا ، سنغافورة ، السويد ، أيسلندا

، هولندا، سويسرا ، كندا، النرويج على التوالي.

(3-3-1) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2007

تحصلت ليبيا على 2.5 نقطة بعدد مصادر 7 ، وفترة ثقة (2-3) * ، وهي تدل على انخفاض

مستوى الشفافية، لان كفاءة الحكومة تؤثر عليها المحسوبية والوساطة على المستوى الفردي،

والعلاقات الخاصة والعائلية والمجموعة المحيطة بالنظام تتحكم في جميع القرارات الحكومية.

* فترة الثقة تعنى أن قيمة المؤشر تقع ضمنها أي بين أكبر وأصغر قيمة للفترة .

الجدول (3-5)

مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007/2008

الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول العربية النفطية	الترتيب عالميا	متوسط العمر	نسبة محو امية للبالغين (%من عمر 15 فما فوق)	نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية والثانوية والجامعية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكى)	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الاجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية
الكويت	1	1	33	77.3	93.3	74.9	26.321	0.871	0.93	0.891	
قطر	2	2	35	75	89	77.7	27.664	0.834	0.938	0.875	
الإمارات	3	3	39	78.3	88.7	59.9	25,514	0.889	0.925	0.868	
البحرين	4	4	41	75.2	86.5	86.1	21,482	0.837	0.896	0.866	
ليبيا	5	5	52	73.4	84.2	91.1	10.335	0.806	0.774	0.818	
سلطنة عمان	6	6	58	75	81.4	67.1	15,602	0.833	0.843	0.814	
السعودية	7	7	61	72.2	82.9	76	15,711	0.787	0.844	0.812	
الجزائر	11	8	104	71.7	69.9	73.7	7,062	0.778	0.711	0.733	

الجدول (3-6)

مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007/2008 .

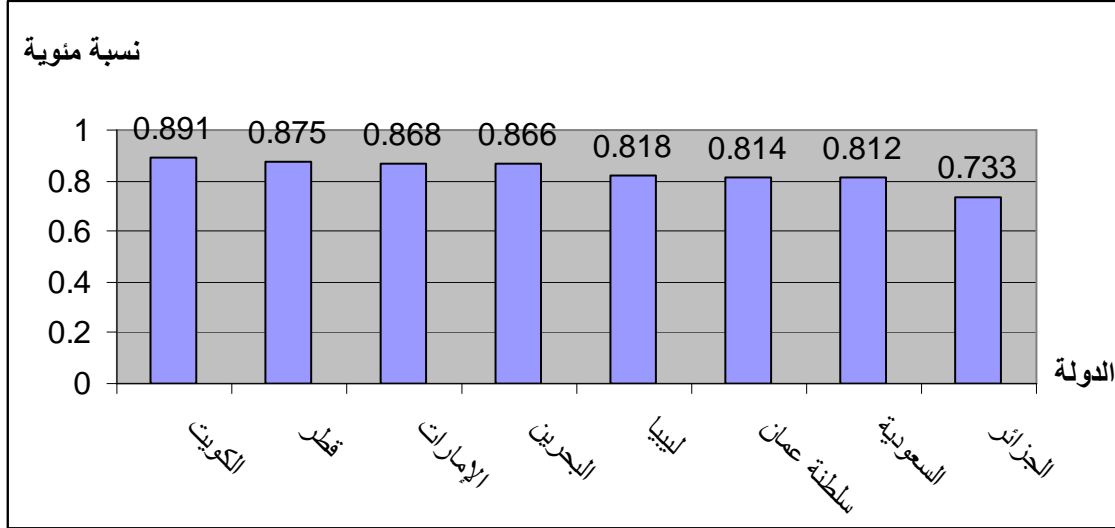
الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول غير النفطية	الترتيب عالميا	متوسط العمر	نسبة محو الامية للبالغين (% من عمر 15 فما فوق)	نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية والثانوية والجامعية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار الامريكى)	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الاجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية
ليبيا	5	1	52	73.4	84.2	91.1	10.335	0.806	0.875	0.774	0.818
الأردن	8	2	86	71.9	91.1	78.1	5,530	0.782	0.868	0.67	0.773
لبنان	9	3	88	71.5	...	84.6	5,584	0.775	0.871	0.671	0.772
تونس	10	4	91	73.5	74.3	76.3	8,371	0.808	0.75	0.739	0.766
فلسطين	12	5	106	72.9	92.4	82.4	0.799	0.891	0.505	0.731
سورية	13	6	108	73.6	80.8	64.8	3,808	0.811	0.755	0.607	0.724
مصر	14	7	112	70.7	71.4	76.9	4,337	0.761	0.732	0.629	0.708
المغرب	15	8	126	70.4	52.3	58.5	4,555	0.757	0.544	0.637	0.646
موريتانيا	16	9	137	63.2	51.2	45.6	2	0.637	0.493	0.519	0.55
السودان	17	10	147	57.4	60.9	37.3	2,083	0.54	0.531	0.507	0.526
جيبوتي	18	11	149	53.9	25.3	2.178	0.482	0.553	0.514	0.516
اليمن	19	12	153	61.5	54.1	55	930	0.608	0.545	0.372	0.508

المصدر : Human Development Report 2007/2008 pp 229- 232

العلامة (...) تدل على عدم توفر بيانات

الشكل (3-5)

مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008/2007

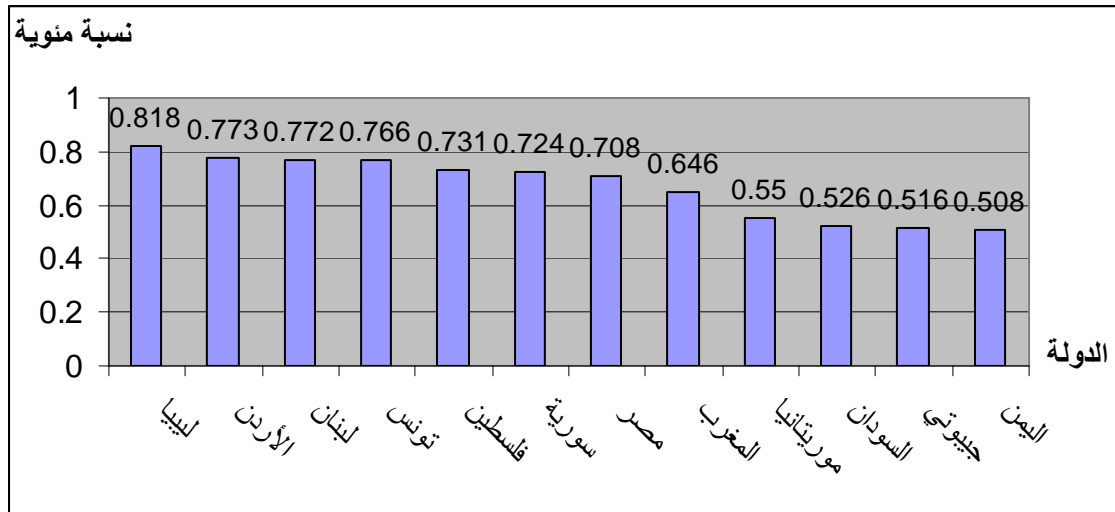


المصدر: 1: Human Development Report 2007/2008 pp. 229- 232

2: بيانات الجدول (3-5).

الشكل (3-6)

مؤشر التنمية البشرية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008/2007



المصدر: 1- Human Development Report 2007/2008 pp. 229- 232

2- بيانات الجدول (3-6).

(2-3-3) تطور مؤشر الشفافية الدولية من سنة 2002 إلى 2007

إن مؤشر الشفافية الدولية قد حقق ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002 إلى 2006 حيث ازداد من 2 إلى 2.7 نقطة ، ثم بعد ذلك انخفض مؤشر الشفافية الدولية إلى 2.5 في سنة 2007 ويوضح هذا التقلب اتجاه واضح لانخفاض قيمة مؤشر الشفافية الدولية ، والجدول (3-7) والشكل (3-7) يوضح تطور قيمة مؤشر الشفافية في ليبيا.

(3-3-3) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر الشفافية الدولية

1- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية النفطية في مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2007

نلاحظ من الجدول (3-8) والشكل (3-8) أن قطراحتلت المرتبة 32 عالميا والأولى عربيا بعدد 6 نقاط ، تليها الإمارات في المرتبة 34 عالميا والثانية عربيا بعدد نقاط 5.7 نقطة ، اما البحرين فجاءت في المرتبة 46 عالميا والثالثة عربيا بعدد 5 نقاط ، تليها كل من سلطنة عمان بعدد نقاط 4.7 نقطة ، والكويت بعدد نقاط 4.3 نقطة ، ثم السعودية بعدد نقاط 3.4 نقطة ، ثم الجزائر، في حين سجلت ليبيا الترتيب 131 عالميا والترتيب 12 على مستوى الدول العربية و الثامن على مستوى الدول النفطية بعدد 2.5 نقطة ، اما العراق فجاءت في المرتبة الأخيرة بعدد 1.5 نقطة.

2- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية غير نفطية في مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2007

تشير البيانات الواردة بالجدول (3-9) والمتمثلة في الشكل (3-9) أن الأردن احتلت المرتبة 53 عالميا والأولى عربيا من بين الدول غير نفطية والرابعة عربيا على مستوى الدول العربية بعدد نقاط 4.7 نقطة ، تليها تونس في المرتبة 61 والمرتبة السادسة عربيا بعدد نقاط 4.2 نقطة ، ثم المغرب في المرتبة 72 عالميا والسابعة عربيا ، تليها كل من لبنان ، مصر ، موريتانيا بعدد نقاط 3، 2.9، 2.6 على التوالي ، بينما ليبيا واليمن فجاءتا في الترتيب 131

الجدول (7-3)

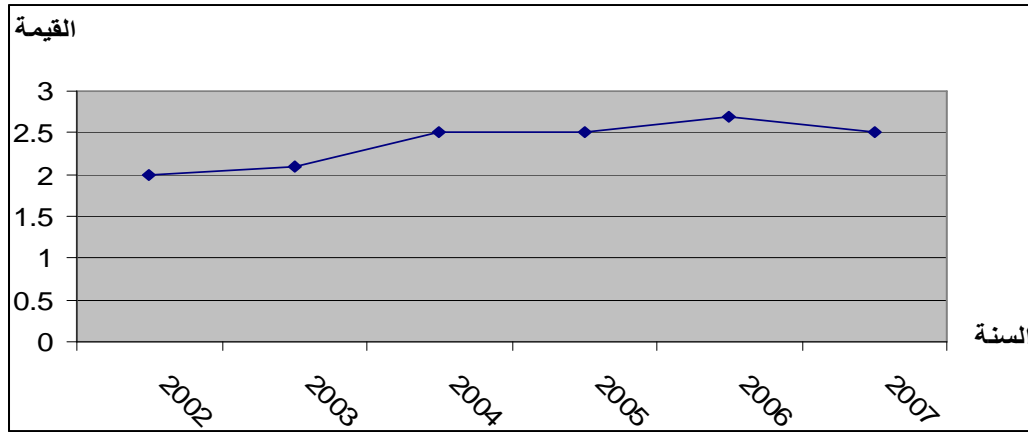
تطور قيمة مؤشر الشفافية الدولية في ليبيا من السنة 2002 إلى 2007.

السنة	قيمة المؤشر	عدد المصادر	فترة الثقة
2002	2	1	2-2
2003	2.1	3	1.5- 2.7
2004	2.5	4	1.9-3
2005	2.5	4	2-3
2006	2.7	3	3.2-2.4
2007	2.5	7	2 - 3

المصدر: تقارير المنظمة الدولية للشفافية من 2000 إلى 2007.

الشكل (7-3)

تطور مؤشر الشفافية الدولية في ليبيا من سنة 2002 إلى 2007



المصدر: 1- تقارير المنظمة الدولية للشفافية من 2000 إلى 2007.

2- بيانات الجدول (7-3).

عالميا والترتيب 12 على مستوى الدول العربية والترتيب السابع على مستوى الدول العربية غير نفطية وبعدها 2.5 نقطة، ثم سوريا ، وفي المرتبة الأخيرة السودان بعدد 1.8 نقطة. وقد صنفت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى الفئات التالية:

1. دول ذات شفافية مرتفعة وهي: قطر، الإمارات.
2. دول ذات شفافية متوسطة وهي: البحرين، الأردن، سلطنة عمان.
3. دول ذات شفافية منخفضة وهي: الكويت، المغرب، السعودية، لبنان، الجزائر، مصر، جيبوتي، موريتانيا ليبيا، اليمن، سوريا، السودان، العراق.

(3-4) مؤشر النمو للتنافسية العالمية

يصدر تقرير التنافسية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وقد اظهر التقرير أن أفضل الدول التي حققت اعلي مستوى للتنافسية هي الولايات المتحدة احتلت المرتبة الأولى بعدد نقاط 5.67 ، تليها كل من الدنمارك ، السويد ، ألمانيا ، فنلندا ، سنغافورة ، اليابان ، بريطانيا ، هولندا على التوالي .

(3-4-1) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2008/2007

صدر لأول مرة مؤشر النمو للتنافسية الدولية عن الاقتصاد الليبي عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، وسجلت ليبيا 3.85 نقطة من أصل 7 نقاط ، وحصولها على الترتيب 88 عالميا والجدول (3-10) يوضح مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا لسنة 2008/2007 . وهذه النقاط كانت موزعه على ثلاثة محاور فرعية هي:

1- المتطلبات الأساسية

جاءت ليبيا في الترتيب 67 عالميا بعدد نقاط 4.39 ، ويعتمد هذا المحور على الركائز التالية ، الركيزة الأولى: المؤسسات سجلت ليبيا عدد نقاط 3.75 وبترتيب 75 عالميا ، والركيزة

الجدول (3-8)

مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007

الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول العربية النفطية	الترتيب عالميا	قيمة المؤشر	عدد المصادر	فترة الثقة
قطر	1	1	32	6	4	5.4 - 6.4
الإمارات	2	2	34	5.7	5	4.8 - 6.5
البحرين	3	3	46	5	5	4.7 - 5.3
سلطنة عمان	4	4	53	4.7	6	4.1 - 5.7
الكويت	5	5	60	4.3	5	3.3 - 5.1
السعودية	8	6	79	3.4	3	2 - 4.1
الجزائر	9	7	99	3	5	2.8 - 3.3
ليبيا	12	8	131	2.5	7	2.0 - 3
العراق	15	9	178	1.5	4	1.3 - 1.7

المصدر : www.transparency.org/publications/gcr

الجدول (3-9)

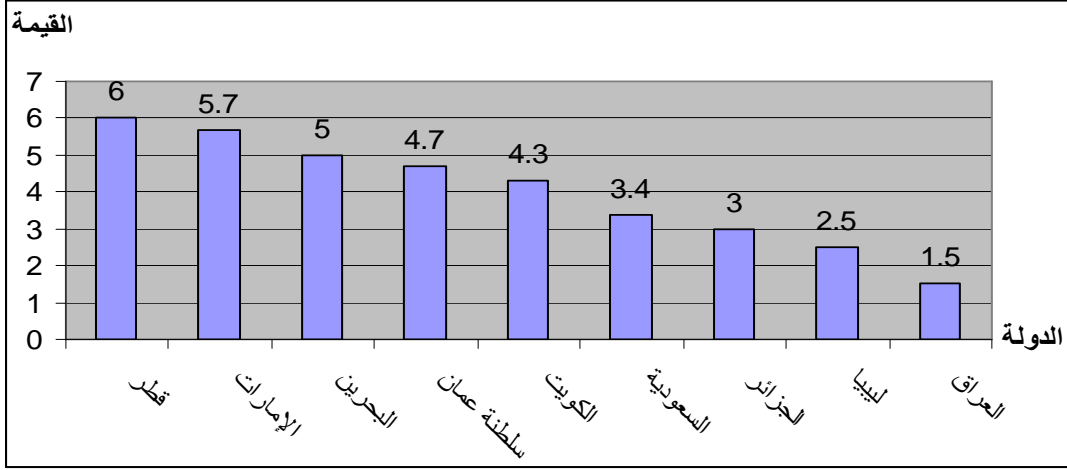
مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007

الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول العربية الغير النفطية	الترتيب عالميا	قيمة المؤشر	عدد المصادر	فترة الثقة
الأردن	4	1	53	4.7	4	3.9 - 5.3
تونس	6	2	61	4.2	6	3.4 - 4.8
المغرب	7	3	72	3.5	7	3.3 - 3.8
لبنان	9	4	99	3	6	2.7 - 3.2
مصر	10	5	105	2.9	7	2.6 - 3.3
موريتانيا	11	6	123	2.6	3	2.2 - 3.3
ليبيا	12	7	131	2.5	7	2.0 - 3.0
اليمن	12	7	131	2.5	6	2.3 - 2.6
سوريا	13	8	138	2.4	4	1.7 - 2.9
السودان	14	9	172	1.8	7	1.7 - 1.9

المصدر: www.transparency.org/publications/gcr.

الشكل (8-3)

مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007

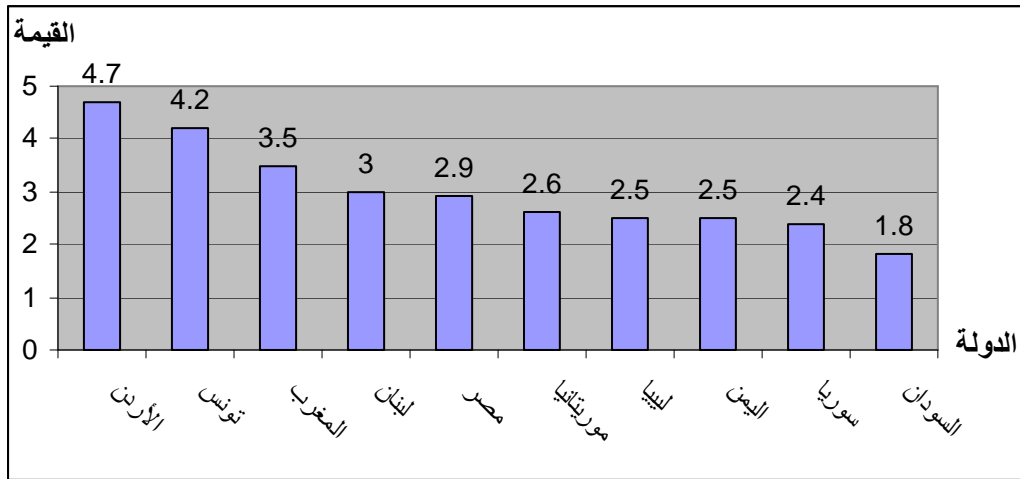


المصدر: 1- www.transparency.org/publications/gcr

2- بيانات الجدول (8-3).

الشكل (9-3)

مؤشر الشفافية الدولية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007



المصدر: 1- www.transparency.org/publications/gcr

2- بيانات الجدول (9-3).

الثانية: البنية التحتية فقد سجلت 2.36 من أصل 7 لتضع ليبيا في الترتيب 113 عالميا ، بينما الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي فقد حققت موقعاً تنافسياً بعدد نقاط 6.16 نقطة لتحل ليبيا الترتيب الرابع عالميا ، وكذلك الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي بعدد نقاط 5.3 و الترتيب 79 عالميا.

2- عوامل تعزيز الفعالية

سجلت ليبيا نقاط متدنية 3.11 نقطة في هذا المحور مما وضع ليبيا في الترتيب 123 عالميا ويعتمد هذا المحور على الركائز التالية : الركيزة الخامسة: التعليم العالي والتدريب جاءت ليبيا في الترتيب 76 عالميا بعدد نقاط 3.77 نقطة ، والركيزة السادسة: كفاءة سوق السلع فقد سجلت نقاط متدنية 3.41 نقطة لتضع ليبيا في الترتيب 121عالميا ، وكذلك الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل سجلت ليبيا أيضا نقاط متدنية 3.21 نقطة وبترتيب 131 عالميا ، وفيما يتعلق بالركيزة الثامنة: تطور الأسواق المالية يظهر ترتيب ليبيا متدني أيضاً بعدد نقاط 2.78 وبترتيب 130 عالميا ، وكذلك الأمر بالنسبة للركيزة التاسعة: الاستعداد التقني جاءت ليبيا في الترتيب 127 عالميا بعدد نقاط 2.24 ، والركيزة العاشرة: حجم السوق فسجلت عدد نقاط 3.22 نقطة لتضع ليبيا في الترتيب 76 عالميا.

3- عوامل تعزيز التطور والابتكار

تحصلت ليبيا على الترتيب 105 عالميا بعدد نقاط 3.05 في هذا المحور ويعتمد هذا المحور على الركائز التالية : الركيزة الحادية عشر: تطور الأعمال تراجع ليبيا في هذه الركيزة حيث جاءت في الترتيب 99 عالميا بعدد نقاط 3.46 ، وأخيرا الركيزة الثانية عشر: الابتكار فقد جاءت ليبيا متأخرة في هذه الركيزة بعدد نقاط 2.65 و بالترتيب 111عالميا .وفقاً لذلك صنف

الاقتصاد الليبي اقتصاد ينتقل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية مدفوعا بالعامل والجدول (11-3) يوضح مراحل التنمية لليبيا مقارنة بالدول العربية.

الجدول (10-3)

مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا لسنة 2008/2007

الترتيب عالميا	النقاط (7-1)	ليبيا
67	4.39	المتطلبات الأساسية
75	3.75	الركيزة الأولى: المؤسسات
113	2.36	الركيزة الثانية: البنية التحتية
4	6.16	الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي
79	5.3	الركيزة الرابعة: الصحة والتعليم الابتدائي
123	3.11	عوامل تعزيز الفعالية
76	3.77	الركيزة الخامسة: التعليم والتدريب الثانوي
121	3.41	الركيزة السادسة: كفاءة سوق السلع
131	3.21	الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل
130	2.78	الركيزة الثامنة: تطور الأسواق المالية
127	2.24	الركيزة التاسعة: الاستعداد التقني
76	3.22	الركيزة العاشرة: حجم السوق
105	3.05	عوامل تعزيز التطور والابتكار
99	3.46	الركيزة الحادية عشر: تطور الأعمال
111	2.65	الركيزة الثانية عشر: الابتكار

الجدول (3-11)

توزيع الدول العربية حسب مراحل التنمية وركائز التنافسية لسنة 2008/2007

المرحلة الأولى	مرحلة انتقالية بين	المرحلة الثانية	المرحلة الانتقالية	المرحلة الثالثة
	2-1		بين 3-2	
مصر ،المغرب سوريا ،موريتانيا	الكويت ، ليبيا عمان ، السعودية تونس ،الأردن .	الجزائر	البحرين ، قطر	الإمارات العربية المتحدة .

المصدر:

World Economic Forum" The Global Competitiveness Report 2007-2008"Geneva ,2008,p8.

(3-4-2) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر النمو للتنافسية العالمية

1- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية النفطية في مؤشر النمو للتنافسية العالمية لسنة

2008/2007

بالاطلاع على بيانات الجدول (3-12) والشكل (3-10) يتبين إن الكويت احتلت المرتبة

الأولى عربيا على مستوى الدول العربية النفطية وعالميا في المرتبة 30 بعدد 4.66 نقطة،

تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا وعالميا في المرتبة 31 بعدد نقاط 4.63 نقطة ، ثم السعودية

في المرتبة الرابعة عربيا والمرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية النفطية وعالميا في المرتبة

35 بعدد نقاط 4.55 نقطة ، تليها كل من سلطنة عمان ، والبحرين ، ثم الجزائر، وفي المرتبة

الأخيرة من بين الدول العربية النفطية ليبيا تحصلت على الترتيب 12 عربيا و88 عالميا بعدد

نقاط بلغت 3.85 نقطة.

2- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية غير النفطية في مؤشر النمو للتنافسية العالمية لسنة

2008/2007

يتبين من الجدول (3-13) والشكل (3-11) إن تونس تصدرت المرتبة الثالثة عربيا والمرتبة الأولى على مستوى الدول العربية غير النفطية وعالميا في المرتبة 32 بعدد 4.59 نقطة ، ثم الأردن في الترتيب الثامن عربيا والترتيب الثاني على مستوى الدول العربية غير النفطية والمرتبة 49 عالميا بعدد 4.32 نقطة ، تليها كل من المغرب ، و مصر، ثم سوريا ، وفي المرتبة قبل الأخيرة من بين الدول العربية غير النفطية ليبيا جاءت في الترتيب السادس عربيا والترتيب 88 عالميا بعدد نقاط 3.85 نقطة ، وفي المرتبة الأخيرة موريتانيا بعدد نقاط 3.26 نقطة .

(3-5) المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

(3-5-1) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير سنة 2007

يصدر المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وصنف التقرير ليبيا من الدول التي تمتاز بوجود تحسن في مناخ الاستثمار حيث تحصلت على نقطتين من أصل 3 نقاط. كما أشار التقرير إلى وجود انخفاض في نسبة فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (38.89%) إلى (34.26%) لسنة 2007 ، وكذلك انخفاض نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.91% من (51.75%) إلى (48.84%) لسنة 2007 ، إلا إن التقرير أشار بارتفاع معدل التضخم من 3.4% إلى 6.7% لنفس السنة.

الجدول (3-12)

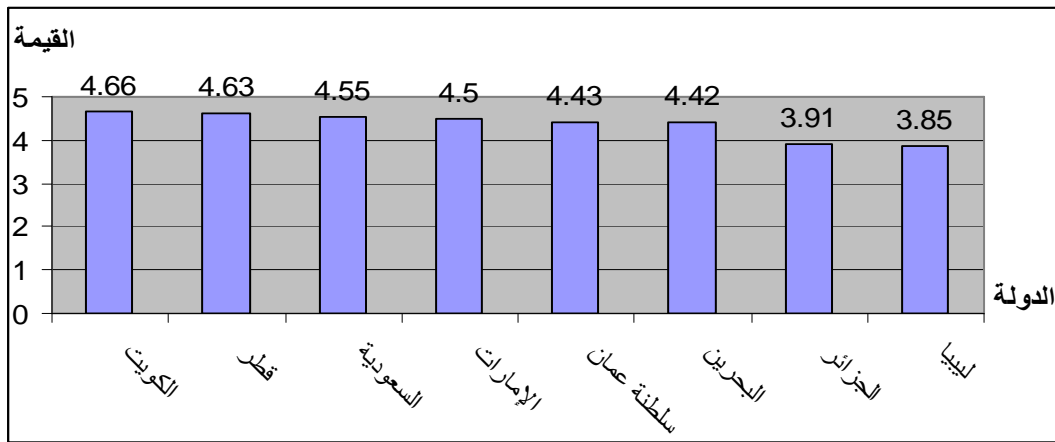
مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008/2007

الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول العربية النفطية	الترتيب عالميا	قيمة مؤشر النمو للتنافسية العالمية
الكويت	1	1	30	4.66
قطر	2	2	31	4.63
السعودية	4	3	35	4.55
الإمارات	5	4	37	4.50
سلطنة عمان	6	5	42	4.43
البحرين	7	6	43	4.42
الجزائر	11	7	81	3.91
ليبيا	12	8	88	3.85

المصدر: www.gcr.weforum.org

الشكل (3-10)

مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2008/2007



المصدر: 1- www.gcr.weforum.org

2- بيانات الجدول (3-12).

الجدول (3-13)

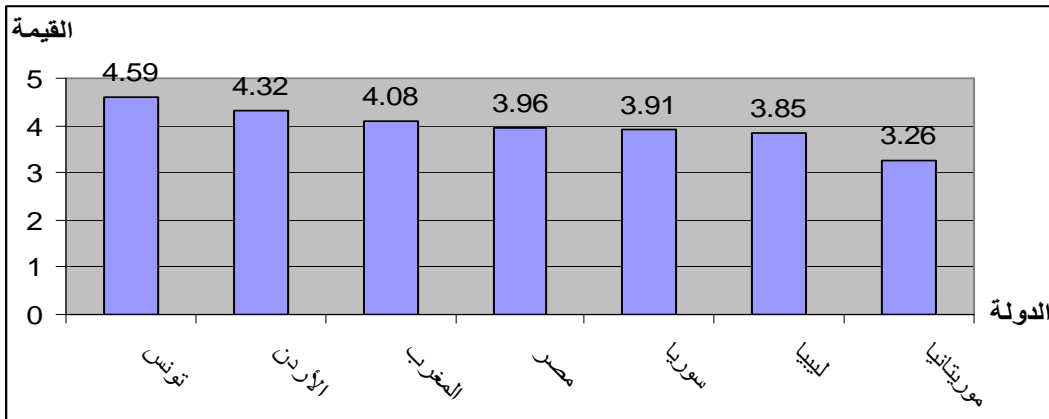
مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008/2007

الدولة	الترتيب على مستوى الدول العربية	الترتيب على مستوى الدول العربية الغير النفطية	الترتيب عالميا	قيمة مؤشر النمو للتنافسية العالمية
تونس	3	1	32	4.59
الأردن	8	2	49	4.32
المغرب	9	3	64	4.08
مصر	10	4	77	3.96
سوريا	11	5	80	3.91
ليبيا	12	6	88	3.85
موريتانيا	13	7	125	3.26

المصدر: www.gcr.weforum.org

الشكل (3-11)

مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2008/2007



المصدر: 1- www.gcr.weforum.org

2- بيانات الجدول (3-13).

(3-5-2) تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في ليبيا

خلال الفترة 2000 - 2007

حقق المؤشر ارتفاعاً لسنة 2000 بمقدار نقطتين حيث سجلت ليبيا انخفاضاً في نسبة فائض عجز الميزانية من 15.3% سنة 1999 إلى 8% سنة 2000، وكذلك ارتفاع نسبة الفائض في الحساب الجاري إلى 8.6%، كما ارتفعت معدلات التضخم بأقل من نقطة مئوية أي حوالي 0.4% لنفس السنة، وانخفضت قيمة المؤشر إلى 0.66 نقطة في سنة 2001 وذلك راجع إلى ارتفاع نسبة العجز في الميزانية إلى 1.9%، فيما انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري من 19.6% إلى 6.1% وتجاوزت معدلات التضخم 13.6%، ثم عاود المؤشر الارتفاع من 1.66 سنة 2003 إلى 2.33 نقطة سنة 2006 وهي أقصى قيمة وصل إليها المؤشر حيث ارتفع فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 28.14% سنة 2005 إلى 40.68% سنة 2006، وكذلك ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري بمعدل 11.12 نقطة مئوية (من 34.94% سنة 2005 إلى 46.6% سنة 2006) في حين ارتفعت معدلات التضخم بحوالي 1.40 نقطة مئوية (من 2% إلى 3.4%)، ثم انخفضت قيمة المؤشر بعد ذلك إلى نقطتين سنة 2007 وذلك لوجود انخفاض في نسبة فائض الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 38.89% إلى 34.26% لسنة 2007، وكذلك انخفاض نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 2.91% من 51.75% إلى 48.84% لسنة 2007، كما سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً من 3.4% إلى 6.7% سنة 2007. والجدول (3-14) والشكل (3-12) يوضح تطور قيمة المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في ليبيا.

جدول (3 - 14)

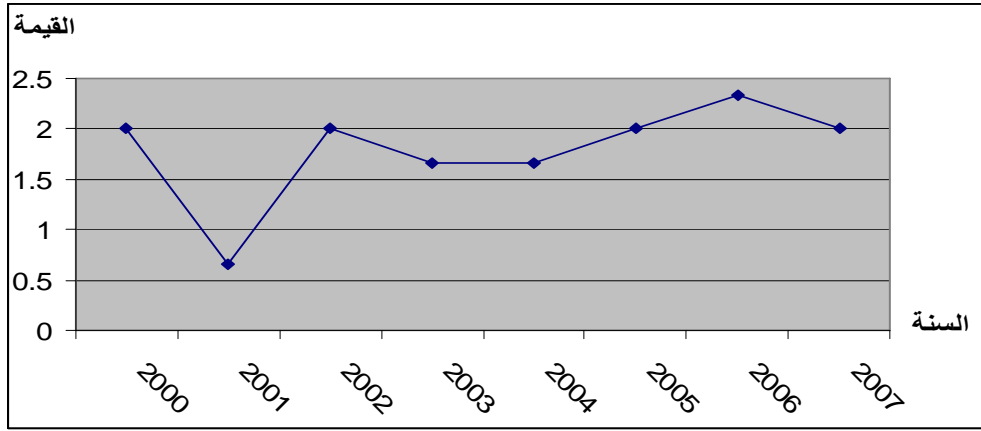
تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في ليبيا خلال الفترة 2000 إلى 2007 .

نتائج حساب المؤشر	قيمة المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	مجموع المؤشرات	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة المالية	السنة
وجود تحسن في مناخ الاستثمار	2	6	3	0	3	2000
عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار	0.66	2	3	1	-2	2001
وجود تحسن في مناخ الاستثمار	2	6	3	0	3	2002
وجود تحسن في مناخ الاستثمار	1.66	5	0	3	2	2003
وجود تحسن في مناخ الاستثمار	1.66	5	0	3	2	2004
وجود تحسن في مناخ الاستثمار	2	6	0	3	3	2005
وجود كبير تحسن في مناخ الاستثمار	2.33	7	1	3	3	2006
وجود تحسن في مناخ الاستثمار	2	6	0	3	3	2007

المصدر: : تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، من 2000 إلى 2007.

الشكل (3-12)

تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في ليبيا خلال الفترة 2000 إلى 2007.



المصدر: 1- تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، من 2000 إلى 2007.

2- بيانات الجدول (3-14)

(3-5-2) ترتيب ليبيا من بين الدول العربية في مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية

لمناخ الاستثمار

1- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية النفطية في مؤشر المركب لمكونات السياسات

الاقتصادية لمناخ الاستثمار لسنة 2007

يبين الجدول (3-15) والشكل (3-13) أن العراق جاءت في المرتبة الأولى عربياً بعدد

نقاط 2.66 نقطة وتلتها كل من الامارات ، قطر ، ليبيا ، السعودية، الكويت، الجزائر في نفس

المستوى بعدد نقاط 2 نقطة ، وفي المرتبة الأخيرة البحرين بعدد نقاط 1.66 نقطة.

2- ترتيب ليبيا من بين الدول العربية غير النفطية في مؤشر المركب لمكونات السياسات

الاقتصادية لمناخ الاستثمار لسنة 2007

يلاحظ من الجدول (3-16) والشكل (3-14) ان ليبيا احتلت المرتبة الأولى بعدد نقاط

2 نقطة، تليها لبنان بعدد نقاط 1.33 نقطة، والسودان بنقطة واحده ، تليها كل من مصر، وتونس

، والمغرب ، ثم سوريا، والأردن ، وجيبوتي ، واليمن ، وفي المرتبة الأخيرة موريتانيا .

جدول (3 - 15)

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية النفطية لسنة 2007

الدولة	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر
العراق	3	3	2	8	2.66	وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار
الامارات	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
قطر	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
السعودية	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
ليبيا	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
الكويت	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
سلطنة عمان	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
الجزائر	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
البحرين	2	3	0	5	1.66	وجود تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، 2007، ص179.

جدول (3 - 16)

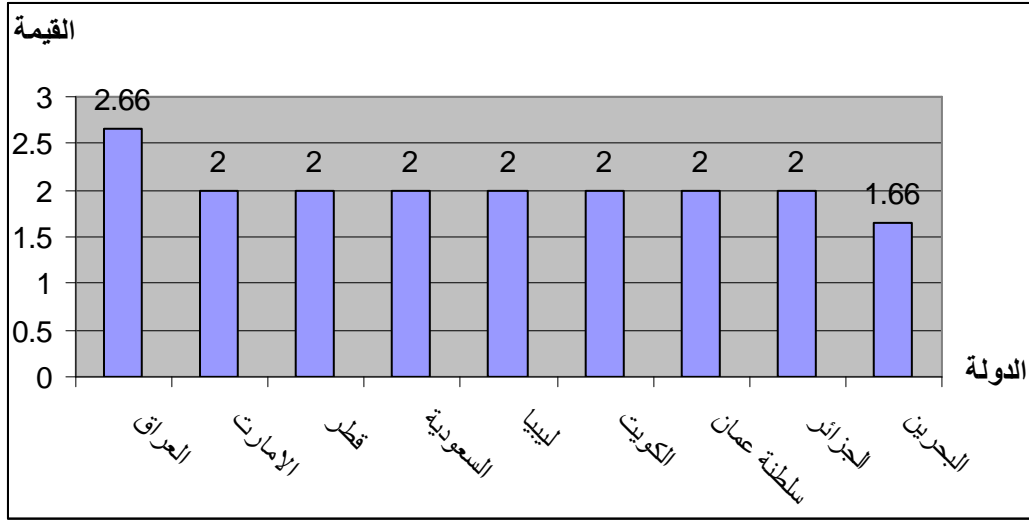
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية غير النفطية لسنة 2007

الدولة	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية	مجموع المؤشرات	قيمة المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	نتائج حساب المؤشر
ليبيا	3	3	0	6	2	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
لبنان	0	3	1	4	1.33	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
السودان	1	2	0	3	1	وجود تحسن في مناخ الاستثمار
مصر	0	2	0	2	0.67	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	0	0	1	1	0.33	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	1	1-	1	1	0.33	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
سوريا	0	0	0	0	0	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
الأردن	0	2-	0	2-	0.67-	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
جيبوتي	1	3-	0	2-	0.67-	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
اليمن	2-	3-	1	4-	1.33-	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار
موريتانيا	3-	2-	0	5-	1.67-	عدم وجود تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، 2007، ص 179.

الشكل (3-13)

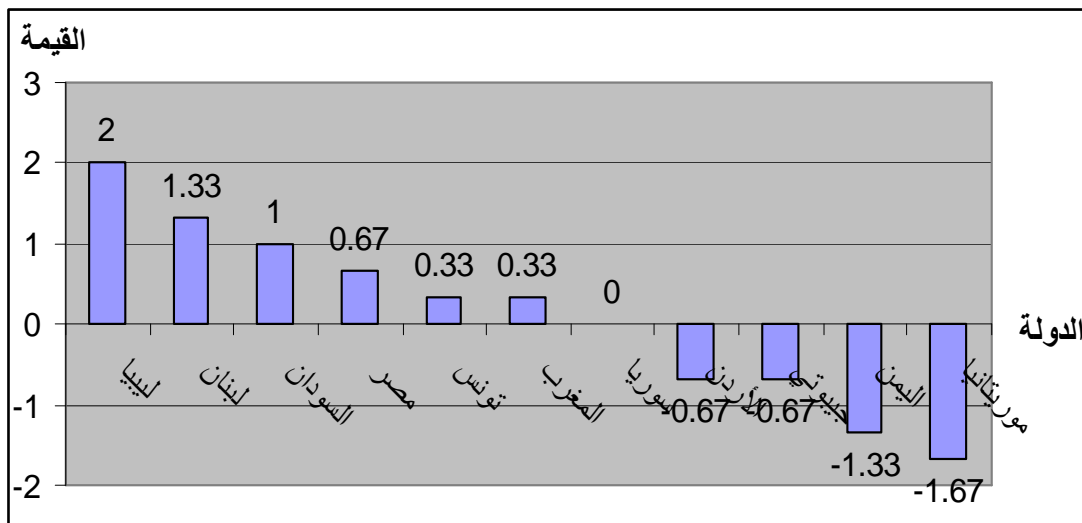
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية النفطية
لسنة 2007



المصدر: 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، 2007، ص 179
2- بيانات الجدول (3-15).

الشكل (3-14)

المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار لليبيا والدول العربية غير
النفطية لسنة 2007



المصدر: 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الكويت، 2007، ص 179

2- بيانات الجدول (3-16).

الفصل الرابع:

السياسات المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار في ليبيا

شهدت دول العالم خلال العقود الماضية تحولا جذريا في خريطة الاقتصاد العالمي، وذلك بالتوجه نحو العولمة وتحرير التجارة . وفي إطار هذا التوجه سارعت العديد من الدول إلى وضع البرامج والسياسات التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار، وإفساح المجال للقطاع الخاص، والتنافس على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية.

وأناحت العولمة، وسياسات الانفتاح الاقتصادي، العديد من الفرص والتحديات لاقتصاديات العالم خاصة الصغيرة والنامية منها، فتحرير التجارة الدولية أظهر العديد من المكاسب التي يمكن الحصول عليها من زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية ، و التطور التقني ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي⁽¹⁾. كما أن توسع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود قد أوجد فرصاً جديدة للارتقاء بالتجارة والاستثمار.

ولكي تتمكن الدول من مواكبة هذه التطورات والاستفادة منها ، لا بد أن تضع السياسات الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار وتنشيط آليات السوق بما يحقق فاعلية توظيف الموارد، وحرية وعدالة الدخول للأسواق ، وتكمن التحديات في التوفيق بين ضرورة تفعيل المنافسة وتحرير الأسواق من جانب، وضرورة حماية الصناعات الناشئة واستراتيجية تدخل الدولة في تحسين مناخ الاستثمار⁽²⁾. ومن جانب آخر تؤدي الدولة دوراً حاسماً في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال من خلال السياسات العامة والتنظيم والرقابة حيث تؤدي هذه السياسات إلى تطوير مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي.

(1) المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2003"، الكويت ، 2003، ص ، 42.

(2) نفس المرجع السابق، ص ، 43.

ويستعرض هذا الفصل السياسات المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار في ليبيا

(1-4) السياسة الاستثمارية

أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل التحديات المعاصرة والتحولات الاقتصادية العالمية، أكثر الصور تعبيراً عن اقتصاديات المشاركة الدولية والنمط السائد في التمويل الدولي.

فقد شهدت اقتصاديات الكثير من الدول تحولاً في توجهات السياسات الاقتصادية، من رفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يؤديه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية سواء من حيث كونه مصدراً للتمويل أم من حيث كونه وسيلة مهمة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة⁽¹⁾. فضلاً عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات والقدرات الابتكارية، وتطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية، وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

وقد شهدت الساحة الدولية صراعاً وتنافساً لجذب الاستثمار الأجنبي، فتبعت العديد من الدول سياسات التحرر الاقتصادي، والانفتاح وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق⁽²⁾. حيث تخلت العديد من هذه الاقتصاديات تدريجياً عن سياسات الحماية ويتحول نحو تبني سياسات أكثر انفتاحاً في مجال التجارة والاستثمار

(1) ماجدة، أحمد شلبي "حول قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارب بعض الدول العربية مع الإشارة للتجربة المصرية"، في تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة. تحرير عمرو موسى وآخرون، المنصورة: كلية التجارة، 2002، ص 1.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا، مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن"، نيويورك، 2003، ص 13-14.

كسياسة تشجيع التصدير، فأدخلت العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي.

وقبل أن نستعرض السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا سوف نتناول مفهوم الاستثمار الأجنبي ومحدداته.

(1-1-4) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

يعرف مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمار الذي يشمل على علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية"⁽¹⁾.

وتعتبر عملية اتخاذ قرار الاستثمار في دولة أجنبية من القرارات التي تتأثر بالكثير من العوامل والمحددات مثل مناخ الاستثمار والبيئة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية السائدة. و يوضح الشكل (1-4) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة والتي من أهمها:

1- محددات الاقتصادية

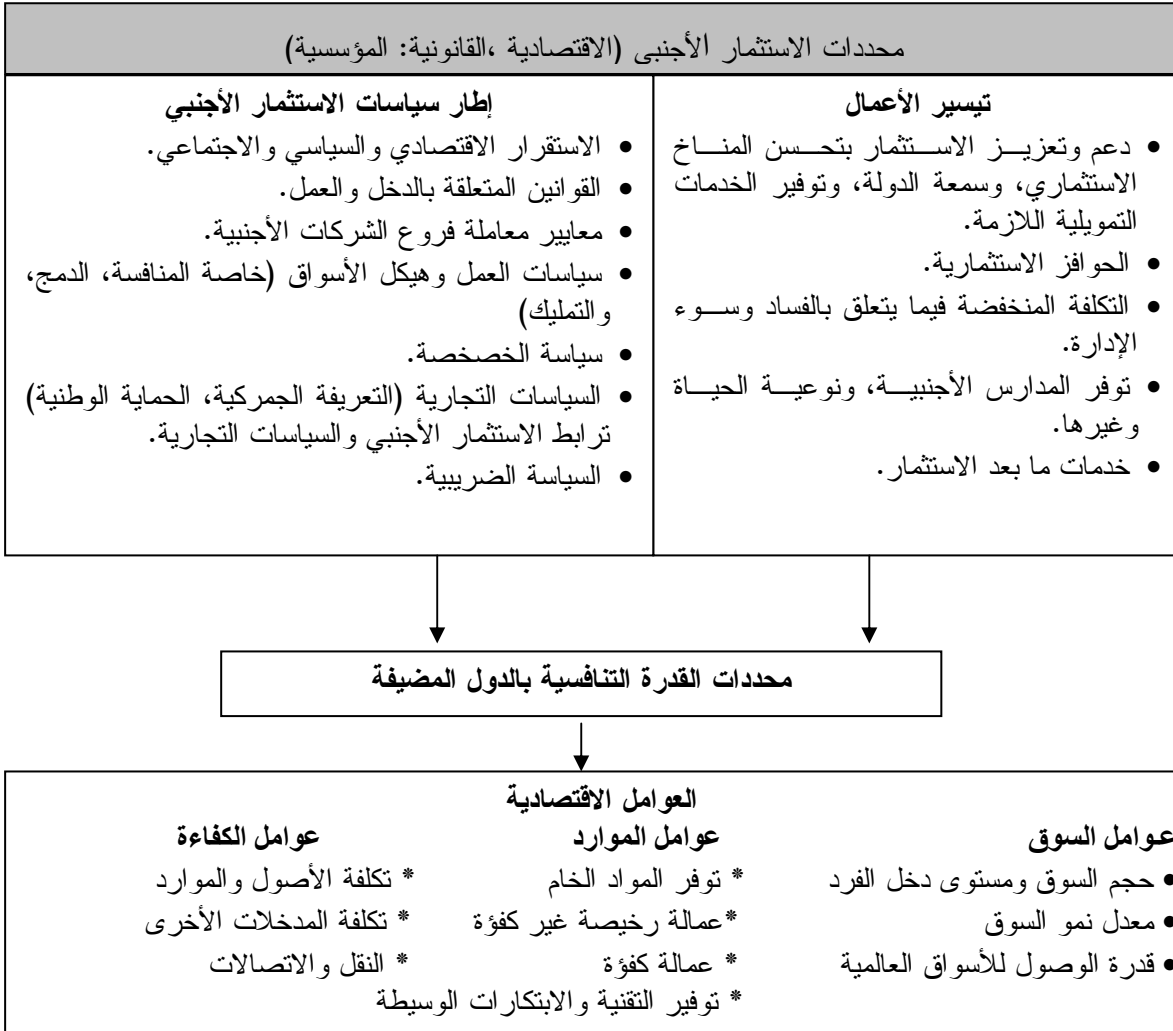
تؤدي المحددات الاقتصادية الدور المهم والرئيسي في اتخاذ القرار بالاستثمار، وذلك لتأثيرها الكبير على اختيار المستثمر لدولة دون الأخرى للاستثمار فيها وتشمل⁽²⁾:

(1) عبد القادر، علي، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(2) سميرة، إبراهيم أيوب، "محددات جذب وترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال الفترة من 1975-2002 م دراسة تحليلية تقييمية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث حول الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، 2003، ص.ص 25-26.

الشكل (1-4)

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: UNCTAD " World Investment Report 1998 "، New York, 1998، p 91

أ- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم التي تعنى أنه كلما زادت تلك الدرجة كان

الاقتصاد جاذباً إلى الاستثمار الأجنبي، ويمكن قياسها بنسبة الصادرات إلى الناتج

المحلي الإجمالي.

ب- محدد القدرة التنافسية الاقتصادية التي تعنى كلما زادت تلك القوة كان الاقتصاد أكثر قدره على جذب الاستثمار الأجنبي، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما زاد معدل نموها دل ذلك على زيادة القدرة التنافسية، وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات فإذا اتجه إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد في جذب الاستثمار الأجنبي.

ت- محدد القدرة على إدارة الاقتصاد والتي تعنى ما تتميز به إدارة الاقتصاد من كفاءة وهو الأمر الذي يزيد القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي. ويستدل على ذلك من قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، ومعدل التغير فيها فكلما زادت دل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد. وكذلك مؤشر الدين الخارجي ومؤشر عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، فكلما انخفضت زادت قدرة إدارة الاقتصاد في جذب الاستثمار الأجنبي.

ث- محدد قوة الاقتصاد واحتمال نموه، فكلما زادت معدلات نموه ازدادت قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار الأجنبي، ويستدل على ذلك من مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد تزداد قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار الأجنبي، و معدل التضخم الذي إذا انخفض تزداد قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي والسياسي والبيئي والمؤسسي

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل باليات السوق والحرية الاقتصادية كان جاذباً للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح. وكلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب ، كان جاذباً للاستثمار، وكلما اشتمل النظام البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية والمواتية للاستثمار الأجنبي كان ذلك جاذباً

له (1). أما عن النظام المؤسسي الذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية فكلما كان النظام الإداري يتميز بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي ، وكلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية، وانتهت إلى تطبيق مبدأ لا مركزية إدارة الاستثمار كلما أدى إلى جذب الاستثمار (2). أما عن المنظمين فكلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء أدى ذلك إلى جذب الاستثمار، وفيما يتعلق بنظام المعلومات الاستثمارية فكلما أتيحت البيانات و المعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة ، والدقة المناسبة أدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية

كلما كانت السياسات الاقتصادية واضحة وتميزة بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف ومتسمة بالكفاءة والفعالية ومتوافقة مع المتغيرات والتحويلات الاقتصادية كانت جاذبة للاستثمار الأجنبي . فمثلا السياسة الاقتصادية التي تحتوي على كل من الحوافز الضريبية المناسبة وعبء ضريبي مناسب تكون مشجعة للاستثمار . وأن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي ، وسياسة تحررية للتجارة الخارجية ، وكذلك سياسة سعر الصرف فكلما كانت مستقرة أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي (3).

(1) أميرة، حسب محمد الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004-2005، ص.20.

(2) نفس المرجع السابق، ص.21.

(3) مجلس الوزراء المصري، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004 ، ص.ص 24- 25 .

4- المحددات القانونية

تعمل المحددات القانونية على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي و تحفيزه وبالتالي عند وجود قانون موحد للاستثمار وواضح، وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى، وبه الضمانات الكافية من عدم المصادرة، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية خروج ودخول رأس المال كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي⁽¹⁾. وكذلك وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة دل ذلك على بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.

5- المحددات المرتبطة بالقدرة التنافسية للدولة المضيفة

تتمثل أهمها في مدى توفر الأيدي العاملة المدربة فتوفرها بأجور منخفضة ، وذات إنتاجية عالية تُعد من العوامل التي تساعد بقوة على جذب الاستثمار الاجنبي، وأيضا مدى توفر المواد الخام بأسعارها منخفضة تعتبر من المحددات الرئيسية للميزة النسبية التي تمثل احد عوامل جذب الاستثمار الاجنبي، وكذلك البنية التحتية حيث إن توافر بنية أساسية مادية بمكوناتها المختلفة من شبكات طرق ، وموصلات، واتصالات ، وموانئ ، ومحطات طاقة تعمل بكفاءة وتؤدي في النهاية إلى تقديم خدمة بتكاليف منخفضة كلما أدت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية⁽²⁾. و يُعد أيضاً حجم السوق المحلي من محددات القدرة التنافسية للدولة المضيفة ، وتعتمد هذه القدرة على مساحته وعدد السكان، والقوة الشرائية للفرد، فكلما زادت تلك القدرة أدت إلى جذب الاستثمار الأجنبي.

(1) علي، عبد القادر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(2) ماجدة، أحمد شلبي "حول قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارب بعض الدول العربية مع الإشارة للتجربة المصرية"، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(4-1-2) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

شهدت مرحلة الانفتاح إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى ليبيا بصورة متزايدة، حيث سنت العديد من التشريعات، واتخذت العديد من الإجراءات لتهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات بصورة عامة، والأجنبية منها بصورة خاصة، ومن تلك الإجراءات والقوانين ما يلي⁽¹⁾:

1. صدور قانون رقم (5) لسنة 1997 بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، ولائحته التنفيذية، وما تحويه من ميزات وحوافز حيث يشترط القانون أن يكون المشروع الاستثماري لغرض إنتاج السلع للتصدير، وتوفير فرص عمل للمواطنين مع تدريبهم، ونقل التقنية المتقدمة والإلمام بها من خلال تمكين المواطنين من استخدامها. كما يهدف القانون إلى الاستفادة من المواد الخام الطبيعية، والصناعات المحلية، و يمنح إعفاءات من الضرائب على الآلات والمعدات وقطع غيار المشروع، ومن ضرائب الدخل لمدة خمس سنوات قابلة للتديد لمدة 3 سنوات أخرى، وإعفاء سلع التصدير من ضريبة الإنتاج، والرسوم التصديرية الأخرى. كما يمنح القانون مزايا إضافية للمشاريع التي لها أولوية تنموية. ويفتح القانون بنصوصه التشريعية الباب أمام الاستثمار في المشاريع الصناعية والسياحية، والصحة و الاتصالات والنقل الجوي والصيد البحري والكهرباء وشبكات مياه الشرب ومحطات تحلية المياه والزراعة بالإضافة إلى ضمان حرية للمستثمرين في تحويل الأرباح للخارج.

2. لما كان القانون رقم (5) أحد العناصر الأساسية اللازمة لتهيئة المناخ الاستثماري في ليبيا، كان لا بد من جهة توكل لها مهمة تطبيق أحكام هذا القانون فتم إنشاء هيئة تشجيع

(1) المؤسسة العربية لضمان استثمار، "التطورات الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا"، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، العدد الفصلي الثاني، 2004، ص10

الاستثمار التي حرصت على تسهيل إجراءات الترخيص والموافقات، وبذلت الهيئة جهوداً كبيرة من أجل تحسين المناخ الاستثماري، وإزالة أية معوقات أمام المستثمرين.

كما صدر مؤخراً القانون رقم (9) بشأن تشجيع الاستثمار لسنة 2010 إضافة إلى المزايا التي يعطيها القانون رقم (5) فإنه يسمح للمستثمر الاقتراض من المصارف والمؤسسات التمويلية المحلية والأجنبية، وتحويل رأس مال المشروع بعد تصفيته، وإعفاء الإرباح في حالة أعيد استثمارها، ويسمح للعمالة الأجنبية تحويل مرتباتهم للخارج، وإعفاء عوائد الحصص والأسهم عند توزيع الإرباح أثناء فترة الإعفاء .

(1-2-1-4) حجم تدفق الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا خلال الفترة 2000-2005

على رغم مما تبذله ليبيا من خطوات مهمة من أجل تحسين مناخها الاستثماري، إلا أن الدراسات والنشرات والتقارير الدولية مثل الاونكتاد، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار تشير إلى تدني واضح في نصيبها من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، ويوضح كل من الجدول (1-4) والشكل (2-4) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة 2000-2005 .

يلاحظ من الجدول (1-4) والشكل (2-4) أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان منخفضاً من الفترة 2000 إلى 2004 بحيث حقق أكبر قيمة سنة 2003 وقدره 186.709 مليون دولار، وبدأ في الارتفاع منذ سنة 2005 حيث استقطبت استثمارات أجنبية قيمتها 521.333 مليون دولار.

ولعل السبب يرجع إلى التحسين المستمر في مناخ الاستثمار في ليبيا الذي يرجع إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة، من خلال دعمها لبرنامج الانفتاح الاقتصادي، وتفعيل دور الخاص، والاهتمام بالبنية التحتية، وتوعية المواطن الليبي بأهمية الاستثمار الأجنبي، علاوة

على تحسن الجهود الترويجية التي أكدت على وعي ورغبة أكيدة لتوفير بيئة استثمارية أكثر ملائمة.

الجدول (1-4)

حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة 2000-2005 (مليون دولار) .

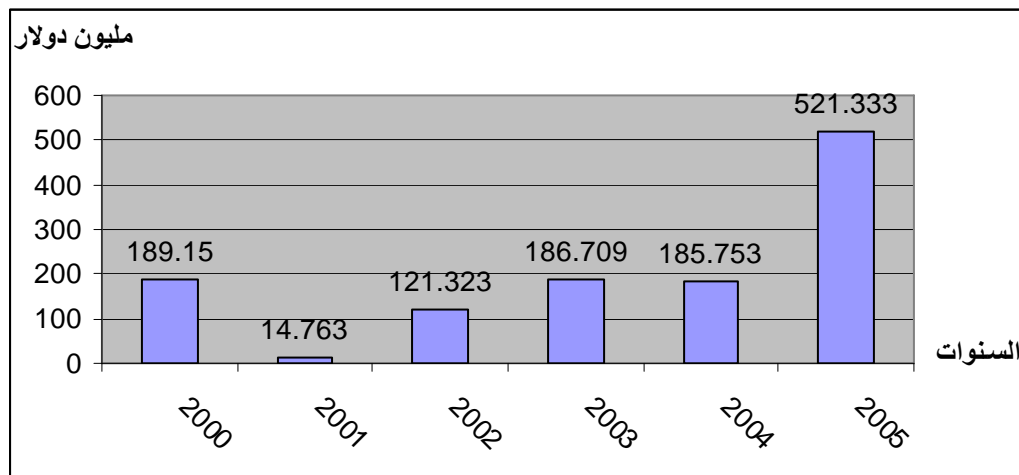
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	189.15	14.763	121.323	186.709	185.753	521.333

المصدر:

الربيعي، فلاح، "تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي"، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير، طرابلس، معهد التخطيط، 27-28/11/2007، ص10.

الشكل (2-4)

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة 2000-2005 (مليون دولار).



المصدر : 1- الربيعي، فلاح، "تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي"، بحث مقدم

إلى مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير، طرابلس، معهد التخطيط، 27-28/11/2007، ص10.

2-بيانات الجدول (1-4).

(4-1-2-2) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

يعاني الاقتصاد الليبي من تدني حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ، بالمقارنة مع بقية الاقتصاديات النامية، فضلا عن تذبذب هذه التدفقات من سنة إلى أخرى ، كما أن هيكل هذه الاستثمارات ما يزال محصوراً في قطاعات محدودة جداً كالصناعة التي تحظى بأكبر نسبة من تلك التدفقات. ويبين الجدول (4-2) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية والجدول (4-3) يوضح نسبة كل قطاع من هذه الاستثمارات وبالنظر إلى الجدولين يتبين الآتي:

1. يحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى من حيث جذبها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد وصلت الاستثمارات الواردة إليه 65 مليون دينار، أي ما نسبته 34.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2000 ، ارتفعت إلى 73.636 مليون دينار أو ما نسبته 60.7% سنة 2002 ، وأخيراً بلغت 399.136 مليون دينار أو ما نسبته 76.6% سنة 2005.
2. جاء قطاع السياحة بالمرتبة الثانية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه 124.150 مليون دينار، أي ما نسبته 65.6% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2000 ، تراجعت إلى 112.498 مليون دينار، أي ما نسبته 60.3% سنة 2003.
3. المرتبة الثالثة كانت من حصة قطاع الصحة فقد وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى 29.636 مليون دينار أي ما نسبته 24.4% سنة 2002 ، ثم ارتفعت إلى 65.600 مليون دينار أو ما نسبته 12.6% سنة 2005.

الجدول (2-4)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأنشطة الاقتصادية في ليبيا للفترة 2000-

2005 (مليون دينار)

القطاع	الصناعة	الزراعة	السياحة	الصحة	الثروة البحرية	الخدمات	الإجمالي
2000	65	0	124.15	0	0	0	189.15
2001	14.763	0	0	0	0	0	14.763
2002	73.636	0.65	0	29.636	0	17.401	121.323
2003	33.979	0	112.498	30.175	6.500	3.557	186.709
2004	155.047	4.96	0	10.556	0	15.19	185.753
2005	399.136	4.725	0	65.6	0	51.872	521.333

المصدر: الربيعي، فلاح، " تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي"، بحث مقدم إلى مؤتمر

الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير، طرابلس، معهد التخطيط، 27-28/11/2007، ص10.

الجدول (3-4)

التطور النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأنشطة الاقتصادية في ليبيا

للفترة 2000-2005 (نسب مئوية).

القطاع	الصناعة	الزراعة	السياحة	الصحة	الثروة البحرية	الخدمات	الإجمالي
2000	34.4	0	65.6	0	0	0	100
2001	100	0	0	0	0	0	100
2002	60.7	0.5	0	24.4	0	14.4	100
2003	18.2	0	60.3	16.2	3.5	1.8	100
2004	83.4	2.7	0	5.7	0	8.2	100
2005	76.6	0.9	0	12.6	0	9.9	100

المصدر: الربيعي، فلاح، " تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد الليبي"، بحث مقدم إلى مؤتمر

الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير، طرابلس، معهد التخطيط، 27-28/11/2007، ص10.

4. المرتبة الرابعة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كانت في قطاع الخدمات حيث

بلغت 17.401 مليون دينار، ونسبة تعادل 14.4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، ثم

ارتفعت إلى 51.872 مليون دينار أو ما نسبته 9.9% سنة 2005.

5. المرتبة الخامسة كانت في قطاع الزراعة، فقد وصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إلى 65 ألف دينار، أي ما نسبته 0.5% من إجمالي الاستثمارات سنة 2002، وارتفعت

إلى 4.725 مليون دينار أو ما نسبته 0.9% سنة 2005.

6. وجاء قطاع الثروة البحرية في المرتبة الأخيرة حيث وصلت الاستثمارات الأجنبية

المباشرة 6.5 ألف دينار سنة 2003 أو ما نسبته 3.5% من إجمالي الاستثمارات.

نخلص إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة ما

تزال ضعيفة، وهي مسألة ترتبط بشكل خاص بالبيئة الاستثمارية المتأثرة بالتنظيمات الإدارية

والبيروقراطية، وضعف عوامل الجذب للمستثمر الأجنبي.

(4-1-2-3) نصيب ليبيا من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول

العربية لسنة 2007

تشير البيانات الصادرة عن تقرير الاونكتاد للاستثمار الأجنبي لسنة 2007 إلى أن الدول

العربية قد استقطبت نحو 1137 ملياراً خلال سنة 2007 بالمقارنة مع 62.2 مليار دولار، أي قد

زاد حجم التدفق بمقدار 70.2 ملياراً أي بمعدل نمو بلغ 161% خلال السنة حيث تصدرت

السعودية قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي سنة 2007 بنحو 89 مليار دولار،

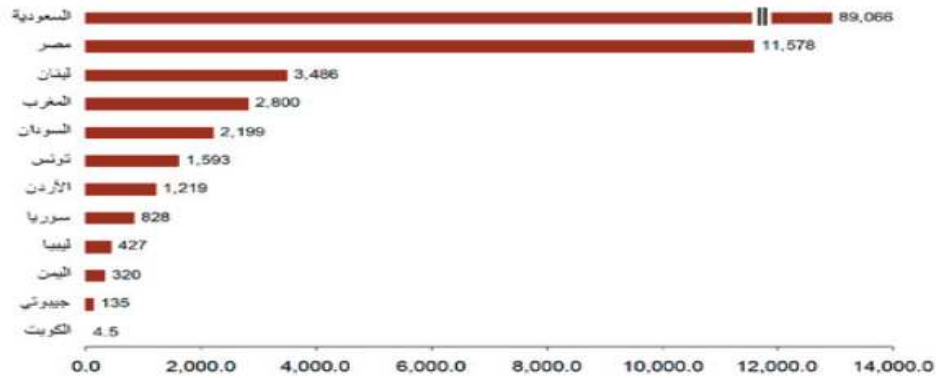
وحصة 78% من إجمالي الاستثمارات الواردة، تليها مصر بنحو 11.6 مليار دولار، وحصة

10.2%، أما ليبيا فكان حجم تدفق الاستثمار 427 مليون دولار، ونسبة 0.4% من حجم تدفق

الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية ويوضح الجدول (4-4) والشكل (3-4) نصيب ليبيا من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي مقارنة ببعض الدول العربية.

الشكل (3-4)

نصيب ليبيا من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول العربية لسنة 2007
(مليون دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007"، الكويت، 2007، ص 60.

كما يصدر مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي في كافة الدول : هما مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي ومؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار*.

* مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index)

وهذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potential Index)

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكوناً تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، انتشار خطوط الهاتف الثابت ، انتشار خطوط الهاتف النقال ، متوسط استهلاك الطاقة للفرد ، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي ، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ، التصنيف السيادي للدولة ، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم ، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم ، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم

الجدول (4-4)

نصيب ليبيا من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببعض الدول العربية لسنة 2007 (مليون دولار)

الدولة	حجم تدفق الاستثمار الأجنبي مليار دولار.	نصيب الدولة كنسبة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي الوارد للدول العربية
السعودية	89	78%
مصر	11.6	10.2%
لبنان	3.5	3.1%
المغرب	2.8	2.5%
السودان	2.2	1.9%
تونس	1.6	1.4%
الأردن	1.2	1.1%
سوريا	828	7%
ليبيا	427	0.4%
اليمن	320	0.3%
جيبوتي	135	0.1%
الكويت	4.5	0.004%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007.

وصنف التقرير ليبيا ضمن مجموعة الدول ذات أداء منخفض وإمكانات مرتفعة بسبب انخفاض

قيمة الأداء لليبيا وبقائها ضمن الدول متدنية الأداء ، إلا أنها تتمتع في المقابل بنسب مرتفعة

للعديد من المؤشرات الفرعية الداخلة في تكوين هذا المؤشر كمتوسط دخل الفرد، وارتفاع حجم الصادرات مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، وعدد الهواتف لكل ألف نسمة، ومع تزايد في نسبة الملتحقين بالدراسات العليا، لذلك يتوقع ارتفاع تسلسل ليبيا ضمن هذا المؤشر، والجدول (4-5) يوضح تصنيف ليبيا مقارنة بباقي الدول العربية في مؤشر أداء و إمكانات الدولة.

الجدول (4-5)،

تصنيف ليبيا مقارنة بباقي الدول العربية حسب تصنيف الاونكتاد في مؤشر الأداء وإمكانات

الفترة		المجموعة
2005 - 2003	2004-2002	
البحرين ، الأردن ، قطر ، الإمارات.	البحرين ، الأردن ، قطر ، الإمارات ، لبنان.	مجموعة الدول الطليعة (أداء مرتفع ، إمكانات عالية).
الجزائر ، الكويت ، ليبيا ، سلطنة عمان ، تونس ، السعودية.	الجزائر ، الكويت ، ليبيا ، سلطنة عمان ، تونس ، السعودية.	مجموعة دول دون إمكاناتها (أداء منخفض ، إمكانات عالية).
مصر ، المغرب ، السودان ، لبنان.	المغرب ، السودان.	مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع ، إمكانات منخفضة).
سوريا ، اليمن.	سوريا ، مصر ، اليمن.	مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض ، إمكانات منخفضة).

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار "مناخ الاستثمار بالدول العربية"، الكويت، 2007، ص.73.

(4-1-3) السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ليبيا

اتبعت الكثير من الدول العديد من السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الاستثمار، ويعتمد نجاح ليبيا في جذب الاستثمار الأجنبي على مدى استفادتها من تجارب هذه الدول في وضع السياسات الفعالة والتي من أهمها:

(4-1-3-1) السياسات المتعلقة بالإطار التنظيمي والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر

تقع بعض العوامل الرئيسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج نطاق السيطرة

المباشرة للدولة المضيفة، وتتمثل تلك العوامل في الموقع الجغرافي، ومدى وفرة الموارد الطبيعية، وحجم السوق المحلية.

إلا أن هناك الكثير من العوامل التي تدخل ضمن السيطرة المباشرة للدولة المضيفة والتي من أهمها: تهيئة البيئة المشجعة للاستثمار من خلال تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي وتحسين المناخ الاستثماري العام القادر على تحقيق التناسب بين الإمكانيات المتوفرة لهذه الدولة ومستوى أدائها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقاسا بحجم التدفقات الواردة إليها⁽¹⁾.

ولتحسين البيئة القانونية يفضل المستثمرون البيئة التي تتوفر فيها قوانين تكفل الأمان والضمان، والتي تتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين أو المعاهدات، وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة، وتوفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي، وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها عند اتخاذه قرار الاستثمار.

كما ترتبط معاملة وحماية الاستثمار الأجنبي بموقف الدولة من المستثمرين الأجانب مقارنة بمعاملة المستثمرين المحليين، وعدم التمييز وتحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات⁽²⁾.

وتتوقف البيئة التنظيمية على كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار، وعلى عدد الهيئات التي يتعامل معها المستثمرين، وعدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات،

(1) الاونكتاد، "فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر"، جنيف، الأمم المتحدة، 2003 ص6.

(2) نفس المرجع السابق، ص7.

وانخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروعات⁽¹⁾. فكلما كانت البيئة التنظيمية والقانونية واضحة كانت الدولة من الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

(4-1-3-2) تحسين بيئة الاستثمار العام من خلال دعم الاستقرار الاقتصادي

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار، استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم. ويعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل ذلك في تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتفاذي التقلبات العنيفة في سعر الصرف، التي عادة ما يكون لها أثر سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لجدوى المشروعات والأرباح المحولة⁽²⁾.

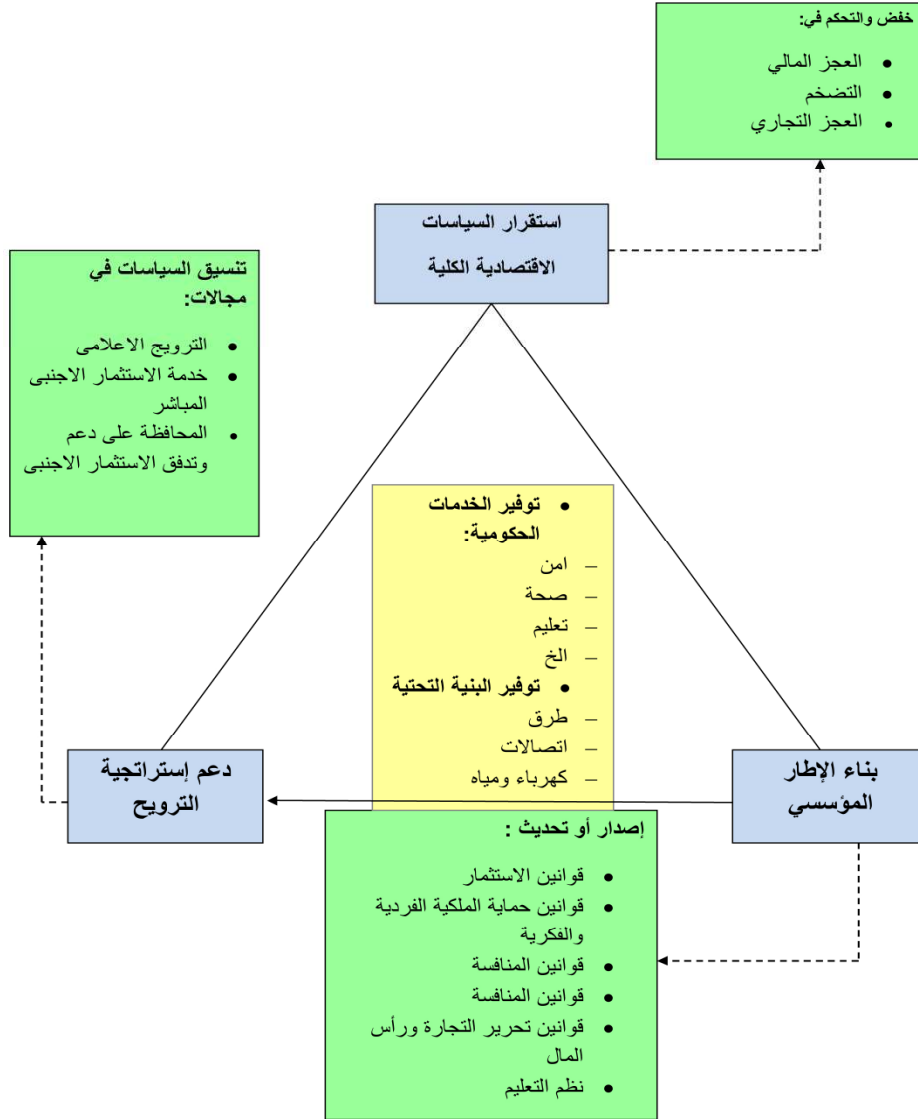
وكذلك توفر الخدمات العامة من امن وتعليم وصحة، وبنية تحتية متطورة، وقوانين حماية ملكية، وإطار مؤسسي للاستثمار كل هذه العناصر تؤثر في المناخ الاستثماري العام بشكل كبير، وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في الدولة، وتترجم محصلة التفاعل والتداخل إلى عناصر جذب وعناصر طرد للاستثمار، فكلما تحسنت عوامل الجذب في المناخ الاستثماري زادت فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما ضعفت تلك العناصر زادت بالمقابل عوامل الطرد مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات المحتملة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والشكل (4-4) يوضح أهم سياسات دعم بيئة الاستثمار.

(1) مجلس الوزراء المصري، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) فريد، أحمد قبلان، "الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة"، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص. 260.

الشكل (4-4)

أهم سياسات دعم بيئة الاستثمار



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا، مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن": مرجع سبق ذكره، ص23.

(4-3-3) سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تعريف سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، "بأنه استخدام الموارد

الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار

الأجنبي المباشر بشكل عام⁽¹⁾. وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، وزيادة الصادرات، والإنتاج للإحلال محل الواردات ، وتوفير فرص العمل ، وتحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.

ولنجاح عملية استهداف الاستثمار الأجنبي في ليبيا يجب تحديد القطاعات التي تحتاج إلى نوعية معينة من الاستثمارات، ولأسيما القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة ويتمثل دور الدولة في توفير الموارد الطبيعية بأسعار تنافسية ، وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية ، وتقديم إعفاءات لبعض مستلزمات الإنتاج، أو توفيرها بأسعار مدعومة ، وتشجيع القطاع المصرفي لتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين⁽²⁾.

آليات تطبيق سياسة الاستثمار على القطاعات التصديرية

لتطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة وتفعيلها فإن هناك بعض الآليات والخطوات التي يجب تنفيذها، وذلك على النحو التالي:

1- تحديد الميزة التنافسية للدولة

يتمثل هدف هذه المرحلة في ضرورة تحديد المزايا النسبية والتنافسية للدولة وقطاعاتها المختلفة مثل الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، مثال ذلك استهداف المجلس الاقتصادي للتنمية بسنغافورة للمستثمرين

(1) البشير، محمد، " سياسة جذب الاستثمار الأجنبي (مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية)"، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير، طرابلس، معهد التخطيط ، 27-28/11/2007، ص10.

(2) بوحبيب، عبد الفتاح، "الموارد النفطية والتنمية المستدامة" بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط رؤية مستقبلية ، سرت، جامعة التحدي، 2003، ص28.

القادرين على تنمية التكتلات الصناعية في الأنشطة القائمة على كثافة المعرفة في قطاع
الإلكترونيات⁽¹⁾.

وإذا استهدفت الدولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة صادراتها مثلاً، فإن تقييم
قدرة الدولة على الإنتاج بغرض التصدير، تتمثل في: تحليل هيكل الصادرات والواردات
للدولة، وذلك لتحديد الصناعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، و بعد ذلك يُحلل هيكل
الصناعة (معدل نمو الصناعات المختلفة، عدد الشركات التي تعمل في القطاعات المختلفة)،
بالإضافة إلى تحديد المستثمرين الأجانب، وكذلك الشركات المحلية التي تقوم بالتصدير⁽²⁾.
وتحديد الدول الأخرى التي تتنافس مع الدولة في إنتاج السلع المستهدفة التوسع في إنتاجها
وتصديرها.

وتوجد هنالك العديد من المؤشرات والأدوات التي يمكن استخدامها لتحديد الميزة التنافسية
والنسبية للدولة، من أهمها: مجموعة المؤشرات التي طورها مركز التجارة الدولي*
International Trade Center لتحديد الصناعات والأسواق المستهدفة لجذب الاستثمار
الأجنبي المباشر الموجه للتصدير.

فمثلاً مؤشر أداء الاقتصاد الذي يساعد في تقييم الأداء الاقتصادي للدولة من خلال تحليل
مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة، وترتيب الصناعات التي يتكون منها الهيكل الإنتاجي للدولة،
وذلك لتحديد أهم الصناعات في الدولة التي تسمى الصناعات الرائدة champion industries
وهي الصناعات التي حققت أكبر معدل نمو على مستوى الدولة، بالتالي يجب أن توجه الجهود

⁽¹⁾ مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار" مرجع سبق ذكره، ص8.

⁽²⁾ نوير، طارق، "سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية (مع الإشارة إلى مصر)" بحث
مقدم للمؤتمر الثاني للتمويل و الاستثمار، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية،

18 - 21 ديسمبر 2005، ص 5.

* مركز التجارة الدولي هو وكالة للتعاون بين مؤتمر مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية.

المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه القطاعات لأنها تكون أكثر فاعلية من جذب الاستثمارات إلى القطاعات الأخرى⁽¹⁾.

كما يوجد هناك ما يعرف بخريطة الوصول إلى الأسواق، التي تختص بتحديد الأسواق العالمية الرئيسية للسلع المختلفة ، والقيود المفروضة على الأسواق التجارية، وتستخدم هذه الخريطة في تحديد التنافسية التي تتمتع بها الأسواق داخل الدولة.

2- تحديد المستثمرين المستهدفين

تركز هذه المرحلة على تحديد الأسواق أو الدولة التي سوف يُركّز عليها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، هناك العديد من المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد الأسواق أو الدولة المستهدفة، وتنقسم المعايير إلى⁽²⁾:

1. **المعيار الاقتصادي:** يركز من خلاله على جذب المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات بمستوى معين من القيمة المضافة، وتشير التقارير الصادرة عن مؤتمر مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) إلى أن أهم المؤسسات المستهدفة من قبل الدول المتقدمة، تعمل في الصناعات عالية التكنولوجيا، وفي الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وأجهزة الاتصالات.

2. **المعيار الجغرافي:** تركز بعض هيئات تشجيع الاستثمار على جذب الاستثمارات من الدول الأم للشركات متعددة الجنسية، فمثلاً هيئة تشجيع الاستثمار في أيرلندا تركز على جذب الاستثمارات الأمريكية، كما تقوم العديد من هيئات تشجيع الاستثمار باستهداف

(1) نفس المرجع السابق، ص 6.

(2) نفس المرجع السابق، ص 7.

المستثمرين المقيمين في الدول المجاورة، فمثلاً الصين قامت بتخصيص مناطق صناعية لجذب الشركات متعددة الجنسية من تايوان ، وجنوب شرق آسيا.

3. المعيار الديموجرافي: والذي من خلاله تجذب الشركات التي ينتمي صانع القرار فيها إلى نفس جنسية الدولة المضيفة، فمثلاً تقوم الصين باجتذاب الشركات متعددة الجنسية التي تدار بواسطة الصينيين.

(4-3-1-4) السياسات المتعلقة بتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار

يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع معين أو نشاط معين من الاستثمار، مثل الاستثمارات في المجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلاً من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، مثال ذلك استهداف المجلس الاقتصادي للتنمية بسنغافورة للمستثمرين القادرين على تنمية التكتلات الصناعية، في الأنشطة القائمة على كثافة المعرفة في قطاع الالكترونيات⁽¹⁾.

ويكمن نجاح استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في صياغة وتنفيذ إستراتيجية متسقة ومتكاملة تقوم على الحصول على آراء ومعلومات من المستثمرين المحتملين خارج الدولة وداخلها، بشأن نوع الظروف التي يلزم تهيئتها، والتسهيلات التي يجب توفيرها لضمان توليد تدفقات كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات المستهدفة⁽²⁾.

ويعني ذلك أن خطة الترويج تتكون من ثلاث مراحل⁽³⁾ :

(1) مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار" مرجع سبق ذكره ،ص8،.

(2) الاونكتاد، "فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مرجع سبق ذكره، صص 10-11.

(3) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة ولاسكوا، مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن"، مرجع سبق ذكره، صص 25.

1. المرحلة الأولى: تتضمن الدعاية والترويج بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات

والمعارض الدولية و عقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول .

2. المرحلة الثانية: تشمل خلق الانطباع بما في ذلك إيجاد الفرص المواتية والمشجعة

للاستثمار فيها والقطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات وبناء المؤسسات وإصدار القوانين

المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

3. المرحلة الثالثة: تتمثل في المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات

العامة اللازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء هذه

الاستثمارات وعدم هروبها ، مما يشجع بالتالي على قدوم استثمارات إضافية بفضل

الجهود القائمة لخدمة هذه الاستثمارات.

هذه الحملة الترويجية يجب أن تشمل جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الخاص ،

ووسائل الإعلام المختلفة ، والمكاتب التجارية في الخارج ، والسفارات ، وغيرها من المؤسسات

التي يمكن أن تسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر

البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح أرقام وبيانات عن الاقتصاد

والقطاعات الرئيسية، ومعدلات النمو الاقتصادي، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها (1).

ويجب أن تكون هذه الجهود تحت إشراف وتنسيق مكتب مختص أو جهة عامة متخصصة

تتوفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي تسمح لها بالحصول على البيانات والأرقام

والتنسيق مع مختلف الأجهزة ، كما يمكن لها أن تفتح فروعًا بالخارج أو أن تنسق مع المكاتب

التجارية بالخارج حسب الإمكانيات المتوفرة.

(1) نفس المرجع السابق، ص 26.

ويتطلب ترويج الفرص الاستثمارية وتحسين صورة الدولة في الخارج كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر عدداً من السياسات تتضمن⁽¹⁾:

1. صياغة برنامج لترويج المشروعات المستهدفة من خلال التعاون مع المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وجهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية، وكذلك استغلال المؤتمرات الدولية.
2. إنشاء مكاتب ترويج للاستثمارات في الخارج للقيام بدور ما يسمى الدبلوماسية التجارية، وذلك للاستطلاع المبكر للمستثمرين المحتملين في الخارج وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتاحة في الدولة.
3. الاستعانة بالمستثمرين الأجانب الحاليين في عمليات الترويج للاستثمار لأن ذلك يعطي إشارات إيجابية للمستثمرين المحتملين، والاستفادة من تجارب الترويج الدولية الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية.
4. زيادة فعالية أنشطة الترويج التي تقوم بها هذه المكاتب، وذلك بتوفير الموارد البشرية الكفؤة والمتخصصة القادرة على إقناع المستثمرين، واختيار الموقع المناسب لها، مع تقديم المعلومات والبيانات للمستثمرين الأجانب بأكثر دقة وتفصيلاً.
5. استخدام الترويج الإلكتروني وذلك بعرض البيانات بعدة لغات حيث يتمكن زوار الموقع الإلكتروني، على اختلاف جنسياتهم من الاطلاع عليها، وربط الموقع الشبكي بمواقع الهيئات العامة التي لها صلاحيات تقديم الخدمات.

(1) جان، مارتن، " دور التمثيل الخارجي في جذب المستثمرين للقطر المضيف للاستثمار " في " تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2000، ص، ص 87-89.

(4-1-3-5) السياسات المتعلقة بتقديم الحوافز الضريبية والمالية والإعفاءات

على الرغم من إن معظم الدول النامية تقوم بمنح المزيد من الإعفاءات والضمانات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الواقع العملي أثبت أن هذه الاستثمارات الأجنبية تدفقت إلى الدول الأقل منحا لهذه الحوافز أكثر من تدفقها إلى الدول التي كانت أكثر منحا لهذه الحوافز وذلك لعدم توفر مناخ الاستثمار المناسب⁽¹⁾. فيتطلب ذلك صياغة الحوافز وتوجيهها لتصبح عامل جذب حقيقي للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. حيث أثبتت التجارب المختلفة إن هذه الحوافز لا تشكل العامل الرئيسي في جذب الاستثمار الاجنبي بل ينظر إليها على أنها من العوامل المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي وليست المحددة له ، وتتم صياغة هذه الحوافز وفقاً لسياسة انتقائية تتضمن ما يلي⁽²⁾:

1. تصميم حوافز جيدة من حيث المدى الزمني المناسب، بحيث تمنح إعفاءات طويلة للاستثمارات التي تسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وتُقلص تلك المدة بحسب أهمية الاستثمار ومدى تحقق الأهداف المرغوبة.
2. منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم بالإنتاج للتصدير مقارنة بتلك الموجهة أساساً للسوق المحلي.
3. منح إعفاءات للأنشطة التي تقوم باستخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام للعمالة.
4. منح معاملة تفضيلية للأنشطة البحث والتطوير، التي تتضمن تحسين المعرفة التكنولوجية والمشاريع التي تقوم بإعداد خطط لتدريب وتأهيل اليد العاملة المحلية.

(1) فريد، أحمد قبلان ، "الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة"، مرجع سبق ذكره، ص 264.

(2) أيوب، مدحت، "الاستثمار الأجنبي في العالم العربي"، أبوظبي، مكتب نائب مجلس الوزراء لشؤون الإعلام ، 2005 ، ص ، ص

5. منح الإعفاءات والمعاملة التفضيلية للأنشطة التي تقوم باستخدام نسبة متزايدة من المواد الخام المحلية في عمليات الإنتاج.

6. أن لا يتضمن منح الحوافز تمييزاً بحسب جنسية المستثمر، وهو ما يتعارض مع مبدأ المعاملة الوطنية، لأن هذا النوع من التمييز يتعارض مع قواعد اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

(2-4) السياسة التجارية

تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تُعد من أهم وسائل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة و توفير مستلزمات التشغيل اللازمة لإنتاج السلع وتصريفها في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

ويؤدى قطاع التجارة الخارجية في ليبيا دوراً كبيراً في حركة النشاط الاقتصادي، وذلك لتأثيره في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح ذلك في توفير السلع النهائية ومستلزمات الإنتاج من مواد أولية و سلع وسيطة ورأسمالية. وقد أعطت السياسات الاقتصادية أهمية خاصة لهذا القطاع، من خلال رسم السياسات التجارية المناسبة وتحديدها ، والتي تعمل على تطوير وتنويع نشاط التصدير⁽¹⁾ .

وللوقوف على مدى أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي ، يُستخدم مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يعرف بدرجة الانكشاف الاقتصادي* . فكل ارتفاع في هذه النسبة تؤدي إلى زيادة درجة ارتباط معدلات نمو الناتج

(1) مصرف ليبيا المركزي، "التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004" 2005، ص.1.

* درجة الانكشاف الاقتصادي = ((الصادرات + الواردات) \ الناتج المحلي الاجمالي) * 100

المحلي الإجمالي بالتغيرات في حركة التجارة الخارجية ، وزيادة حساسية الاقتصاد الليبي للتقلبات في الأسواق الدولية .

ويوضح الجدول (4-6) درجة انكشاف الاقتصاد الليبي للفترة من 1993 إلى 2004 ، حيث يلاحظ أن الاقتصاد يعاني من درجة انكشاف عالية تجاه العالم الخارجي ، وذلك من خلال ارتفاع وتباين نسب التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات ، حيث بلغت أدنى نسبة 36.3 % سنة 1998 ، في حين بلغت أعلى نسبة 72.2 % في سنة 2004. وترجع هذه التغيرات في نسبة إجمالي التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى التقلبات في أسواق النفط الدولية، بالإضافة إلى محدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي ، بحيث انعكس ذلك في زيادة الواردات لسد العجز في الإنتاج المحلي من السلع والخدمات ، واستحوذ الصادرات النفطية على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات حيث شكلت الصادرات النفطية في المتوسط حوالي 94 % من إجمالي الصادرات للفترة نفسها ، في حين شكلت الصادرات غير النفطية التي تتكون أساسا من المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية، وبعض السلع الأخرى النسبة الباقية لتصل إلى 6% في المتوسط من إجمالي الصادرات للفترة لنفسها.

إضافة إلى سياسة الحماية التجارية التي اتبعت في الاقتصاد الليبي المتمثلة في فرض قيود كمية وإدارية على التجارة الخارجية بالإضافة إلى المشاكل في الإدارة الجمركية منها⁽¹⁾:

1. إعفاءات مفرطة وعدم الاستعانة بالتنشغيل الآلي والحوسبة في العمليات.
2. عدم توافق الإجراءات مع شروط منظمة التجارة العالمية، وبطء عملية الإفراج الجمركي مثل التأخير في وقت الإفراج.

(1) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي 2006، التقرير القطري لليبييا رقم 065/87، 2006، منشور على موقع مصرف ليبيا المركزي، ص 25.

الجدول (4-6)

درجة انكشاف الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1993-2004).

السنوات	الصادرات (1) دينار	الواردات (2) دينار	التجارة الخارجية دينار (3=2+1)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية دينار (4)	درجة الانكشاف الاقتصادي (3/4) * 100 %
1993	8118.2	5607.3	13725.5	29266.7	46.9
1994	9716	4637.7	14353.7	30143.1	47.6
1995	9301.9	4990	14291.9	30810.1	46.4
1996	9894.9	5294.2	15189.1	34083.4	44.6
1997	9057.9	5605.8	14663.7	36174.3	40.5
1998	5927.7	5502.5	11430.2	31486.4	36.3
1999	7940.2	4158.8	12099	30351.5	39.9
2000	10217.4	3740.2	13957.6	34782.8	40.1
2001	8967.4	4420.5	13387.9	29327.8	45.6
2002	8015.5	4399.3	12414.9	19675.5	63.1
2003	11487.6	4343	15830.6	24618.7	64.3
2004	15969.4	6323.3	22292.7	30874.3	72.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، "التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004" 2005، ص14.

3. إعفاءات مفرطة وعدم الاستعانة بالتنشغيل الآلي والحوسبة في العمليات.
 4. عدم توافق الإجراءات مع شروط منظمة التجارة العالمية، وبطء عملية الإفراج الجمركي مثل التأخير في وقت الإفراج.
 5. إجراءات رقابية كثيفة ومتكررة، عدم توافر نظم معلومات الإدارة.
 6. محدودية القدرة على تحسين مستوى الأداء الحالي باستخدام المهارات والإجراءات القائمة، وضعف التجهيزات والمعدات.
- وتؤثر السياسة التجارية على مناخ الاستثمار من ناحيتين الأولى من خلال معدلات مرتفعة للتعريف الجمركية والثانية القيود غير الجمركية . وبينما تتسم الأولى بالسهولة، نظرا لأنها تعتمد على إصدار قانون يدعو إلى تخفيض أو إزالة التعريف الجمركية ،فإن الثانية تتسم

بالصعوبة، بسبب اعتمادها على المعاملات والإجراءات غير الجمركية المعقدة المتمثلة في زيادة عدد المستندات المطلوبة لإتمام عملية التخليص الجمركي، والمبالغة في قيود ومعايير الجودة والمقاييس والشروط الصحية والبيئية، ومتطلبات الوزن والقياس، ومشاكل العلامات التجارية وطرق التغليف والتعبئة، واشتراط وجود رخص استيراد وتصدير⁽¹⁾. إضافة تأخير الإفراج الجمركي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف استيراد المدخلات اللازمة للعملية الإنتاجية وبالتالي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات مما يدفع الاستثمارات إلى الهروب.

ولتذليل هذه العقبات دعت الكثير من المنظمات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية إلى تسهيل التجارة، فرفت منظمة التجارة العالمية والاونكتاد تسهيلات التجارة : بأنها عملية تبسيط وتنسيق في إجراءات التجارة الخارجية ، وتضم كافة إجراءات التجارة الدولية وكافة الأنشطة السائدة والتطبيقات المتعلقة بإعداد وتقييم البيانات والمستندات المطلوبة ، وذلك من أجل تدفق السلع دولياً⁽²⁾.

كما عرّف البنك الدولي تسهيل التجارة على أنها الجهود التي تستهدف حركة البضائع خلال موانئ الدخول أو حركة الوثائق والمستندات المرافقة للتجارة عبر الحدود، وذلك من خلال تحسين إجراءات عبور الحدود وتحقيق كفاءة الموانئ، وشفافية الإدارات والإجراءات الجمركية والتنظيمية، وتحقيق التوافق مع المعايير الدولية والإقليمية في مجال التجارة⁽³⁾.

ولكي تنجح ليبيا في تسهيل التجارة وجذب مزيد من الاستثمارات فإنها يجب أن تطور سياستها التجارية بدأ من تخفيض التعريفات الجمركية إلى تذليل العوائق الأخرى. ولتنفيذ هذه

(1) الحصري، علي عيد ، " العملية الجمركية وأثرها على جذب الاستثمار"، في مؤتمر التمويل و الاستثمار ، تحرير المنظمة العربية للعلوم الإدارية، جمهورية مصر العربية، 5-8 ديسمبر 2004، ص120.

(2) John, Wilson" trade facilitation and economic development measuring the impact", Washington, world bank, working paper, no.2988, 2003, p.23

(3) ibid .p,23

السياسات يتعين انتهاج أساليب عمل جديدة واكتساب مهارات جديدة وتوفير التدريب المكثف والمساعدة الفنية الخارجية. وفيما يلي عرض للخطوات المقترحة لتطوير السياسة التجارية:

(1-2-4) في مجال التعريف الجمركية

تبسيط جدول التعريف الجمركية، علماً بأن تعريف الاستيراد الحالية تنقسم إلى معدلين (10 % لمنتجات التبغ و 0 % لجميع المنتجات الأخرى) ، وأن جميع السلع المستوردة تخضع لرسوم خدمة مقدارها 4%، فيجب إعفاء السلع الوسيطة والرأسمالية من رسوم الخدمة والبالغة 4%، وتخفيض رسم الإنتاج والاستهلاك إلى ما بين 25-50 % للسلع المستوردة وتخفيضها إلى 2% للسلع المنتجة محلياً⁽¹⁾. وينبغي ضم ضريبة الاستهلاك إلى هيكل معدلات التعريف الجمركية، وقصر الحماية الجمركية على عدد قليل من البنود وتخفيضها تدريجياً بمرور الوقت⁽²⁾. وينبغي أيضاً إلغاء احتكارات الاستيراد المملوكة للدولة تدريجياً، وتبسيط الإجراءات الجمركية وجعلها متنسقة مع المعايير الدولية.

(2-2-4) نشر وإتاحة المعلومات عن التشريعات التجارية

نشر كافة القوانين والتنظيمات والأحكام التي تؤثر على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود بما يسهل معرفتها وتحقيق التوافق معها ، واستحداث نصوص تسمح بتطبيق الإجراءات الجمركية الجديدة ،على سبيل المثال قبول الإقرارات الإلكترونية وإشعارات الشحن المسبقة (مانيفست) وسن قوانين وتشريعات جديدة في المجالات الاقتصادية والتجارية مثل حماية حقوق

⁽¹⁾ تقرير خبراء صندوق النقد الدولي 2006، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁽²⁾ تقرير خبراء صندوق النقد الدولي 2005، التقرير القطري للبيبا رقم 05/83، 2005، منشور على موقع مصرف ليبيا المركزي، ص 25.

الملكية وبما يتناسب مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لكي يعطى مؤشرا إيجابيا للمستثمر الأجنبي وللشركات العالمية⁽¹⁾.

(4-2-3) تبسيط الإجراءات الجمركية

تشير الدراسات الحديثة إلى ارتفاع تكلفة الإجراءات الروتينية والبيروقراطية كنسبة من إجمالي قيمة الصادرات في الدول النامية حيث تجاوزت تقديرها نسبة 10% من إجمالي الصادرات، وتشير تقارير بيئة الأعمال إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل في الدول وعدد المستندات والوقت اللازم بالأيام وعدد التوقعات لإتمام العملية الجمركية⁽²⁾.

ويتطلب تبسيط المستندات المطلوبة العمل على تبني النظم التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتسهيل المعلومات والبيانات والوثائق وتبادل المعلومات إلكترونيا. إضافة إلى التأكيد على الشفافية، أي نشر المعلومات التي تشمل القوانين والإجراءات والمصروفات المطلوبة والخدمات التي تقدم للتجار ولتجارة العبور ونشر كل هذه المعلومات على موقع مصلحة الجمارك لكي يستطيع رجال الأعمال التعرف عليها.

ومن متطلبات التسهيل والتبسيط أن تكون تلك الإجراءات محدودة قدر المستطاع، وعدم اللجوء إلى الإجراءات التي تنتهي إلى زيادة تكاليف الأرضيات والتخزين مما يتحمله المستثمر⁽³⁾. ومن متطلبات نجاح تلك الأهداف الأخذ بالمعايير الدولية التي أخذت بها الدول المتقدمة .

(1) تقرير خبراء صندوق النقد الدولي 2006، مرجع سبق ذكره، ص.ص 27-28.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر التجارة عبر الحدود" نشرة ضمان الاستثمار، الكويت، العدد الفصلي الثاني، 2008، ص11

(3) أمينة، حلمي "تطوير الإدارة الجمركية في مصر"، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003، ص4.

(4-2-4) الإسراع بعملية التخليص والفحص الجمركي

يؤدي التأخير في الإفراج الجمركي إلى إهدار المزيد من الوقت ومزيد من التكاليف التي يتحملها المستثمر، بالإضافة لتلف بعض السلع الشديدة الحساسية للوقت، و يرجع ذلك إلى عدم كفاءة الإدارة الجمركية، وكذلك على كفاءة العاملين في تفريخ ومناولة وتخزين البضائع. وتشير تقارير منظمة التجارة العالمية إلى أن تأخير يوم واحد في الشحن يؤدي إلى إضافة 5% إلى تكاليف السلع المتاجر بها كما تؤدي الزيادة في عدد الأيام اللازمة للإفراج الجمركي عن الشحنة من 5 إلى 7 إلى تخفيض التجارة بنحو 4%⁽¹⁾.

وفي ليبيا لتسهيل عملية التخليص يجب الاستفادة من تجربة مصر في تطبيق نظام الإفراج المسبق الذي تقوم فلسفته على بدء الإجراءات المستندية على السلع التي تُشحن من الخارج قبل وصولها، أي يُفْرَج عنها مستدياً، وعند الوصول يُفْرَج عنها بعد مطابقتها مع المستندات كما تسدد الرسوم قبل وصول الشحنة، ويختصر بذلك زمن الإفراج، وبالتالي تخفض التكلفة على المستثمرين.

إضافة إلى تطبيق النظام الآلي في معالجة الواردات جمركيا بهدف تسهيل إجراءات المعاينة مثل استخدام الأشعة السينية في فحص الحاويات دون الحاجة إلى تفريغها والاستفادة من تجربة السعودية في هذا المجال ففي السعودية يمكن لهذا النظام فحص (40) حاوية في ساعة⁽²⁾.

(4-2-5) تنمية الموارد البشرية

يعتمد تطوير الإدارة الجمركية بصورة رئيسية على كفاءة العاملين بها من خلال تدريبهم وتعريفهم بمتطلبات العملية الجمركية، ويتم ذلك من خلال تدريبهم تدريبا عمليا على كافة الأعمال الجمركية وما يتصل بها. إضافة إلى نشر الوعي الجمركي بينهم و بين الأشخاص

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، "تسهيل التجارة بلاإشارة إلى الدول العربية"، نيويورك، 2005، ص77.

(2) نفس المرجع السابق، ص 84.

ذوي العلاقة كالمخلصين الجمركيين، وذلك من خلال المحاضرات والندوات العلمية وإقامة المعارض⁽¹⁾. كما تتطلب الإدارة الجمركية الحديثة ربط حوافز العاملين بها بالأداء مثل زمن التخليص الجمركي، وقلة الشكاوى من المصدرين والمستوردين⁽²⁾.

(4-2-6) تقديم الحوافز الضريبية والجمركية للمصدرين

إن سياسة تقديم الحوافز تعتبر من السياسات الناجحة في تشجيع المستثمرين وذلك من خلال⁽³⁾:

1. **التعقيم الضريبي:** وهو عبارة عن إعادة دفع الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المنتج

عن السلع المخصصة للتصدير، بالإضافة إلى إلغاء الرسوم والمصروفات الإدارية

المفروضة على العمليات التصديرية.

2. **التعقيم الجمركي:** يؤدي تطوير الأنظمة الجمركية دوراً مهماً في تخفيض التكاليف ومن

أكثر نظم التعقيم الجمركي نظام السماح المؤقت الذي يقضى بإعفاء أنواع محددة من

الخامات والمكونات المستوردة التي تدخل في صناعة السلع التي تُصدّر، بالإضافة إلى

نظام استرداد الرسوم الجمركية (دروباك)، أي استرداد الرسوم الجمركية المسددة على

الخامات والمكونات التي تستورد بغرض استخدامها في تصنيع السلع التي تُصدّر.

(4-3) السياسة القانونية

إن النظام القانوني والتنظيمي للدولة يمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي،

فالإطار التشريعي وما يتضمنه من قوانين ولوائح وقرارات منظمة ومرنة لها أهمية في

تطوير مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال سن قوانين سهلة الفهم

(1) الحصري، على عيد، "العملية الجمركية وأثرها على جذب الاستثمار" مرجع سبق ذكره، ص.ص 112.

(2) أمينة، حلمي "تطوير الإدارة الجمركية في مصر" مرجع سبق ذكره، ص.20.

(3) مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية في تنمية الصادرات"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ

. القرار، 2004، ص.ص 11-12.

والتطبيق لتعطي للمستثمر الحماية المطلوبة لاستثماراته وتبسيط القيود المفروضة على ملكيته للمشروع، وإجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها، ومنحها الحرية الكافية في تحويل الأرباح، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار⁽¹⁾. إضافة إلى ضمان حقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكارات بالإضافة إلى قوانين دعم التنافسية، ومنع الاحتكار وتخفيض تكاليف الصفقات والالتزام بتنفيذ العقود.

وحتى تتهيأ البيئة الاقتصادية لتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وتمكينه من مواكبة متطلبات عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية، يتطلب ذلك تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من خلال المراجعة الشاملة لمجموعة التشريعات والقوانين الاقتصادية وإنشاء وتأسيس عدد من المؤسسات المساندة لبيئة عمل القطاع الخاص. ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات أهمها⁽²⁾:

1. تعزيز كفاءة الإطار القانوني عن طريق الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار مثل: (قانون إنشاء المشروع، قانون حوافز وضمانات الاستثمار، وقوانين تأسيس وإنهاء المشروع، وقانون العمل... الخ) وأن تتسم هذه القوانين بالوضوح والشفافية، وأن تكون متوافقة مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية الاستثمار.
2. وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع المخاطر مثل التأميم، المصادرة، نزع الملكية، ووجود ضمانات كافية في تحويل الأرباح وحرية دخول وخروج رأس المال، إضافة إلى معاملة المستثمر بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المستثمر المحلي.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "إصلاح المؤسسات الاقتصادية في بلدان أسكوا مع دراستي حالة مصر

والجمهورية العربية السورية"، نيويورك، 2002، صص 2-3.

(2) بابكر، مصطفى، "سياسات التنظيم والمنافسة"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، 2004، صص 6-

3. إصدار قوانين حماية حقوق الملكية، لتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل في القطاع الخاص، وتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يزيد الإنتاجية وتعزيز المنافسة المحلية و بالتالي زيادة الصادرات ودعم صورة الدولة من خلال التزامها بضمان الملكية الخاصة.

4. احترام وتنفيذ قوانين العقود، وبالتالي تشجيع القطاع الخاص فيما يتصل بقرارات الاستثمار وتأمين بيئة ملائمة لضمان صفقات الأعمال التجارية ولتبادل الممتلكات، ودعم مصداقية السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة من خلال دورها في صياغة وتنفيذ عقود واضحة وشفافة.

5. إصدار قوانين بشأن المنافسة تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق المحلية والدولية، وبالتالي تعزيز الفعالية وتخفيض الأسعار وتحسين النوعية وتشجيع التخصيص الفعال للموارد بواسطة منع الاحتكارات.

6. أن يعمل النظام القضائي على حل المنازعات بالسرعة والدقة المطلوبة، مع مراعاة أن لا يكون القضاء والمحاكم الليبية هي الطرف الوحيد في إصدار الأحكام القضائية وفض المنازعات بين المستثمر الأجنبي والجهات المحلية وإعطاء مرونة في اللجوء إلى إطراف دولية.

(4-4) سياسات تحسين النظم الإدارية والإطار المؤسسي

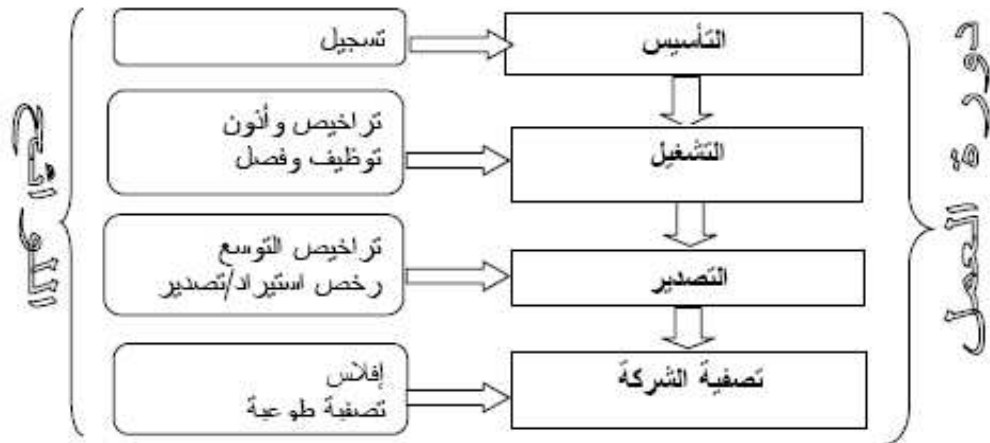
تؤدي العوامل غير الاقتصادية دوراً في التأثير على مناخ الاستثمار وتأتي في مقدمتها التعقيدات الإدارية التي تعرقل أعمال المستثمرين، وبالتالي ترفع من تكلفة الاستثمار مما ينعكس سلباً على حجم استثماراتهم . فعندما يشرع المستثمر في إنشاء مشروعه فإن عليه أن يراجع عدد من الجهات المختصة في الدولة في سبيل الحصول على الموافقات والترخيص اللازمة

وتبدأ هذه الخطوات بإجراءات التأسيس وإجراءات تشغيل المشروع من تراخيص وأذونات توظيف وفصل ، وإجراءات استيراد المواد الأولية وإجراءات تصدير المنتج ، وانتهاء بتصفيّة المشروع والشكل (4-6) يوضح مراحل مزاولة أداء الأعمال والإجراءات المنظمة له.

ومن خلال الجدول (4-7) نجد في ليبيا أن عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع يبلغ حوالي 11 مستنداً في سنة 2004 ، إضافة إلى طول الفترة الزمنية 30 يوماً، وهي فترة طويلة مقارنة بتونس والمغرب ، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إنشاء المشروع مقارنة بباقي الدول. بناء على ما سبق تُعد مراحل مزاولة أداء الأعمال والإجراءات المنظمة لها عامل مهم لكفاءة اقتصاد أي دولة، حيث إنه تؤثر على مناخها الاستثماري، ومن ثم يجب تحليلها ، وتطويرها عند الضرورة لتبسيط القوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم مزاولة أداء الأعمال.

الشكل (4-5)

مراحل مزاولة أداء الأعمال والإجراءات المنظمة له



المصدر: وزارة المالية "دراسة حول تبسيط القوانين، والتشريعات والإجراءات التي تنظم عمليات التأسيس، والنمو، والتصدير

والتصفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر"، القاهرة، 2005، ص 26.

الجدول (4-7)

مقارنة ليبيا ببعض الدول العربية في إجراءات تسجيل وممارسة الأعمال.

الدولة أو المنطقة	عدد الإجراءات الأزرمة لتأسيس المشروعات	الفترة الزمنية المطلوبة (يوم)	التكاليف (دولار)
المغرب	5	11	195.43
تونس	9	14	277.24
الأردن	11	36	959.1
مصر	13	43	858.29
ليبيا	11	30	1873

المصدر : بالنسبة إلى ليبيا فقد تم الحصول على المعومات من هيئة تشجيع الاستثمار "إجراءات تسجيل إنشاء المشروع والتكاليف المصاحبة له " وباقي الدول فقد تم الحصول عليها من مجلس الوزراء المصري، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مرجع سبق ذكره، ص49.

لذلك عملت العديد من الدول على إزالة كافة العراقيل الإدارية وتبسيط إجراءات التسجيل والتراخيص المعقدة لتبسيطها للمستثمرين وتحويل مئات الخطوات وعشرات الجهات إلى ما يعرف بخدمة الشباك الواحد و الشباك الواحد هو وحدة تقوم بالتعامل مع طلبات أصحاب الشركات و مع الهيآت العامة بالنيابة عن أصحاب الأعمال⁽¹⁾ . فهي بالتالي تقوم بالتنسيق مع الإدارات الأخرى في سبيل ضبط وسلامة المراحل المختلفة ووصولاً إلى تخفيض العبء على المستثمر .

ولتسهيل مزاوله أداء الأعمال وتخفيض تكاليف إنشاء المشروع في ليبيا يجب الاستفادة من التجارب السابقة في إنشاء هذه الخدمة، وذلك بتطوير وتسريع وتسهيل الإجراءات الإدارية

(1) OECD، "Policy Framework for Investment" Paris، 2003 p، 30.

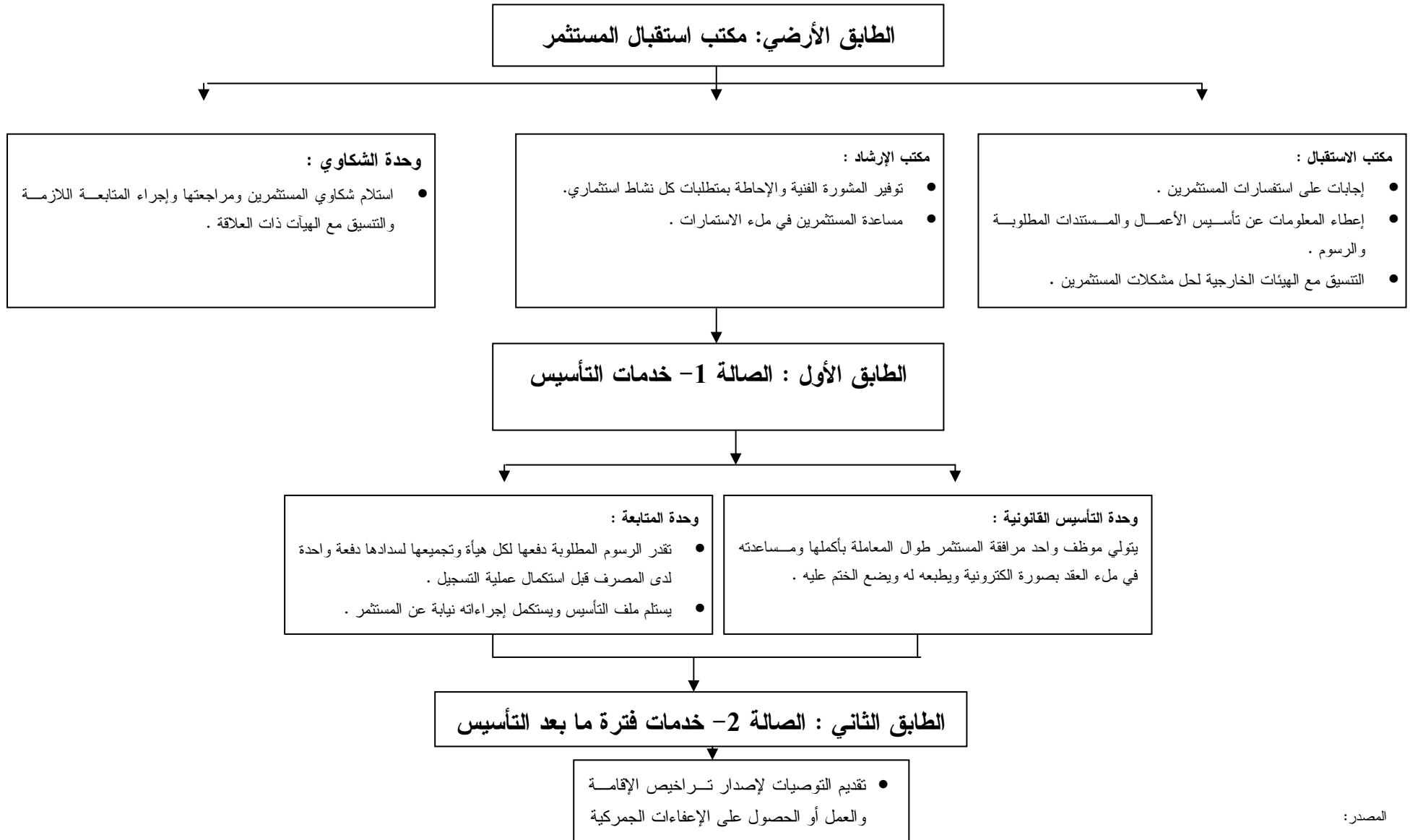
المتبعة للحصول على التصاريح والأذونات المطلوبة وتوفير المعلومات المطلوبة حول عملية منح التراخيص وترشيد المستثمرين من خلال دليل يوضح كافة الخطوات اللازمة لإنهاء عملية الترخيص من البداية إلى النهاية وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار وتوجيهات تسمح بتقويم الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم المقترحة .

ولكي يتسنى تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا والترويج له يجب تطوير خدمة الشباك الواحد والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي نجحت في هذا المضمار. ويوضح الشكل (4-7) تجربة جمهورية مصر العربية في هذا المجال، حيث نجد أن المواقع الوظيفية داخل مبنى النافذة الواحدة تحتوي على:

(1-4-4) استقبال المستثمر

1. حصر جميع إجراءات التراخيص والموافقات التي تطلبها الأجهزة العامة وعدد المستندات المطلوبة وعرضها على موقع الكتروني، والفترة الزمنية التي تستغرقها في المتوسط ، وكذلك الرسوم المطلوبة.
2. تلقى طلبات المستثمرين الراغبين في القيام بمشروع ، إضافة إلى توفير المشورة الفنية من خلال مؤسسات ومراكز مختصة، ودراسات جدوى مبدئية للمشروعات والإحاطة بمتطلبات المستثمرين .
3. اتخاذ التوصيات الأزمة لإلغاء كافة التراخيص والموافقات التي تحد من دخول شركات جديدة في السوق أو تلك الإجراءات الخاصة بالخروج من السوق.
4. استلام الشكاوى من المستثمرين ومراجعتها وإجراء المتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الشكل رقم (4-6)



(2-4-4) خدمات التأسيس

1. وحدة التأسيس القانونية: يتولى موظف واحد مرافقة المستثمر طوال المعاملة بأكملها ومساعدته في ملء العقد بصورة الكترونية ويطبعه له ويضع الختم عليه.
2. وحدة المتابعة: تقوم بتقدير الرسوم المطلوبة ، وبعد ذلك يستلم موظف ملف التأسيس ليستكمل إجراءاته نيابة عن المستثمر مع الجهات ذات العلاقة.

(3-4-4) خدمات فترة ما بعد التأسيس

تقديم التوصيات لإصدار تراخيص الإقامة والعمل أو الحصول على الإعفاءات الجمركية والضريبية، ومساعدة المستثمرين إذا ما واجهتهم مشاكل تعوق أو تؤجل أنشطة التوسع في التصدير.

(4-4-4) طريقة عمل خدمة الشباك الواحد

عند دخول المستثمر إلى المبنى فإن أول ما يراه هو المكتب الأمامي الذي يوفر الإجابات على الاستفسارات حول الاستثمار. ويتوجه المستثمر الراغب في إطلاق مشروعه إلى الطابق الأول حيث تتوفر الخدمات اللازمة للتأسيس وعند استكمال المستندات يصبح بإمكانه الصعود إلى الطابق العلوي للتسجيل المشروع حيث يساعده أحد الأخصائيين في ملء العقود اللازمة إلكترونياً ثم يطبعها ويختتمها.

وعند استكمال وضع طوابع السجل على المستندات يتوجه المستثمر لسداد الرسوم لدى مكتب المصرف الموجود داخل المبنى وبعد ذلك يأخذ المستثمر إيصاله، ليعود به إلى شباك التسجيل وينتهي الأمر عند ذلك الحد تقريباً فيما يخص المستثمر.

(4-5) دور السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار

كلما كانت السياسة المالية تحمل إعفاءات ضريبية وجمركية مناسبة، كان أثرها إيجابياً على المشروعات الاستثمارية ، كما أن مرونة ووضوح السياسات الضريبية، و اتجاه الإنفاق العام إلى تقوية البنية الأساسية والابتعاد عن التذبذب في الأسعار، له أثره الإيجابي في عملية نجاح الاستثمار.

وتتنوع الحوافز التي تمنحها تشريعات الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية لحفز هذه الاستثمارات للعمل داخل الدول وفق التوجهات والقواعد التي تضعها هذه التشريعات، وتمنح هذه الحوافز للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمنح أيضاً للمستثمرين المحليين لحفزهم على استثمار أموالهم داخل الدولة بدلاً من استثمارها في الخارج⁽¹⁾ .

وتنقسم الحوافز اللازمة لتشجيع المستثمرين الأجانب و المحليين على الاستثمار داخل الدولة إلى مجموعتين هما الحوافز الضريبية، والحوافز غير الضريبية.

(4-5-1) الحوافز الضريبية

تؤدي الحوافز الضريبية دوراً مهماً في تحسين مناخ الاستثمار نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المستثمرين على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً. وتتمثل هذه المزايا في الإعفاء من ضرائب الدخل والإرباح، أو تطبيق الأسعار الضريبية التمييزية أو المنخفضة، أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من قيمة الضريبة⁽²⁾. إضافة إلى الإعفاء من الرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات والمعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري وتكون لازمة لإنشائه أو تشغيله أو للتوسع فيه.

(1) حلمي، خالد سعد، "إشكاليات النظام الضريبي على الاستثمار في دولة الكويت"، مجلة الكويت الاقتصادية، الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية، العدد 18، 2005، صص 13-14

(2) ميروك، نزيه، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، صص 114.

لذلك تعتمد العديد من تشريعات البلدان النامية على الحوافز الضريبية، لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين على استثمار أموالهم ، وتعتمد هذه التشريعات على الإعفاءات الضريبية بصفة خاصة لكونها حافزاً مهماً في تشجيع الاستثمار لما يوفره هذا الحافز للمشروعات من ربح صافٍ غير خاضع للضريبة خلال فترة الإعفاء الضريبي. بل إن هناك تسابقاً بين الدول النامية في منح الحوافز الضريبية لإغراء المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم. ومن بين السياسات المقترحة التي تؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي ما يلي:

1. إعادة تنظيم الحوافز والإعفاءات الضريبية مع مراعاة عدم منح الإعفاءات الضريبية إلا

للمستثمرين القادرين على الاستمرار في مزاولة النشاط بعد انتهاء فترة الإعفاء ، فلا

يمنح الإعفاء الضريبي إلا للمشروعات التي تفيد الدراسات المسبقة أن كفاءتها الإنتاجية

سوف تزداد، وهو الأمر الذي يدفعها للاستمرار في نشاطها ، وبذلك تضمن عدم لجوء

المستثمرين إلى تصفية المشروعات بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي.

2. ترشيد الإعفاءات الضريبية نظراً لأنها تعتبر عنصراً غير رئيسي في جذب الاستثمارات

الأجنبية ، حيث إن غالبية الدول التي ينتمي إليها المستثمرون الأجانب تطبق نظام

الائتمان الضريبي (Tax Credit) الذي بمقتضاه يكون للمستثمرين الأجانب الحق في

خصم الضرائب الأجنبية التي دفعوها من الضريبة الوطنية المفروضة عليهم في دولتهم

التي ينتمون إليها .

3. وضع نظام ضريبي ذي أسعار معتدلة ومعقولة ومستقرة تعتبر حافزاً أفضل من

الإعفاءات التي تعقبها معدلات غير مستقرة أو مبالغ فيها ، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة

تصفية المشروعات الاستثمارية مع انتهاء فترة الإعفاء تهرباً من الخضوع للضريبة.

4. العمل على حل كافة المشاكل والخلافات الضريبية التي تواجهها المشروعات الاستثمارية المتعلقة بتفسير القانون، على أن يكون تفسير القانون في ضوء توجيهات سياسة الدولة بالنسبة للاستثمار، مما يكون له الأثر في الحد من حالات التهرب الضريبي⁽¹⁾.

5. يفترض أن يؤخذ في الاعتبار عند وضع الإصلاحات الضريبية زيادة الاعتماد على ضريبة القيمة المضافة* أو ضريبة المبيعات على السلع النهائية، إذ إنها لا تحيز ولا تخلق فوارق بين السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً، وبالتالي لا يكون لها آثار عكسية على الصادرات والواردات.

6. استقرار النظام الضريبي وشفافيته يعد عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الوقت نفسه يعد عنصراً مهماً للاحتفاظ برؤوس الأموال محلياً ومنع تسربها للخارج، ولذلك يفترض عند تصميم السياسة الضريبية التأكد من ملاءمة النظام الضريبي المحلي والأخذ في الاعتبار السياسات الضريبية المعمول بها في الدول المصدرة لرأس المال من ناحية، والدول المنافسة في جذب رؤوس الأموال من ناحية أخرى⁽²⁾.

(4-5-2) الحوافز غير الضريبية

يقصد بالحوافز غير الضريبية إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والمحلي، وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في الدولة التي توفر هذه الحوافز ومن أهم الحوافز غير الضريبية المقترحة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي:

(1) حلمي خالد سعد، "إشكاليات النظام الضريبي على الاستثمار في دولة الكويت" مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

* هي ضريبة مركبة تفرض على السلع المعدة للبيع.

(2) التوني، ناجي، "سياسات الإصلاح الضريبي"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، 2004، ص 13-

1- زيادة الإنفاق العام على خدمات البنية التحتية

إن الاستثمار يحتاج إلى بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها، وتزداد تكلفة المستثمر إذا لم تتوفر البنية الأساسية اللازمة، ومن ثم فإنه يتعين على الدولة أن تعمل على توافر البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتشجيع المستثمر الأجنبي. وتتمثل البنية الأساسية الاقتصادية في القدرة على الاتصالات بكافة أنواعها بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق⁽¹⁾. إضافة إلى توفر وسائل النقل سريعة بتكاليف معقولة ودون قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق، وتوافر المساحات المطلوبة لبناء المصانع والمكاتب والفنادق، وتحسين خدمات الكهرباء. وتتمثل البنية الأساسية الاجتماعية في توافر الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية والثقافية وكل ما من شأنه توفير إقامة مستقرة للمستثمر وأسرته وموظفيه وعماله.

2- الحوافز المالية (التمويلية)

أن تقوم الدولة بتقديم الحوافز المالية لتشجيع الاستثمارات، كتوفير الأموال مباشرة للمنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية قائمة، مثل المنح أو إعطاء قروض مدعومة أو المشاركة في رأس المال ذي المخاطر التجارية العالية⁽²⁾. إضافة إلى تقديم إعانات مالية تهدف من خلالها الاستثمار في مجالات معينة مثل زيادة الإنتاج، أو لتمكين المشروعات من التصدير، أو لتوفير التمويل الذاتي لها لمساعدتها على إقامة استثماراتها في الداخل.

(1) أميرة، حسب محمد الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة

تركيا كوريا الجنوبية، مصر، مرجع سبق ذكره. ص، 22.

(2) UNCTAD, " INCENTIVES", UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements , New York ,2004 ,p 6.

3- إعانات الإنتاج

تُقدم الإعانات للمشروعات الاستثمارية بهدف تشجيعها على زيادة إنتاجها في نوع أو أنواع معينة من المنتجات ، أو لمساعدة المشروعات على الحفاظ على الإنتاج القائم منها دون نقص بسبب المنافسة التي يتعرض لها المنتج المحلي، أو لصعوبات التمويل والدخول إلى الأسواق⁽¹⁾. كما يجب منح حق استيراد الآلات والمعدات والمواد الخام وتحويل عائد رأس المال، وجزء من مرتبات الخبراء والعاملين الأجانب في المشروع للخارج ، أو إعادة تحويل رأس المال ، وفتح الحسابات المصرفية بالعملة الأجنبية.

4- إعانات التصدير

تقديم الإعانات للمنتجين بهدف الوصول بالإنتاج إلى مرحلة التصدير، لما يحققه التصدير من منافع أهمها تحسين ميزان المدفوعات للدولة. وتأخذ إعانات التصدير أشكالاً متعددة مثل : توفير مصادر تمويل للمشروع بقروض ذات فائدة منخفضة ، أو بلا فائدة، أو السماح بخصم الضريبة الأجنبية التي يتحملها المصدر من إجمالي الضريبة المحلية وهو ما يعرف بنظام الائتمان الضريبي، أو تقديم معلومات مجانية حول السوق الخارجية والمنافسة الدولية، واتجاهات التجارة الخارجية، وهذه المعلومات تجمع بواسطة المراكز المتخصصة وتوضع تحت تصرف المصدرين⁽²⁾. كما يجب الاستفادة من تجارب الدول السابقة في تقديم الحوافز غير الضريبية التي يكون لها فعالية أكبر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل⁽³⁾:

⁽¹⁾ ibid ،p,7.

⁽²⁾ ميروك نزيه، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية" مرجع سبق ذكره ص ص 106-109.

⁽³⁾ مجلس الوزراء المصري، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، مرجع سبق ذكره، ص31.

1. منح علاوات للاستثمار تمثل نسبة من نفقات المشروع شاملة رأس المال العامل، وقد يقترح تقديمها في شكل منح نقدية تبدأ من 5% من رأس المال المستثمر وبشرط ألا يقل إجمالي الاستثمارات الثابتة عن 50 مليون، وذلك بغرض جلب تكنولوجيا معينة أو تصدير نوعيات محددة من السلع (وبشرط ألا يقل الحد الأدنى من الصادرات عن 50% من الإنتاج).

2. إسهام الدولة في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات المطلوب توسيع نطاق ومجالات عملها وإتاحتها للمستثمر الأجنبي في ضوء خريطة للاستثمار الصناعي.

3. دعم المستثمرين وتشجيعهم في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي مجاناً في بعض المناطق أفضل منح إعفاءات ضريبية.

(6-4) سياسات سوق العمل وتنمية الموارد البشرية

تسهم الشركات متعددة الجنسية إسهاماً فعالاً في نقل التكنولوجيا للمنشآت الصناعية في الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير⁽¹⁾.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة.

لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنياً يعد من العناصر المهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير

(1) Miyamoto koji, " Human capital formation and foreign direct investment in developing countries", Paris, OECD development center, working paper no.211,2003, p 8.

مراكز البحث العلمي محدداً ضرورياً لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة⁽¹⁾. وتوفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة. ولتطوير وتنمية الموارد البشرية يجب إتباع السياسات التالية:

(4-6-1) سياسات التعليم

تعد العملية التعليمية من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين مهارات وقدرات العمال، ومن ثم فإن تحسين وتطوير السياسات التعليمية يعد عاملاً رئيسياً في الرفع من مستوياتهم، ولتطوير التعليم فإنه يتطلب مجموعة من الإجراءات لتحسين جودة التعليم وهي⁽²⁾:

1. زيادة الإعانات الموجهة إلى برامج التعليم الأساسي والحد من معدل تسرب التلاميذ من المدارس، والعمل على تحسين مستوى أداء التلاميذ من خلال تطوير طرق وأساليب ومناهج التعليم المتنوعة، بالإضافة إلى تحفيز المعلمين.
2. تحسين عملية الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل وربط سوق العمل بالعملية التعليمية من خلال تطوير مناهج تعليمية تساعد على إكساب المتعلم المهارات التي يتطلبها سوق العمل، والتعاون بين الصناعات المختلفة والمدارس، و تقييم التدريب على المستوى المحلي.

3. تطوير وسائل وطرق التعليم من النمط التلقيني إلى النمط التحليلي الذي يهدف إلى تطوير التفكير الإبداعي والابتكاري الذي يؤدي إلى اكتشاف المعرفة ولا يقتصر على

(1) ibid، p.9..

(2) انظر في ذلك :-

1- حسن فيلح "اقتصاد المعرفة"، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2007، ص، ص.103-113.
2- مجلس الوزراء المصري، تجارب دولية خاصة بقضية التعليم"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004، ص.ص.8-12.

تلقينها فقط ، ويعتمد ذلك على تدريب المدرسين، وأساليب وطرق التدريس ، والمنهج والإمكانيات اللازمة لرفع كفاءة النظام التعليمي.

4. إعادة هيكلة التخصصات العلمية على مستوى التعليم العالي ومعاهد وكليات التعليم التقني والفني بشكل منتظم للاستجابة للتغيرات في سوق العمل، وتطوير البرامج الدراسية وخاصة البرامج التطبيقية في العلم والتكنولوجيا وتنويعها، لكي تلبي الطلب المتزايد لسوق العمل للبرامج الحديثة.
5. زيادة عدد المدارس لكي تغطي الخدمات التعليمية في مختلف القرى والمناطق النائية، وبحيث لا تكون المسافة بعيدة بين القرية وأقرب مدرسة ، وتحسين البنية الأساسية للتعليم من خلال زيادة عدد المدارس و تزويد المدارس بالتقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر والانترنت.
6. تطوير التعليم الفني وذلك من خلال تطوير مناهج التعليم الفني، وإضافة مجالات جديدة يتطلبها سوق العمل، وتصميم برامج لخفض معدلات الأمية بين الشباب، وإكسابهم مهارات القراءة والكتابة، والعمل على تشجيع الجامعات الخاصة.
7. زيادة كفاءة المؤسسات التعليمية العالي من خلال تطوير نظم الإدارة والتجهيزات المتاحة بين المؤسسات، وكذلك التنسيق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل.
8. تطوير برامج التدريس من حيث طرق التدريس أو المجالات التي تشملها هذه البرامج وزيادة نسبة الإنفاق على تحسين نوعية التعليم من الإنفاق على التعليم .
9. تعزيز دور الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير في الإسهام في تقديم المعرفة، خاصة في مجالات البحث والتطوير وزيادة القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

(4-6-2) سياسات التدريب

تُعد سياسة التدريب إحدى السياسات الأساسية لتحسين كفاءة العرض في سوق العمل وإمداد الداخلين إلى سوق العمل بالمهارات المطلوبة. ويتوقف نجاح سياسة التدريب على عدد من الأمور منها التوصيف الدقيق للعاطلين عن العمل ومهارتهم ، والتتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل من المهارات ، والاستفادة من مردود العملية التدريبية في إلحاق المتدربين بفرص عمل في سوق العمل . ومن السياسات المتعلقة بالتدريب والتي تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية ما يلي⁽¹⁾:

1. التنسيق الدائم مع أصحاب العمل للتعرف على الوظائف المتاحة لديهم، ومن ثم تحديد مجالات التدريب التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل.
2. توزيع الموارد المخصصة لسياسات دعم المتعطلين وإعطاء منح برامج التدريب بما يساعد على زيادة الحافز لدى المتعطلين على الانضمام إلى هذه البرامج ، و تطوير الإطار المؤسسي للتدريب والتنسيق والتعاون بين المؤسسات المختلفة للتدريب.
3. زيادة التعاون بين المصانع والمدارس (وخصوصا المدارس الفنية) وذلك لمساعدة المتعلمين على الحصول على التدريب العملي، الأمر الذي يمكنهم من الاندماج بسهولة في سوق العمل بعد انتهاء من العملية التعليمية ، وتصميم برامج تدريب موجهة للمتسربين من المراحل الأولى للتعليم.

(1) انظر في ذلك:-

1- المهدي ناجي "تجربة البحرين في تنمية الموارد البشرية وأثرها على الاستثمار" بحث مقدم إلى الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي "الوطن العربي الملاذ الآمن للاستثمار" ، دمشق، 2002، ص ص 5-6.

2- مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية في معالجة قضية البطالة" ، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،

2004 ، ص.ص ، 8-12

4. تنفيذ برامج للتدريب في مجالات اقتصاد المعرفة مثل الالكترونات والكهرباء والاتصالات وتقنية المعلومات، وتهدف هذه البرامج إلى توفير العمالة الماهرة في هذه المجالات وخاصة في قطاع المعلومات والاتصالات ، نتيجة إلى زيادة طلب الشركات للكفاءات والخبرات التي تعمل في هذا المجال.
5. التدريب العملي في أماكن العمل حيث يقدم التدريب العملي في أماكن العمل في مؤسسات القطاع الخاص، مع منح المتدربين علاوات نتيجة مشاركتهم في التدريب العملي في أماكن العمل.
6. التنسيق بين كل من دور الدولة والقطاع الخاص في عملية التدريب، حيث يتمثل دور الدولة في تقديم الدعم المباشر والتمويل المطلوب وتنظيم القوانين وتوفير المعلومات، ويتمثل دور القطاع الخاص في تحديد أفضل مجالات التدريب بحيث تتفق مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى الإسهام في تنفيذ برامج التدريب المختلفة.
7. تطوير كفاءة جودة نظام التدريب وذلك بتطوير المناهج المستخدمة في التدريب بالإضافة إلى تقييم برامج التدريب الحالية ، وكذلك تطوير مراكز التدريب والعمل على تزويدها بأحدث وسائل التدريب.
8. التوسع في عقود التدريب التي تهدف إلى الإسهام الباحثين من تطوير مهاراتهم بشكل يجعلها متوافقة مع متطلبات سوق العمل، حيث يتم التدريب داخل المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة، مقابل حصول المؤسسات التي تقوم بالتدريب على دعم مالي يتزايد في حالة تعيين المتدرب في المؤسسة بعد انتهاء فترة التدريب.

9. التوسع في إنشاء معاهد للتدريب العالي، وهي المعاهد التي تهدف إلى تدريب العمالة والفنيين على المجالات التي تتطلب مستويات عالية من المهارة والتقنية مثل الصناعات الإلكترونية.

الفصل الخامس:

تجارب عربية في تحسين مناخ الاستثمار

حدثت تحولات جذرية منذ منتصف العقد الماضي في اقتصاديات الدول العربية وهذه التحولات ركزت على سياسات استقرار الاقتصاد وإزالة مما به من تشوهات من خلال تحريره من شتى القيود الإدارية، والتحول نحو اقتصاد السوق في تخصيص الموارد، والتوجه نحو السوق الخارجية للاستفادة من فرص النمو الذي يتيحها الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور كبير في الإنتاج والتصدير.

بالإضافة إلى ذلك ، نفذت العديد من الدول برامج إصلاح اقتصادي لتصحيح الاختلالات الكلية في الاقتصاد وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإرساء مقومات النمو القابل للاستمرار ، وانتهاج الدول النفطية لسياسات مالية بهدف ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة تخصيص الموارد في ظل انخفاض عائدات الصادرات النفطية⁽¹⁾.

وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدول العربية بمساعدة صندوق النقد العربي والمؤسسات المالية الدولية ، ركزت الدول العربية على إعطاء أهمية خاصة للسياسات التي تهدف لتحقيق الاستقرار الكلي لمعالجة الاختلالات المالية في الاقتصاد والتخفيف من حدة الضغوط التي عانت منها. وقد اتبعت الدول على سبيل المثال سياسات مالية ونقدية وسياسات سعر صرف واقعية ومرنة من أجل التحكم في معدلات التضخم وتوازن ميزان المدفوعات⁽²⁾.

وقد حققت السياسات النتائج المرجوة ، فعلى صعيد الاستقرار الكلي حيث تم تقليص الاختلالات المالية والداخلية وضبط معدلات التضخم . وعلى صعيد الإصلاحات الهيكلية تم

(1) صندوق النقد العربي ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، أبو ظبي ، 2006 ، ص ، 19 .

(2) صندوق النقد العربي ، " أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية " ، تحرير فارس بن جرادي ، أبو ظبي ، 2000 ، ص . ص ، 304 -

تحرير الأسعار، وتحرير نظم التجارة الخارجية، وإصلاح نظم الصرف والمدفوعات والنظم الضريبية، وإعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، وتحويل ملكية بعض المؤسسات العامة للقطاع الخاص ، وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار.

فضلا عن ذلك فقد تم تغيير السياسات النقدية من كونها سياسات توسعية موجهة لتلبية متطلبات الحكومة والمؤسسات العامة إلى سياسة تهدف لتحقيق الاستقرار من خلال الحد من توسع الطلب المحلي وضبط مستوى التضخم بحيث يساعد على تقوية القطاع الخارجي وأسعار الصرف ثابتة. وفي هذا الإطار تم استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية، مثل عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني ، وأسعار الخصم ، وكذلك تم تحرير أسعار الفوائد ، وإعادة تأهيل القطاع المصرفي ودعم المنافسة المصرفية، وإنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية.

وبالنسبة للإصلاحات التي تمت في مجال التجارة الخارجية فقد تم تخفيف قيود الكمية وإزالتها على الاستيراد واستبدالها بحماية جمركية وإلغاء العمل بترخيص الاستيراد، كذلك تم تعزيز دور آلية السوق في تحديد أسعار الصرف بحيث تعكس عوامل العرض والطلب، كما تم تخفيف القيود على المعاملات⁽¹⁾.

ويتناول هذا الفصل أهم التجارب العربية في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(1) المرجع السابق، ص، ص، 306-307.

(1-5) تجربة جمهورية مصر العربية

أقرت الحكومة المصرية خطة لتطوير مناخ الاستثمار ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية، وقد وضعت وزارة الاستثمار خطوات لتنفيذ هذه الخطة من أبرز ملامحها⁽¹⁾:

1. استمرار جهود جذب مزيد من الاستثمارات وتحقيق العدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة على كافة أقاليم الجمهورية .

2. تواصل جهود تنمية الصعيد بعد تأسيس شركة تنمية الصعيد ، واستكمال العمل في طريق الصعيد بهدف تنمية وتوفير المزيد من فرص الاستثمار فيه.

3. صدور التعديلات التشريعية التي تسمح بإنشاء مناطق استثمارية خاصة ، وبدء العمل بها في المحافظات.

4. جذب مزيد من الاستثمارات للمنطقة الاقتصادية لشمال غرب خليج السويس وتواصل جهود تنمية المنطقة.

وترمي جهود الحكومة في مجال تطوير الاستثمار وتبسيط إجراءاته إلى مضاعفة حجم الاستثمارات وتنويعها ، وتعزيز قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل لطالبيها في مختلف القطاعات الاقتصادية بمختلف أقاليم الجمهورية ، وقد شهد مناخ الاستثمار منذ سنة 2004 تطور ملحوظا قامت ركائزه على حزمة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والإجرائية ، أسهمت في دفع مؤشرات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وفي هذا المجال تنوعت الإجراءات التي اتخذتها وزارة الاستثمار، بالتعاون مع الجهات المعنية ، لتشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، وهو ما عزز من ثقة

⁽¹⁾ اتحاد المصارف العربية، "خطة مصرية لتطوير مناخ الاستثمار ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية"، بيروت، العدد328، 2008، ص. ص. 68-69.

المستثمرين في مناخ الاستثمار في مصر في ضوء الجهود الملموسة التي تم بذلها في هذا المجال . وقد أصبحت التجربة المصرية في تحسين مناخ الاستثمار محط اهتمام العديد من المؤسسات الدولية المعنية بهذا الشأن، وهو ما أسفر عن العديد من الشهادات الدولية التي تؤكد أهمية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في تحسين وتطوير مناخ الاستثمار ، ولعل أهم الأحداث المتعلقة بذلك⁽¹⁾:

1. زيادة استثمارات المصريين الخاصة بمعدل متوسط بلغ 40% خلال ثلاثة سنوات ماضية، لتشكل استثمارات المصريين 72% من إجمالي الاستثمارات الخاصة ، في حين بلغت الاستثمارات العربية 13% من إجمالي الاستثمارات، وشكلت الاستثمارات الأجنبية 15% من الإجمالي .
2. حصول مصر على المرتبة الأولى أفريقيا والثانية عربيا من حيث جذب الاستثمارات في التقرير الصادر من مركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عن سنة 2007 ، باستثمارات أجنبية مباشرة بلغت 111 مليار دولار خلال السنة المالية 2006 / 2007 .
3. حصول مصر على المركز الأول بين الدول الأكثر إصلاحا على مستوى العالم في التقرير السنوي الذي يصدره مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بعنوان " تقرير ممارسة أنشطة الأعمال "، والإشادة بالتجربة المصرية في مجالات تطوير مناخ الاستثمار .

(1) وزارة الاستثمار، "تقرير اداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها 2008/2007"، القاهرة، 2008، ص.ص 13 - 15، متاح على الموقع: www.investment.Gov.eg .

4. صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والذي تناول لأول مرة أداء ومؤشرات الاستثمار في ثلاث محافظات شملت الإسكندرية، وأسيوط و القاهرة .

5. انضمام مصر إلى لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 11/ 7 / 2007 ، وبذلك تكون أول دولة عربية أفريقية تكتسب حق المشاركة في هذه اللجنة، وتأتي تلك العضوية في أعقاب عملية تقييم لفاعلية الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة في مجالات تشجيع الاستثمار ، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتسجيل والتراخيص ، ودعم سياسات حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، وتطبيق قواعد الحكومة بشركات القطاعين العام والخاص ، والالتزام بالضوابط الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات .

6. اختيار منتدى الإصلاح الاقتصادي لمصر كواحدة من بين سبع دول على مستوى العالم في مجال اتخاذ إجراءات الإصلاح الهادفة إلى تطوير مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال ، وتعد مصر الدولة الوحيدة التي تم اختيارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل هذا المنتدى التابع للبنك الدولي .

7. اتخاذ الحكومة المصرية بعض الإجراءات لتحرير التجارة وشاركت بفاعلية اتفاقية الجات منذ تأسيسها ، وطبقا لاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية مع الحكومة المصرية ، سيشهد الاقتصاد المصري تحريرا أكبر ، ففي غضون سنوات ستتحرك التجارة في المواد الخام والسلع الرأسمالية الوسيطة كما ستحرر التجارة في السلع الصناعية بحلول سنة 2010 وإضافة إلى ذلك فقد تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى زيادة التجارة بين البلدين ، وتشمل هذه الاتفاقية التجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية والتعاون الفني .

وفيما يلي عرض لأهم نتائج مؤشرات برنامج تشجيع وزيادة الاستثمار في مصر⁽¹⁾:

1- انعكست برامج تشجيع وتحفيز الاستثمار على ارتفاع نسبة الاستثمارات الخاصة إلى

إجمالي الاستثمارات المنفذة من ناحية ، ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى.

وتوضح بيانات صادرة عن وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية أن القطاع الخاص ساهم

بنحو 96.1 مليار جنيه من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة خلال السنة المالية 2007/2006

وذلك بنسبة 62% من إجمالي تلك الاستثمارات ، بالمقارنة بنحو 663 مليار جنيه خلال السنة

المالية 2006/2005 و 464 مليار جنيه خلال السنة المالية 2005/2004 .

كما تطورت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 7.9% في السنة

المالية 2004/2003 إلى 13.5% في السنة المالية 2007/2006 ، بما يمثل نحو ضعف النسبة

التي يمثلها الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها .

2- كشف تقرير آفاق الاستثمار العالمي حتى 2011 ، الذي أصدرته وحدة الدراسات في

مجموعة الإيكونوميست ، عن أن مصر استحوذت على 45% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في منطقة شمال أفريقيا التي بلغت 322 مليار دولار السنة المالية 2006 ، وأضاف

التقرير أن حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال الأشهر الأولى من السنة 2007 حيث

بلغت سبعة مليارات دولار مقابل خمسة مليارات دولار تحققت في سنة 2005 بكاملها، واحتلت

مصر طبقا للتقرير المرتبة 65 بين دول العالم ، من حيث البيئة الاستثمارية الملائمة وقد

انتهجت الحكومة المصرية ، بالتوازي مع هذا التطور ، سياسة فعالة لتحرير التجارة ، حيث

انخفضت متوسطات معدلات التعريفات من 9.5% سنة 2004 إلى 6.9% سنة 2007 وأصبح

(1) وزارة الاستثمار، "تقرير اداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها 2007/2006"، القاهرة، 2007، ص ص.9-11، متاح على

اندماج مصر في السوق العالمي في زيادة مستمرة ، حيث وصلت نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي 76% في سنة 2007/2006 مقارنة بنسبة 51% خلال سنة 2003/2002 .

وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007 ، كانت مصر من أفضل عشر دول في مجال الإصلاح في السنة 2006 ، كما استمرت مصر في عملية الإصلاح بتحسين إجراءات بدء النشاط التجاري والإدارة الضريبية، و خفضت رسوم التسجيل للشركات الجديدة ، مما أدى إلى خفض التكلفة بنسبة 40% ، وتطبيق ضريبة موحدة للشركات بنسبة 20% و الجدول (5-1) يوضح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007 في مصر .

ويؤكد التقرير أن مصر جاءت في صدارة الدول القائمة بالإصلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي من حيث تحسين ترتيبها العالمي بصورة ملموسة في قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ، خفضت الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء النشاط التجاري من 50 ألفا إلى ألف جنيه مصري فقط ، فضلا عن تخفيض الوقت والتكلفة المرتبطتين ببدء ممارسة النشاط التجاري بمقدار النصف .

وبالإضافة إلى ذلك ، تم تخفيض رسوم تسجيل الملكية من 3% من قيمة الأملاك العقارية إلى مبلغ ثابت ومنخفض حُدّد بمبلغ 2000 جنيه مصري ، كما خفضت من حدة الإجراءات البيروقراطية التي تواجه شركات البناء في الحصول على تصاريح البناء وترخيصه.

إضافة إلى تقديم الخدمات للتجار ورجال الأعمال في الموانئ المصرية ، مما أدى إلى اختصار الوقت اللازم لمعاملات الاستيراد بواقع سبعة أيام والوقت المستغرق في إنهاء معاملات التصدير بواقع خمسة أيام، فضلا عن هذا أنشأت مصر مركزا خاصا جديدا للمعلومات الائتمانية من شأنه تسهيل حصول المقترضين على الائتمان .

والجدول (2-5) يوضح عرض موجز حول سياسات تحسين مناخ الاستثمار بجمهورية مصر العربية وآليات تنفيذها ، والآثار المترتبة عليها .

(2-5) تجربة المملكة العربية السعودية

سجل الاقتصاد السعودي خطوات إيجابية هامة خلال السنوات الخمس الماضية، فقد أصبح مزدهراً اقتصادياً و تجاوز دوره المحلي والعربي ليبرز كأحد أقوى الاقتصاديات الأكثر تأثيراً على المستوى الدولي. كما أنه يعد من أكبر الاقتصاديات في منطقة الشرق الأوسط ، فالإقتصاد السعودي يشكل حوالي 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

وقد اتخذت السعودية الكثير من الخطوات لزيادة كفاءة وشفافية الاقتصاد والتركيز على إصلاح القوانين والأنظمة الاقتصادية ، ففي سنة 2003 ، تم إطلاق الكثير من القوانين الإصلاحية مثل قانون الجمارك ، قانون سوق المال وقوانين التأمين، وقد أولت الحكومة السعودية الاستثمارات البشرية أولوية متقدمة وعمدت إلى إصلاح وتطوير أنظمة التعليم ليتمكن الشباب من مواجهة التحديات الاقتصادية والتنافسية التي تفرضها التطورات العلمية والتقنية (1).

وتختص الهيئة العامة للاستثمار بشؤون الاستثمار في المملكة العربية السعودية وتقوم بإعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وتهدف هذه السياسات إلى زيادة الدخل المحلي وتنويع مصادره و نقل التقنية وتوطينها و تنمية الصادرات وتنمية الموارد البشرية ، مع توفير وظائف ذات مردود اقتصادي ، وتأهيل المواطنين، وتعزيز المنافسة وتحسين الخدمات، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة وكل منطقة فيها على حدة، وتحديد الأبعاد الإستراتيجية للاستثمار وأولوياته، ومراعاة المحافظة على البيئة في مشروعات الاستثمار .

(1) اتحاد المصارف العربية، "السعودية طفرة اقتصادية ومصرفية شاملة"، بيروت، العدد 320، 2007، ص15.

جدول (1-5)

قاعدة بيانات أداء الأعمال _ جمهورية مصر العربية

				165	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
159	الحصول على الائتمان	118	حماية المستثمر	125	تأسيس المشروع
1	مؤشر ضمان الحقوق (0-10)	5	مؤشر الإفصاح (0-10)	10	عدد الإجراءات
2	مؤشر معلومات الائتمان (0-6)	3	مسئولية الإدارة (0-10)	19	عدد الأيام العمل
1.5	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الأفراد البالغين)	5	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0-10)	68.8	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الأفراد البالغين)	4.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0-10)	694.7	العدد الأدنى لرأس المال (كنسبة من دخل الفرد)
144	دفع الضرائب	144	توظيف العمالة	83	التجارة عبر الحدود
41	الدفعات (عدد)	0	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	8	عدد وثائق التصدير
536	الوقت (ساعة بالسنة)	60	مؤشر جمود ساعات العمل (0-100)	20	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
12.9	نسب ضريبة الأرباح	100	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0-100)	1.014	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)
28.9	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الأرباح)	53	مؤشر صعوبة التوظيف	8	عدد وثائق الاستيراد
8.6	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	26.0	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	25	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد
50.4	إجمالي الضرائب (كنسبة من إجمالي الربح)	186.3	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	1.049	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)
157	إنفاذ العقود	141	تسجيل الملكية	169	استخراج التراخيص
55	عدد الإجراءات	7	عدد الإجراءات	30	عدد الإجراءات
1.010	الوقت (بالأيام)	193	عدد أيام العمل	263	عدد أيام العمل
18.4	التكلفة (كنسبة من الدين)	5.9	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	1.002.0	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)
120	تصفية وإغلاق المشروع				
4.2	الوقت (بالسنوات)				
22.0	التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)				
16.6	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)				

المصدر: تقرير أداء الأعمال " Doing Business 2007 " ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

- * الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة .
- * دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
- * دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- * دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
- * الرقم أمام المؤشر يشير إلى الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

الجدول (5-2)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بجمهورية مصر العربية			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
تعقد الإجراءات الخاصة بالاستثمار ، عند بدء المشروع جاء ترتيب مصر 125 بين دول العالم لسنة 2006 .	تيسير إجراءات الاستثمار .	خفض عدد الإجراءات ومدتها ، من خلال نظام الشباك الواحد . خفض التكلفة المدفوعة لتأسيس المشروع . خفض الحد الأدنى لرأس المال لبدء المشروع .	زيادة حجم الاستثمار الخاص في عام 2006 / 2007 إلى 961 مليار جنيه ، بزيادة قدرها 27.3% مقارنة بسنة 2005 / 2006 بينما وصل إجمالي الاستثمارات حوالي 135 مليار جنيه بزيادة قدرها 16.6% .
صعوبة التعامل مع التراخيص في تشغيل المشروع كان ترتيب مصر 169 بين دول العالم لسنة 2006 .	تيسير التعامل مع التراخيص في بدء تشغيل المشروع .	العمل على خفض عدد وزمن الإجراءات وتكلفة التراخيص لعمل المشروع . السماح للمستثمر الأجنبي بالحصول على أكثر من ترخيص في مجالات متعددة .	صعود مصر من حيث أداء الاستثمار المباشر إلى المركز رقم 33 في 2007 بدلا من المركز 68 سنة 2005 م والمركز 108 عام 2004 والمركز 124 سنة 2003 على مستوى العالم . أصبحت مصر الأولى على مستوى أفريقيا في سنة 2007 ضمن أعلى دول مستقبلة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، والثانية عربيا بعد السعودية . ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2006 / 2007 إلى 111 مليار دولار ، بعدما كانت 1.25 مليار دولار سنة 2004 ، وذلك وفقا لتقرير (الأونكتاد) لسنة 2007.
تأخر إجراءات تسجيل الملكيات للمستثمرين الأجانب جاء ترتيب مصر 141 بين دول العالم لسنة 2006 .	تيسير تملك الأجانب للعقارات والاستثمار فيها .	تملك العقار لممارسة الأنشطة المصرح بها ولتوفير السكن للموظفين. يصرح القانون بالاستثمار في العقارات بأنواعها .	زيادة الانتعاش في سوق العقار وقطاع الإنشاءات .
مشاكل التوظيف وارتفاع تكلفة العمالة جاء ترتيب مصر 144 بين دول العالم لسنة 2006.	مراجعة قانون العمل وهيكل الأجور .	تعديل شروط التعيين والتوظيف والفصل . مراجعة الأجور ، وتكلفة العمالة من غير الأجور ، والفصل من العمل .	تحسين ظروف العمل ، خاصة فيما يتعلق بمؤشر صعوبة التعيين ، وجمود ساعات العمل . الحفاظ على الكفاءات النادرة ، وتنظيم هجرة العمالة الماهرة إلى الخارج.

بقية - الجدول (2-5)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بجمهورية مصر العربية			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
صعوبة الحصول على الائتمان ، وضعف شفافية المعلومات الائتمانية. جاء ترتيب مصر 109 بين دول العالم لسنة 2006 .	حماية الحقوق القانونية للمودعين . ترشيد الإقراض المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص .	ضبط قواعد الحصول على الائتمان . رفع شفافية المعلومات الائتمانية ، ومعدل تغطية السجلات العامة.	زيادة حجم الإقراض المحلي للقطاع الخاص من 107% سنة 1994 إلى 117% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2003 زيادة الثقة في المناخ الاستثماري في مصر ، وتضاعف الاستثمارات الأجنبية والعربية ، مع ارتفاع العوائد البترولية .
حماية المستثمرين من ضعف الشفافية وتلاعب المديرين جاء ترتيب مصر 118 بين دول العالم لسنة 2006 .	زيادة شفافية الصفقات ، وتحديد مسؤوليات المدير ، ومقاضاة المديرين بسبب سوء الإدارة .	تعزيز حوكمة الشركات لمنع تضارب المصالح . حماية صغار المساهمين وقدرتهم على مقاضاة الموظفين ، ومواجهة سيطرة الأغلبية .	ارتفاع مؤشر الكشف عن حالات التلاعب . تحسين مؤشر قضايا المساهمين . تحسين تدريجي في مؤشر حماية المستثمر .
صعوبة تنفيذ العقود التجارية، جاء ترتيب مصر 157 بين دول العالم لسنة 2006.	تيسير إجراءات تنفيذ العقود .	خفض عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة اللازمة لتنفيذ العقود التجارية أو تحصيل الديون .	مراجعة العديد من القوانين والإجراءات الميسرة لتنفيذ العقود التجارية . تيسير إجراءات تنفيذ العقود ، وخاصة الوقت اللازم للفصل في القضايا التجارية .
ارتفاع معدلات الضريبة على المستثمر ، جاء ترتيب مصر 144 بين دول العالم لسنة 2006 .	مراجعة ضريبة الأرباح على المستثمر ، وضرائب العمال.	خفض ضريبة الأرباح إلى 20% . خفض معدلات الضرائب الأخرى ، وتقليص عدد الإجراءات والوقت المستنفذ للتعامل فيها .	ارتفاع الحصيلة الضريبية بنسبة 60% في العام الأول من تطبيق قانون الضرائب الجديد . تحسين مركز مصر في الجوانب الضريبية المتعلقة بضريبة الأرباح لمستوى يتفوق على إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية .
تأخر تنفيذ حالات الإفلاس أو إغلاق المشروع ، جاء ترتيب مصر 120 لسنة 2006 .	تيسير إجراءات الإفلاس عند إغلاق المشروع أو إنهاء العقود .	خفض عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة اللازمة لتنفيذ حالات الإفلاس عند إغلاق العقود .	التنبه لسرعة حسم حالات الإفلاس . الحد من تكلفة تنفيذ أحكام الإفلاس . زيادة معدل الاسترداد للمال المستثمر .

المصدر: شمس الدين، عبدا لله الشامل، "إدارة سياسات الاستثمار في الدول العربية"، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2007،

ومن أجل تحقيق رسالة الهيئة المتمثلة في جذب استثمارات كافية لتحقيق نمو اقتصادي سريع، تأسس المركز الوطني للتنافسية في سنة 2006 ، بهدف متابعة وتقييم التطور في تنافسية المملكة.

وتتلخص رسالة المركز الوطني للتنافسية في العمل على إيجاد بيئة استثمارية محفزة للأعمال، ودعم إنشاء قطاعات الأعمال، وذلك من خلال تقديم الاستشارات المهنية على تشجيع التعاون والحوار بين القطاع العام والخاص في الموضوعات المتعلقة بالتنافسية . وتمكنت الهيئة من وضع خطة عمل للتعامل مع الجوانب التنظيمية المؤثرة في أداء الأعمال فقد صمم برنامج أطلق عليه برنامج (10×10)* حيث يرصد ويتبع التحديات التي تواجه المستثمرين المحليين والأجانب في قطاعات استثمارية محددة ، وتنظم المنتديات والملتقيات المختلفة لمناقشة تلك التحديات ، ومن ثم التواصل مع الجهات ذات العلاقة من أجل إزالتها .

كما تعمل الهيئة وبصورة تدريجية ومستمرة ، بالتنسيق مع الجهات الحكومية من أجل معالجة التحديات التي تواجه القطاعات الاستثمارية في المملكة ، سواء التي حددتها الإستراتيجية كقطاعات تمتلك فيها المملكة مزايا نسبية أو حتى القطاعات الأخرى ، ومنها دعم قدرة قطاع الاتصالات من خلال اتفاقية وقعتها الهيئة مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ، من أجل رفع تنافسية قطاع تقنية المعلومات في المملكة في سياق برنامج (10×10).

وقد ظهرت المراكز الخارجية للهيئة العامة للاستثمار في بعض العواصم العالمية الهامة، لتلعب دورا في زيادة التنافسية، ويعمل ممثلو مكاتب الهيئة في الخارج على محورين، هما :

* 10 × 10 هو برنامج عملي يتم تطبيقه على أرض الواقع لترجمة رؤية الهيئة العامة للاستثمار في رفع تنافسية المملكة دوليا في جذب الاستثمار الاجنبي.

1. الترويج لفرص الاستثمار في المملكة لمستثمرين معينين وخاصين ، حيث أنه ترتبط استثماراتهم بالمزايا النسبية للاستثمار بالسعودية .

2. التسويق للاستثمار بالمملكة عالميا ، على أنها أفضل وجهة للاستثمار في بلدان الشرق الأوسط وذلك من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية الجاذبة التي تتميز بها المملكة .

وقد شهدت سنة 2006 تطورات اقتصادية ملموسة وسريعة حققت المملكة خلالها بعض الإنجازات الهامة من أهمها قبول عضوية المملكة وانضمامها رسميا إلى منظمة التجارة العالمية، تأمل أن تحقق المملكة على أثرها مكاسب اقتصادية عالية لعل من بين أهمها وأبرزها فتح السوق السعودية على أسواق الدول الأعضاء في المنظمة والذي بدوره سيمكن السلع والخدمات السعودية من النفاذ لأكبر عدد ممكن من أسواق العالم، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الصادرات غير النفطية، التي تجاوزت قيمتها 70 مليار ريال سنة 2006 كما أن ذلك الانضمام سيوفر للمملكة الحماية التجارية الكافية بموجب قوانين المنظمة⁽¹⁾.

ومن بين الخطوات الجادة سعي الهيئة العامة للاستثمار لخفض تكلفة إنشاء الشركات المسجلة في المملكة لتكون أقل من 500 ألف ريال، وذلك من أجل أن يتخطى عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة في المملكة 12 ألف شركة، الأمر الذي يتوقع معه التحسن في ترتيب المملكة بواقع ثمانية مراكز من المركز 38 في سنة 2006 إلى المركز 30 في التصنيف العالمي للبنك الدولي، والذي تتسابق الدول على حيازة مراكز متقدمة فيه.

كما جاء تعديل المادة المتعلقة بالحد الأدنى لتأسيس الشركات، لتتوافق مع المعايير

العالمية، حيث شكلت خطوة مهمة نحو إيجاد بيئة استثمارية متميزة.

(1) الهيئة العامة للاستثمار، "تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام 2006"، الرياض، 2006، ص21، متاح على الموقع:

ومن المتوقع أن يؤدي إلغاء الحد الأدنى لتأسيس الشركات إلى تسهيل متطلبات وشروط مزاوله الأعمال والأنشطة التجارية في المملكة ، الذي سينعكس على الأداء الاقتصادي في مختلف القطاعات الاستثمارية ، لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات الفنية والتقنية والصناعات القائمة على المعرفة والابتكار (1) .

ونتيجة لهذه السياسات التي اتخذتها المملكة في تحسين البيئة الاستثمارية فقد ذكر تقرير لمؤسسة النقد العربي السعودي خروج الاقتصاد السعودي من دائرة الضغوط التضخمية وشح السيولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية

وبحسب التقرير سجل الاقتصاد السعودي متوسط نمو سنوي حقيقي مقداره 4.2% متجاوزا بذلك معدلات النمو السكاني البالغة 2.5%، في حين حقق القطاع الخاص نموا حقيقيا بلغ 4.6% . وقد زادت الصادرات غير النفطية بأكثر من 20% سنويا خلال الفترة 2000-2006 ، وأدى تحسين مناخ الأعمال إلى زيادة ثقة المستثمرين.

ومن أهم الإنجازات وأكبرها ما تم على الصعيد الاستثماري والمالي والمصرفي ، حيث استطاعت المملكة زيادة حجم الاستثمار الأجنبي ، حيث بلغت التدفقات الاستثمارية في سنة 2006 حوالي 686 مليار ريال بزيادة قدرها 51% ، مقارنة بسنة 2005. بينما وصلت إجمالي الاستثمارات المحلية حوالي 125 مليار ريال في سنة 2006 ، بزيادة قدرها 9% كم تم اعتماد الترخيص لعدد من المصارف الأجنبية للعمل في السوق السعودية .

وأشار التقرير إن الفائض في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2006 حقق فائضا غير مسبق وهو أعلى فائض حققته المملكة ، الذي قدر بنحو 265 مليار ريال واستقطع منه مبلغ 100 مليار لدعم الاحتياطي العام للدولة ومبلغ عشرة مليارات لدعم صندوق الاستثمارات العامة

(1) الهيئة العامة للاستثمار، "تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام 2006"، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

و105 مليارات لتغطية جزء كبير من الدين العام ، لتصل نسبته إلى 28% من الناتج المحلي الإجمالي ، مقارنة ب 40% بنهاية سنة 2005 (1) .

ويشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007 أن المملكة العربية السعودية ، التي حلت في المركز الثاني في الإصلاحات في منظمة الشرق الأوسط، ويوضح الجدول (3-5) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2007 في المملكة حيث ألغت الشرط الخاص بالحد الأدنى من رأس المال ، والذي بلغت نسبته 1.57% من متوسط نصيب الفرد من الدخل السنوي ، كما اختصرت الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري من 39 إلى 15 يوما بعد أن نجحت في العام الماضي من تخفيضها من 64 يوما إلى 39 يوما وسهلت بذلك عملية تسجيل الشركات الجديدة، وقد أسهمت هذه التغييرات في تخفيض وقت بدء النشاط التجاري بمقدار شهرين تقريبا، كما أقامت مركز تجاريا للمعلومات الائتمانية تصدر التقارير من ضمنها معلومات وبيانات عن مستوى المخاطر الائتمانية للشركات ، كما أسرعت التجارة عبر الحدود ، مما أدى إلى تقليل عدد المستندات اللازمة للاستيراد ، وخفضت الوقت اللازم للمناولة في الموانئ ومحطات مناولة البضائع بحوالي يومين لمعاملات الاستيراد والتصدير على حد سواء

والجدول (4-5) يوضح عرض موجز حول سياسات تحسين مناخ الاستثمار في المملكة

العربية السعودية وآليات تنفيذها ، والآثار المترتبة عليها.

(3-5) تجربة الإمارات العربية المتحدة

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول حداثة وتطورا ونموا ، وبالتالي

استقطابا للاستثمار والعمل في منطقة الشرق الأوسط . وهي أيضا من أولى الدول العربية

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي، " التقرير السنوي الثالث والأربعون 2006"، الرياض، 2006، ص.ص 26-30، متاح على

جدول (5-3)

قاعدة بيانات أداء الأعمال _ المملكة العربية السعودية

			38	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	
65	الحصول على الائتمان	99	156	تأسيس المشروع	
3	مؤشر ضمان الحقوق (10-0)	8	13	عدد الإجراءات	
5	مؤشر معلومات الائتمان (6-0)	5	39	عدد الأيام العمل	
0.2	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الأفراد البالغين)	1	58.6	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)	
12.5	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الأفراد البالغين)	4.7	1.057.5	العدد الأدنى لرأس المال (كنسبة من دخل الفرد)	
6	دفع الضرائب	21	33	التجارة عبر الحدود	
14	الدفعات (عدد)	0	5	عدد وثائق التصدير	
75	الوقت (ساعة بالسنة)	20	13	الأيام اللازمة لإجراء التصدير	
2.1	نسب ضريبة الأرباح	0	654	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)	
12.8	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الأرباح)	7	9	عدد وثائق الاستيراد	
0.0	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	11.0	34	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد	
14.9	إجمالي الضرائب (كنسبة من إجمالي الربح)	80.1	604	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	
97	إنفاذ العقود	4	44	استخراج التراخيص	
44	عدد الإجراءات	4	18	عدد الإجراءات	
360	الوقت (بالأيام)	4	125	عدد أيام العمل	
20.0	التكلفة (كنسبة من الدين)	0.0	70.2	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	
87	تصفية وإغلاق المشروع	المصدر: تقرير أداء الأعمال " Doing Business 2007 " ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.			
2.8	الوقت (بالسنوات)	* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة .			
22.0	التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.			
27.3	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.			
		* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.			
		* الرقم أمام المؤشر يشير إلى الدولة ضمن المؤشر الفرعي.			

الجدول (5-4)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالمملكة العربية السعودية			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
تعدد الإجراءات الخاصة بالاستثمار عند بدء المشروع، جاء ترتيب المملكة 156 بين دول العالم لسنة 2006.	تيسير إجراءات الاستثمار الإطاري المؤسسي	خفض عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء المشروع. السماح للمستثمر الأجنبي بالحصول على أكثر من ترخيص في مجالات متعددة.	زيادة حجم الاستثمار الأجنبي، حيث بلغ حجم التدفقات الاستثمارية في سنة 2006 (686) مليار ريال، بزيادة قدرها 51% مقارنة بسنة 2005 فيما وصل إجمالي الاستثمارات المحلية حولي (125) مليار ريال في سنة 2006 بزيادة قدرها 9%.
حماية المستثمرين من ضعف الشفافية وتلاعب المديرين جاء ترتيب المملكة 99 بين دول العالم لسنة 2006.	زيادة شفافية الصفقات، وتعزيز مسؤولية المديرين، ومقاضاتهم لسوء الإدارة.	تعزيز حوكمة الشركات لمنع تضارب المصالح. حماية صغار المساهمين تجاه سيطرة حصص الأغلبية.	تراجع نسبي في حالات التلاعب. تغيير العديد من مجالس إدارة الشركات المساهمة. فرض العمل بقواعد الحوكمة والشفافية.
صعوبة تنفيذ العقود التجارية، جاء ترتيب المملكة 97 لسنة 2006.	تيسير إجراءات تنفيذ العقود.	خفض عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة اللازمة لتنفيذ العقود التجارية.	زيادة حجم الاستثمار الوطني والأجنبي، وتراجع التوجه نحو الاستثمار في الخارج من قبل المستثمر الوطني.
تأخر تنفيذ حالات الإفلاس أو إغلاق المشروع، جاء ترتيب المملكة 87 لسنة 2006.	تيسير إجراءات الإفلاس عند إغلاق المشروع أو إنهاء العقود.	خفض عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة اللازمة لتنفيذ حالات الإفلاس عند إغلاق المشروع أو إنهاء العقود.	تراجع حالات الإفلاس. ارتفاع معدل الاسترداد للمال المستثمر.
حظر بعض فتح القطاعات الاستثمارية أمام المستثمرين الأجانب وتفضيل الاستثمار المشترك مع المستثمر الوطني	فتح كافة القطاعات للاستثمار باستثناء القائمة المحظورة	رفع الشروط الواردة بالقانون القديم بان يكون المشروع تمويماً، وأن يتم تصديقه من هيئة الاستثمار بموجب خطة التنمية. السماح بملكية رأس المال الأجنبي للمشروع بالكامل إضافة للمشروعات المشتركة	استقطاب المشروع ذات المهارات الفنية والخبرات التكنولوجية العالية. تسهيل نقل التقنية والمعونة الفنية للمشروعات الوطنية. زيادة التنوع القطاعي في النشاط الاقتصادي. تلبية احتياجات المدن الاقتصادية الست العصرية من العمالة المهنية والتقنية بعدد 850 ألف وظيفة، منها 86% وظيفة فنية.

بقية - الجدول (5-4)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالمملكة العربية السعودية			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
ضعف الحوافز وضمانات الاستثمار للمستثمر الأجنبي .	تقديم كافة الحوافز والمزايا الممنوحة للمشروعات الوطنية.	يحق للمستثمر الأجنبي تحويل أمواله للخارج من بيع حصته في المشروع. لا يجوز مصادرة أموال المستثمر الأجنبي إلا في حالة المصلحة العامة، وفي مقابل تعويض مجز بموجب القانون.	زيادة حجم الاستثمار الأجنبي. زيادة الثقة في المناخ الاستثماري للمملكة .
تقييد تملك العقار للمستثمرين الأجانب.	السماح للمستثمرين الأجانب بتملك العقارات والاستثمار فيها.	يحق للمنشأة الأجنبية المرخصة بموجب القانون تملك العقار لممارسة الأنشطة المصرح بها ولتوفير السكن للموظفين. يصرح القانون بالاستثمار في العقار في حد 30 مليون ريال أو أكثر.	المساهمة في عودة الانتعاش لسوق العقار وقطاع الإنشاءات من جديد، بعد انصراف المستثمرين عنه للاستثمار في سوق الأوراق المالية.
ارتفاع معدلات الضريبة على المستثمر الأجنبي .	خفض ضريبة الأرباح على المستثمر الأجنبي.	خفض ضريبة الأرباح من 45% إلى 20% . السماح بتحويل الخسائر إلى أعوام قادمة .	زيادة عدد المشروعات في قطاعات الاقتصاد المختلفة، بعد أن كانت تختلف في الإعفاءات من قبل .

المصدر: شمس الدين، عبدا لله الشامل، "إدارة سياسات الاستثمار في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص. 244-245.

التي استطاعت تسجيل مستويات اقتصادية وصناعية وتقنية متقدمة ، بفضل سياساتها الحكيمة ووضوح الرؤية لدى مسئوليتها ، فضلا عن الخبرات التي تمتلكها وعزمها المتواصل لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استجابة للتطورات العالمية . بالإضافة إلى امتلاك دولة الإمارات العديد من الثروات الطبيعية ، ولاسيما قطاع النفط والغاز ، التي تمكنت من الاستفادة من عوائده لإنماء الدولة وبلوغ مرحلة متقدمة من النمو والازدهار (1).

(1) اتحاد المصارف العربية، "الإمارات المناخ الاستثماري الأمن والمناسب"، بيروت، العدد 325، 2006، ص58.

ولقد أدركت الدولة أهمية الاستثمارات في التنمية الاقتصادية وبذلت كافة الوسائل لخلق قاعدة اقتصادية متوازنة من خلال القطاعات المختلفة ونشر الخريطة الاستثمارية لتشمل كافة أنحاء الإمارات ، حيث تشهد الدولة نشاطا استثماريا على مستوى الحكومات المحلية في مشاريع متنوعة لتعزيز خدمات البنية التحتية ، كما تشجع القطاع الخاص ليساهم في البرامج الاستثمارية والدخول في مشروعات ذات الطابع الإنتاجي .

وتعطي الدولة اهتماما كبيرا للاستثمارات الأجنبية من خلال وضع القوانين والتسهيلات وخلق مناخ وبيئة استثمارية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وتشجيع الشركات العالمية للدخول للأسواق الإماراتية ، وخلال سنة 2006 تدفقت المزيد من الاستثمارات الأجنبية بعد أن صنفت في المرتبة الثانية من بين الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر الشفافية الصادرين عن معاهد عالمية مرموقة⁽¹⁾.

وبهدف تنظيم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة وتقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين الأجانب ، تم في سنة 2006 الإعلان عن توجه الحكومة نحو اعتماد قانون موحد للاستثمار يشمل جميع الإمارات عوضا عن إتباع كل إمارة من الإمارات السبع حاليا تنظيما خاصا بشأن استقطاب الاستثمارات .

هذا ووفرت دولة الإمارات بيئة استثمارية جاذبة اتسمت بالمقومات التالية⁽²⁾:

1. تشجيع رأس المال الخاص في الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية مقابل إعفائه التام من الضريبة على الدخل والأرباح إضافة إلى حرية التحويل دون قيد أو شرط .

⁽¹⁾ وزارة الاقتصاد، "مذكرة بشأن الأوضاع الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2006"، دبي، 2008، ص.ص 3-4، متاح على الموقع: www.economy.ae.

⁽²⁾ اتحاد المصارف العربية، "الإمارات ازدهار ونضوج اقتصادي محط أنظار العالم"، بيروت، العدد 317، 2007، ص. 10.

2. إعفاء السلع والآلات الداخلة في العملية الإنتاجية والسلع الوسيطة، وكذلك السلع الغذائية مهما كان نوعها من الرسوم الجمركية مقابل 5% رسم جمركي كحد أعلى.

3. استكمال البنية التحتية وفق أرقى المستويات والمواصفات العالمية وأعلى مستويات التقنية الحديثة بما فيها الطرق البرية والمواني البحرية والمطارات والشحن الجوي ، وكذلك الاتصالات وشبكاتها العالمية المتطورة ، حيث توجد ستة مواني بحرية دولية تستقبل السفن العملاقة باختلاف حمولتها تنتظرها مستودعات حديثة للتخزين مجهزة بأحدث الوسائل ، كذلك توجد ستة مطارات دولية تستقبل الطائرات ، إضافة إلى الطرق البرية السريعة والمنظمة التي تربط الدولة بدول العالم المختلفة وبالإضافة إلى ذلك ، توجد خدمات أخرى مكملة مثل الخدمات الصحية المتطورة ، والخدمات التعليمية والخدمات السياحية والترفيهية ، حيث المراكز التجارية العديدة والفنادق العالمية والمنتجات التي تلبى حاجات رجال الأعمال .

4. وجود شبكة واسعة من المصارف الوطنية والعالمية إضافة إلى مكاتب تمثيل لها ومؤسسات مالية أخرى تعمل ضمن نظام متكامل سريع ودقيق بدعم وإشراف من المصرف المركزي .

5. وجود سوق للأوراق المالية تتيح للمتعاملين معها بتداول الأسهم وترتبط بشبكة إلكترونية حديثة وواسعة بين الدولة وخارجها .

6. استكمال معظم التشريعات الاقتصادية التي تنظم الحياة الاقتصادية في الدولة وإتباع لوائح ميسرة في الترخيص باعتماد نظام الشباك الواحد في إتمام الإجراءات ، وصاحب ذلك قوانين محفزة ومشجعة كالإيجار الرمزي للأراضي التي تقام عليها المشاريع الإنتاجية والسعر المنخفض للماء والكهرباء المستخدم فيها ، إضافة إلى الاهتمام

وتشجيع المشاركة في المعارض العامة والمتخصصة داخل الدولة وخارجها للترويج للبضائع والسلع المنتجة محليا .

7. تعتبر الإمارات واحدة من دول العالم الرائدة في تطبيق نظام المناطق الحرة، وتمكنت تلك المناطق من جذب الكثير من المستثمرين والمصنعين الأجانب الذين يحق لهم تملك أعمالهم وشركاتهم في هذه المناطق بنسبة 100%.

8. تمكنت الإمارات العربية المتحدة من الحصول على المرتبة الأولى عربيا على صعيد التنافسية الاقتصادية ضمن مجموعة دول المرحلة المتقدمة من التطور ، وذلك بحسب تقرير التنافسية العالمية 2007 ، الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي، كما جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى كأثر الدول التزاما بمعايير الشفافية على مستوى الدول العربية.

9. استفادة الإمارات من الموقع الجغرافي حيث يعتبر موقعا إستراتيجيا يتوسط منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، وهذا الموقع ينعكس إيجابيا على القدرة التسويقية ، حيث يجعل الإمارات مركزا ماليا وتجاريا عالميا تتدفق منه السلع إلى جميع مناطق العالم .

ونتيجة لهذه السياسات التي اتخذتها الإمارات في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الاجنبي أصبحت أهم مركز جذب للمستثمرين ورجال الأعمال من جميع دول العالم ، لأنها وفرت المناخ الاستثماري الآمن والمناسب . بالإضافة إلى أنها لا تزال واعدة وتتعدد فيها مجالات الاستثمار فاحتلت المرتبة 22 بين أفضل اقتصاد في العالم من حيث القدرة على استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة .

ويشير تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الاونكتاد " إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر الأولى خليجيا وعلى مستوى الشرق الأوسط أيضا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، حيث جذبت الدولة في السنة 2006 نحو 16 مليار دولار بارتفاع 34% مقارنة بسنة 2005 الذي جذبت فيها الدولة 12 مليار دولار، كما أن دولة الإمارات جذبت 60% من التدفقات الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت 26 مليار دولار .

وأكد تقرير الأهداف التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والتخطيط بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أن دولة الإمارات حققت خلال العقود الثلاثة الأخيرة نهضة تنموية شاملة حيث شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 2006 انتعاشا ملحوظا، وحقق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سياسة الدولة في مجال التنوع الاقتصادي وبما يجعل اقتصاد الدولة أكثر توازنا واستقرارا⁽¹⁾ .

وأشار التقرير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة سنة 2006 إلى نحو 599 مليار درهم بينما كان في سنة 2005 حوالي 485 مليار درهم ، ومن المؤشرات الإيجابية ارتفاع الناتج المحلي الاسمي للقطاعات غير النفطية من 312 مليار درهم سنة 2005 إلى 376 مليار درهم سنة 2006 وبلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي حوالي 63% كمتوسط للسنة 2006.

ويؤكد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007 إن الإمارات حسنت ترتيبها العالمي بصورة ملموسة في قائمة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال و الجدول (5-5) يوضح ممارسة أنشطة الأعمال سنة 2007 حيث احتلت الرتبة 77 اى أنها أحرزت فارقا ملحوظا في سنة

⁽¹⁾ وزارة الاقتصاد، "التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي 2006"، دبي، 2007، ص.ص، 12، متاح على الموقع:

واحدة بلغت 9 مراتب وقد عزز مركزها تحسين بعض الجوانب لديها في المؤشرات الفرعية التي أهلتها لهذه المرتبة ومنها مؤشر دفع الضرائب حيث حصلت على الترتيب الثالث على المستوى العالمي ومؤشر تسجيل الممتلكات حيث حصلت على الترتيب الثامن على المستوى العالمي ومؤشر التجارة عبر الحدود حيث حصلت على الترتيب العاشر على المستوى العالمي إضافة إلى تخفيض تكلفة تأسيس المشروع من 44.4 كنسبة من دخل الفرد إلى 36.4 وتخفيض عدد وثائق التصدير من 6 إلى 4 وتخفيض عدد أيام تسجيل الملكية من 9 إلى 6 أيام.

والجدول (5-6) يوضح عرض موجز حول سياسات تحسين مناخ الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة وآليات تنفيذها، والآثار المترتبة عليها.

(4-5) تجربة المملكة العربية المغربية

قام المغرب خلال السنوات الماضية بتحسين البيئة الاستثمارية بالشكل الذي يجعلها ملائمة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب وقد ركزت الإصلاحات التي تبناها المغرب في هذا المجال على تحديث المنظومة القانونية والتشريعية والتنظيمية والإدارية، وركزت هذه الإصلاحات كذلك على تطوير البنية التحتية، ولاسيما المواصلات والاتصالات والطرق والنقل الجوي والمناطق السياحية والصناعية.

كما قامت الحكومة المغربية بتحديث أنظمة الجمارك، ووضع قانون جديد للمنافسة، وتطوير سوق الدار البيضاء للأوراق المالية، واعتماد قواعد حديثة لتطوير قطاع التأمين، وقانون جديد للعمالة، وتحديث القواعد المحاسبية والإفصاح المالي ومتابعة تطوير النظام الضريبي⁽¹⁾.

(1) اتحاد المصارف العربية، "المغرب الخطوات متقدمة على طريق الإصلاح والانفتاح"، بيروت، العدد 316، 2007، ص7.

جدول (5-5)

قاعدة بيانات أداء الأعمال دولة _ الإمارات العربية المتحدة

				77	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
117	الحصول على الائتمان	118	حماية المستثمر	155	تأسيس المشروع
3	مؤشر ضمان الحقوق (0-10)	4	مؤشر الإفصاح (0-10)	12	عدد الإجراءات
2	مؤشر معلومات الائتمان (0-6)	7	مسئولية الإدارة (0-10)	63	عدد الأيام العمل
1.7	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الأفراد البالغين)	2	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0-10)	36.4	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الأفراد البالغين)	4.3	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (0-10)	338.2	العدد الأدنى لرأس المال (كنسبة من دخل الفرد)
3	دفع الضرائب	57	توظيف العمالة	10	التجارة عبر الحدود
15	الدفعات (عدد)	0	مؤشر صعوبة التعيين (0-100)	4	عدد وثائق التصدير
12	الوقت (ساعة بالسنة)	60	مؤشر جمود ساعات العمل (0-100)	18	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
0.0	نسب ضريبة الأرباح	0	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0-100)	392.0	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)
14.5	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الأرباح)	20	مؤشر صعوبة التوظيف	6	عدد وثائق الاستيراد
0.5	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	12.5	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)	16	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد
15	إجمالي الضرائب (كنسبة من إجمالي الربح)	83.6	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	398.0	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)
112	إنفاذ العقود	8	تسجيل الملكية	79	استخراج التراخيص
34	عدد الإجراءات	3	عدد الإجراءات	21	عدد الإجراءات
607	الوقت (بالأيام)	6	عدد أيام العمل	125	عدد أيام العمل
18.5	التكلفة (كنسبة من الدين)	2.0	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)	210.0	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)
137	تصفية وإغلاق المشروع	المصدر: تقرير أداء الأعمال "Doing Business 2007" ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.			
5.1	الوقت (بالسنوات)	* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة .			
30.0	التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.			
10.4	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)	* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.			
		* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.			
		* الرقم أمام المؤشر يشير إلى الدولة ضمن المؤشر الفرعي.			

الجدول (5-6)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالإمارات العربية المتحدة			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
تعقد إجراءات بدء المشروع ، جاء ترتيب الإمارات 155 بين دول العالم لسنة 2006 .	تيسير إجراءات الاستثمار .	العمل على خفض عدد الإجراءات ومدتها وتكلفة تأسيس المشروع . السماح للمستثمر الأجنبي بالحصول على أكثر من ترخيص في مجالات متعددة	زيادة حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الإمارات في سنة 2006 . حيث جاءت الأولى خليجيا وعلى مستوى الشرق الأوسط أيضا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، وجذبت في السنة 2006 نحو 16 مليار دولار بارتفاع 34% مقارنة بسنة 2005 الذي جذبت فيه 12 مليار دولار .
حماية المستثمرين من ضعف الشفافية وتلاعب المديرين ، جاء ترتيب الإمارات 118 بين دول العالم لسنة 2006 .	زيادة شفافية الصفقات وتحديد مسؤوليات المدير ، ومقاواة المديرين بسبب سوء الإدارة	تعزيز حكومة الشركات لمنع تضارب المصالح . حماية صغار المساهمين تجاه سيطرة حصص الأغلبية .	تراجع نسبي في حالات التلاعب . تغيير العديد من مجالس إدارة الشركات المساهمة . فرض العمل بقواعد الحكومة والشفافية .
صعوبة تنفيذ العقود التجارية . جاء ترتيب الإمارات 112 بين دول العالم لسنة 2006 .	تيسير إجراءات تنفيذ العقود .	خفض عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة اللازمة لتنفيذ العقود التجارية .	زيادة حجم الاستثمار الوطني والأجنبي . حيث جذبت الإمارات 60% من التدفقات الاستثمارية الأجنبية لدول الخليج في 2006 بإجمالي 26 مليار دولار .
صعوبة التقاضي وتنفيذ حالات الإفلاس أو إغلاق المشروع ، جاء ترتيب الإمارات 137 بين دول العالم لسنة 2006 .	تطوير الجهاز القضائي . تيسير إجراءات الإفلاس عند إغلاق المشروع .	إنشاء محاكم متخصصة للنظر في النزاعات الاقتصادية . تسريع إجراءات التقاضي . خفض عدد الإجراءات ومدتها والتكلفة اللازمة لتنفيذ حالات الإفلاس عند إغلاق المشروع .	انخفاض معدلات القضايا الاقتصادية . تراجع حالات الإفلاس ارتفاع معدل الاسترداد للمال المستثمر .

بقية - الجدول (5-6)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالإمارات العربية المتحدة			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
تقييد نسبة المساهمة للمستثمرين الأجانب بنسبة 49% من الملكية ، وحضر بعض القطاعات الاستثمارية أمام الأجانب .	فتح كافة القطاعات للاستثمار أمام المستثمر الأجنبي.	السماح بملكية رأس المال الأجنبي للمشروع بالكامل إضافة للمشروعات المشتركة. في مجال الصناعة ، صدر القانون رقم (3) لسنة 2004 ، بإنشاء المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة بهدف توفير بنية تحتية متكاملة وخدمات متخصصة .	زيادة التنوع القطاعي في كافة مجالات النشاط الاقتصادي تسهيل إجراءات عمل كافة الشركات في جميع الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية .
صعوبة الحصول على الائتمان ، وضعف شفافية المعلومات الائتمانية	حماية الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين .	العمل على تيسير الحصول على الائتمان . رفع شفافية المعلومات الائتمانية . رفع معدل السجلات العامة	زيادة حجم الإقراض المحلي للقطاع الخاص من 37% سنة 1994 إلى 56% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2003. زيادة الثقة في المناخ الاستثماري للإمارات ، وإقبال المستثمرين
ارتفاع معدلات الضريبة على المستثمر الأجنبي .	مرجعة ضريبة الأرباح على المستثمر الأجنبي ، والضرائب المتعلقة بالعمال.	إلغاء ضريبة الأرباح . تراجع معدلات الضرائب الأخرى ، وإنخفاض عدد الإجراءات والوقت المستنفذ للتعامل فيها .	تحسن مركز الإمارات فيما يتعلق بالجوانب الضريبية لمستوى يتفوق على إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية .
نظام الكفالة .	إلغاء نظام الكفالة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.	أصبح المشروع الاستثماري هو الذي يكفل المستثمر وموظفي المشروع الأجانب .	ارتفاع أعداد المستثمرين الأفراد من جنسيات مختلفة ، وخصوصا من لديهم خبرات مهنية وأعمال تجارية فردية .

المصدر: شمس الدين، عدا الله الشامل، "إدارة سياسات الاستثمار في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص. 252-253.

بالرغم مما أحرزه المغرب من تقدم في مجال الإصلاحات القطاعية والهيكلية فلا يزال يواصل الطريق في تعميق هذه الإصلاحات ، فقد أنشأ عدداً من الصناديق الاستثمارية الهادفة إلى تعبئة الموارد المالية لمواكبة إنجاز الخطط التنموي وتأهيل المنظومات الإنتاجية خصوصاً في قطاع السياحة والصناعة . بالإضافة إلى فتح بعض القطاعات أمام المستثمرين وتعديل قوانين الاستثمار، وتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، واتفاق التبادل الحر مع كل من أميركا، تركيا، الإمارات العربية ، تونس ، الأردن ومصر، للوصول بالمنتجات المغربية إلى الأسواق العالمية.

ويتميز المغرب بامتلاك أكبر مخزون من الفوسفات ، ولديه قطاع زراعي هام ومتنوع ، وقطاع صناعي متطور يتميز بالنشاطات التقليدية والتحويلية الحديثة، وقطاع سياحي نشيط يركز تطويره على إستراتيجية متكاملة تهدف إلى استقطاب أكثر من 10 ملايين سائح على مدى الأربع سنوات القادمة⁽¹⁾، وثروة سمكية كبيرة ، وقطاع مصرفي متحرر ومنفتح ومتطور ، وسوق مالية بالمقاييس العالمية ، كما أن المغرب يزخر بالكثير من الإمكانيات البشرية. كما استفاد المغرب من الصورة الايجابية التي رسمتها عنه تقارير المنظمات الدولية ، التي صنفت الرباط كأفضل وجهة للاستثمار في مجموع منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل طبيعة الإصلاحات التشريعية والإجرائية وارتفاع العائد على الاستثمار ونتيجة لذلك ، تزايدت الاستثمارات الأوروبية نحو المغرب مستغلة القرب الجغرافي، وكلفة اليد العاملة الرخيصة للمركز في منطقة قريبة من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، ومستفيدة كذلك من اتفاق المنطقة التجارية الحرة مع الولايات المتحدة.

(1) المرجع السابق ، ص 7.

ونتيجة لهذه السياسات التي اتخذتها المغرب في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الاجنبي ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في المغرب من 500 مليون دولار إلى ثلاثة مليارات دولار وهو ما انعكس على النمو الاقتصادي الذي قارب 8% سنة 2006 مقارنة مع 1.7% سنة 2005 ، مستفيداً من ظروف اقتصادية محلية وعالمية ايجابية ، تميزت بنمو المبادلات التجارية وتحسن الإنتاج الزراعي وتزايد الطلب على الاستهلاك، وارتفاع أسعار المواد الأولية ، واستقرار أسعار النفط . ويشهد المغرب اليوم حركة اقتصادية واستثمارية كبيرة ، مما اكسبه ثقة وسمعة دولية شجعت المستثمرين لاسيما دول الخليج للبحث عن فرص استثمارية واعدة فيه بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2006 بنحو 4% بفضل الإنتاج الوفير من الحبوب ، وسجل القطاع الصناعي زيادة تبلغ نسبتها 4.5% ، كما ارتفعت صادرات المغرب بنسبة 13% سنة 2006، وخفضت معدلات البطالة من 13% إلى 6% سنة 2005 (1).

وفي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007 حققت المغرب مرتبة متقدمة جعلتها أكبر دولة تشهد إصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويوضح الجدول (5-7) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007 في المغرب وأظهر التقرير أن المغرب من أكبر الدول التي تشهد إصلاحات في مجال تيسير ممارسة أنشطة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنة 2005 / 2006 .

حيث أنشأ المغرب خدمة الشباك الواحد لإصدار تراخيص البناء ، مما أدى إلى اختصار فترات التأخير بالنسبة لشركات البناء بواقع 10 أيام، كما قام بتبسيط إجراءات التخليص الجمركي عن طريق تبني التفتيش المستند إلى المخاطر.

(1) المرجع السابق، ص 8.

وكانت المغرب من أكبر الدول التي نفذت إصلاحات في المنطقة ،حيث حققت تحسن في 2 من 10 مجالات تناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ، حيث قامت بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء النشاط التجاري من 100 ألف إلى 10 آلاف درهم. كما عمل على تسهيل نقل الملكية عن طريق تخفيض ضريبة نقل الملكية من 5% إلى 2.5% من قيمة الممتلكات، وتبسيط القواعد الضريبية عن طريق جمع عدة نظم ضريبية في مصدر واحد مما يسهل التنفيذ بالنظم الضريبية .

وبذلك فقد قام المغرب بتخفيض تكلفة بدء النشاط التجاري وتنفيذ باللوائح الضريبية ونقل الملكية وهي جميعاً إجراءات ساعدت على تطوير مناخ الاستثمار في المغرب .
والجدول (5-8) يوضح عرض موجز حول سياسات تحسين مناخ الاستثمار في المملكة العربية المغربية وآليات تنفيذها ، والآثار المترتبة عليها.

جدول (5-7)

قاعدة بيانات أداء الأعمال _ المملكة العربية المغربية

		115	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	
143	الحصول على الائتمان	118	47	تأسيس المشروع
3	مؤشر ضمان الحقوق (0-10)	6	6	عدد الإجراءات
1	مؤشر معلومات الائتمان (0-6)	6	12	عدد الأيام العمل
2.3	مدى تغطية السجلات العامة (كنسبة من الأفراد البالغين)	1	12.7	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)
0.0	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (كنسبة من الأفراد البالغين)	4.3	66.7	العدد الأدنى لرأس المال (كنسبة من دخل الفرد)
128	دفع الضرائب	156	77	التجارة عبر الحدود
28	الدفعات (عدد)	110	6	عدد وثائق التصدير
468	الوقت (ساعة بالسنة)	40	18	الأيام اللازمة لإجراء التصدير
30.3	نسب ضريبة الأرباح	50	700.0	تكلفة تصدير كل شحنة (بالدولار)
20.5	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمل (من الأرباح)	63	11	عدد وثائق الاستيراد
1.9	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	17.7	30	الأيام اللازمة لإجراء الاستيراد
52.7	إجمالي الضرائب (كنسبة من إجمالي الربح)	85.1	1.500.0	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)
127	إنفاذ العقود	45	133	استخراج التراخيص
42	عدد الإجراءات	4	21	عدد الإجراءات
615	الوقت (بالأيام)	46	217	عدد أيام العمل
16.5	التكلفة (كنسبة من الدين)	4.4	264.9	التكلفة (كنسبة من قيمة الملكية)
61	تصفية وإغلاق المشروع			المصدر: تقرير أداء الأعمال " Doing Business 2007 " ، البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.
1.8	الوقت (بالسنوات)			* الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال والمؤشرات الفرعية من 175 دولة .
18.0	التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)			* دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال.
35.1	معدل الاسترداد (سنت من الدولار)			* دليل بيانات حماية المستثمرين: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
				* دليل التمويل والائتمان: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.
				* الرقم أمام المؤشر يشير إلى الدولة ضمن المؤشر الفرعي.

الجدول (5-8)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالمملكة العربية المغربية			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
صعوبة التعامل مع التراخيص في تشغيل المشروع (جاء ترتيب المغرب 133 بين دول العالم لسنة 2006 .	تيسير إجراءات الاستثمار	العمل على خفض عدد وزمن الإجراءات وتكلفة التراخيص لعمل المشروع . السماح للمستثمر الأجنبي بالحصول على أكثر من ترخيص في مجالات متعددة .	زادت الاستثمارات الأوروبية نحو المغرب، مستغلة القرب الجغرافي، وكلفة اليد العاملة الرخيصة، للتركيز في منطقة قريبة من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، ومستفيدة كذلك من اتفاق المنطقة التجارية الحرة مع الولايات المتحدة، التي دخل حيز التنفيذ سنة 2005.
مشاكل التوظيف وارتفاع تكلفة العمالة (جاء ترتيب المغرب 156 بين دول العالم لسنة 2006 .	مراجعة قانون العمل ومعدلات الأجور	تعديل شروط التعيين والتوظيف والفصل من العمل، مراجعة الأجور، وتكلفة العمالة من غير الأجور والفصل من العمل.	تحسن ظروف العمل ، خاصة فيما يتعلق بمؤشر ساعات العمل. الحفاظ على الكفاءات النادرة، والحد من هجرة العمالة غير المنتظمة إلى أوروبا.
صعوبة الحصول على الائتمان، وضعف شفافية المعلومات الائتمانية. (جاء ترتيب المغرب 143 بين دول العالم لسنة 2006 .	حماية الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين. زيادة فرص الإقراض المصرفي الموجه إلى القطاع الخاص.	العمل على تيسير الحصول على الائتمان . رفع شفافية المعلومات الائتمانية، ومعدل تغطية السجلات العامة . اللجوء للسوق المالية الدولية لاقتراض جزء من قيمة عجز الخزنة.	زيادة حجم الإقراض المحلي للقطاع الخاص من 34% سنة 1994 م إلى 56% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2003 . زيادة الثقة في المناخ الاستثماري للمغرب، وتضاعف الاستثمارات العربية عدة مرات، مع ارتفاع العوائد البترولية.

بقية - الجدول (5-8)

سياسات تحسين مناخ الاستثمار بالمملكة العربية المغربية			
توصيف المشكلة	سياسات تحسين مناخ الاستثمار	آليات التنفيذ	آثار تطبيق سياسات تحسين مناخ الاستثمار
حماية المستثمرين من ضعف الشفافية وتلاعب المديرين (جاء ترتيب المغرب 118 بين دول العالم لسنة 2006).	زيادة شفافية الصفقات، وتحديد مسؤوليات المدير، ومقاضاة المديرين لسوء الإدارة .	تعزيز حكومة الشركات لمنع تضارب المصالح حماية صغار المساهمين تجاه سيطرة الأغلبية .	تراجع نسبي في حالات التلاعب. تحسين مؤشر قضايا المساهمين . فرص العمل بقواعد الحوكمة والشفافية .
صعوبة تنفيذ العقود التجارية . (جاء ترتيب المغرب 127 بين دول العالم لسنة 2006).	تيسير إجراءات تنفيذ العقود .	خفض عدد الإجراءات ومدتها والكلفة اللازمة لتنفيذ العقود التجارية	حقق المغرب سنة 2006 أفضل أداء اقتصادي إذ تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.3% وجني ثمار الإصلاحات التي دخلت فيها الدولة قبل عشرين سنة، بتعاون مع المؤسسات المالية الدولية .
ارتفاع معدلات الضريبة على المستثمر الأجنبي. (جاء ترتيب المغرب 128 بين دول العالم لسنة 2006).	مراجعة ضريبة الأرباح على المستثمر الأجنبي وضرائب العمال .	العمل على خفض ضريبة الأرباح البالغة 30% . خفض معدلات الضرائب الأخرى، وتقليص عدد الإجراءات والوقت المستنفذ للتعامل فيها.	تحسن مركز المغرب فيما يتعلق بالجوانب الضريبية المتعلقة بالعمالة لمستوى يتفوق على إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المصدر: شمس الدين، عبدا لله الشامل، "إدارة سياسات الاستثمار في الدول العربية"، مرجع سبق ذكره، ص.ص، 256-257.

الفصل السادس:

الخاتمة

استهدفت الدراسة واقع مناخ الاستثمار في ليبيا من خلال بعض المؤشرات الدولية للتعرف على نقاط القوة والضعف في ليبيا ومكانها عالميا، ومقارنتها بالدول العربية النفطية وغير النفطية، واقتراح سياسات تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما ركزت الدراسة على بعض تجارب الدولة العربية في هذا المجال وقد توصلت الدراسة إلى نتائج ومقترحات يمكن حصرها النقاط التالية:

1. من خلال التعرف على واقع الاقتصاد الليبي على ضوء المؤشرات موضع الدراسة تبين ان ليبيا تحتل المراتب الأخيرة، باستثناء مؤشر التنمية البشرية، والمؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، حيث تحصلت على الترتب 154 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية من أصل 157، والمرتبة الأخيرة على مستوى الدول العربية، بالإضافة إلى عدم ظهور ليبيا في بعض المؤشرات المهمة مثل مؤشر سهولة اداء الاعمال . ويتطلب ذلك الانضمام إلى باقي المؤشرات عن طريق بناء قاعدة بيانات لمختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتوفرها بشكل دوري ومنظم لكافة الهيئات والمنظمات الخاصة بهذه المؤشرات.

2. إن قدرة الدولة على جذب الاستثمار الاجنبي تتوقف على مدى كفاءة محددات مناخها الاستثماري، فاستقرار السياسات الاقتصادية للدولة وما تمتاز به من استقرار في نظمها الإدارية ، وما تتميز به من فعالية وكفاءة في نظامها القانوني، و قدرتها

التنافسية ، وترتيب متقدم في المؤشرات الدولية كل ذلك يشكل محددات لتدفق الاستثمار الاجنبي فيها .

3. بالرغم من الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية في ليبيا الا ان حجم هذه الاستثمارات الواردة كانت ضعيفة، حيث بلغ حجم تدفق الاستثمار الاجنبي لسنة 2007 إلى ليبيا 427 مليون دولار وما نسبته 4% من اجمالي تدفق الاستثمار الاجنبي الى الدول العربية بالرغم من منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية.

4. إن هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر على قرار الاستثمار تأتي في مقدمها التعقيدات الإدارية التي تشكل عبء على المستثمر وترفع تكاليف المرتبطة بتأسيس مشروع جديد ففي ليبيا بلغت عدد الإجراءات 11، وطول فترة إنشاء المشروع حوالي 30 يوم، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنشاء ، فتعتبر خدمة الشباك الواحد من اهم الخطوات في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وهيأة تشجيع الاستثمار باعتبارها مؤسسة ترويج للاستثمار، حيث تتسم بالكفاءة والاتصال على نطاق واسع بالمستثمرين الأجانب والمحليين وتعمل على توضيح فرص الاستثمار أمامهم، و اعتماد نموذج الترويج الإلكتروني لتشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال تزويد المستثمر الأجنبي مباشرة بالمعلومات والبيانات الاستثمارية التي يحتاجها حول الدولة.

5. لا تعتبر الحوافز الضريبية حافزاً في جذب الاستثمارات، حيث بينت التجارب الدولية ضرورة تقديم الحوافز الضريبية والمالية إلى الاستثمارات التي تتوافق مع أولويات

التنمية الاقتصادية وعدم الإفراط في تقديم هذه التسهيلات، وتقديم هذه المنح والتسهيلات بشكل يتناسب مع أهمية هذه الاستثمارات من حيث العائد الاقتصادي الكلي لتلك المشروعات على مستوى الدولة.

6. إن دعم الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في معدلات التضخم، وخفض مستويات عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي إيجاد بيئة اقتصادية تؤدي إلى انخفاض ظروف عدم التأكد المتعلقة بتقلبات الأسعار، وهو الأمر الذي يساعد على عمليات إعداد دراسات جدوى دقيقة للمشروعات الاستثمارية الجديدة، وبالتالي اتخاذ القرارات الاستثمارية.

7. ضرورة وضوح الإطار التشريعي المنظم للاستثمار أمام المستثمرين، مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار، وضرورة تفعيل الإطار التشريعي المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكار، وهو ما يعني دعم ظهور الاختراعات ونقل التكنولوجيا، إضافة إلى توسيع عقود الاتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي مع الدول المتقدمة، وهو ما يساهم في خفض تكلفة انتقال رؤوس الأموال وتحفيزها.

8. إن توافر القوى العاملة الماهرة اللازمة لتنفيذ الاستثمارات مرتفعة التقنية هو أحد الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات، مما يجعل الاقتصاد جاذباً للاستثمارات كثيفة استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصة في ظل انخفاض تكلفة الأيدي العاملة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. احمد فريد قبلان "الاستثمار الأجنبي في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة"، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007.
2. أميرة حسب محمد الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر"، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004-2005.
3. رضا عبد السلام، "مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية"، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 2004 .
4. صندوق النقد العربي، "أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية"، تحرير فارس بن جرادي، أبو ظبي، 2000 .
5. عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب "التحليل الاقتصادي الكلى النظرية والسياسيات الاقتصادية"، غريان، جامعة الجبل الغربي، 1996.
6. عبدا لله شمس الدين الشامل، "إدارة سياسات الاستثمار في الدول العربية"، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2007.
7. على عيد الحصيني، "العملية الجمركية وأثرها على جذب الاستثمار"، في مؤتمر التمويل و الاستثمار، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، تحرير المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 5-8 ديسمبر 2004.
8. فيلح حسن، "اقتصاد المعرفة"، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2007.

9. كرم فيليب ، "التنمية البشرية في البلدان العربية: قياسها وواقعها الراهن"، في دور الحكومة الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي. تحرير على الصادق وآخرون، أبوظبي ، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 2000.

10. ماجد احمد شلبي "حول قضايا الاستثمار الاجنبي المباشر وتجارب بعض الدول العربية مم الإشارة للتجربة المصرية"، في تطوير مناخ الاستثمار الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة. تحرير عمرو موسى وآخرون، المنصورة :كلية التجارة ، 2002.

11. مارتن جان، " دور التمثيل الخارجي في جذب المستثمرين للقطر المضيف للاستثمار" في " تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، 2000.

12. مدحت أيوب، "الاستثمار الاجنبي في العالم العربي"، ابوظبي، مكتب نائب مجلس الوزراء لشؤون الإعلام ، 2005.

13. نزيه مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.

ثانياً - الدوريات

1. اتحاد المصارف العربية، "الإمارات ازدهار ونضوج اقتصادي محط أنظار العالم"، بيروت، العدد 317، 2007.

2. اتحاد المصارف العربية، "الإمارات المناخ الاستثماري الأمن والمناسب"، بيروت، العدد 325، 2006.

3. اتحاد المصارف العربية، "السعودية طفرة اقتصادية ومصرفية شاملة"، بيروت، العدد 320، 2007.
4. اتحاد المصارف العربية، "المغرب الخطوات متقدمة على طريق الإصلاح والانفتاح"، بيروت، العدد 2007، 316 .
5. اتحاد المصارف العربية، "خطية مصرية لتطوير مناخ الاستثمار ومضاعفة الاستثمارات الأجنبية"، بيروت، العدد 328، 2008.
6. أمينة حلمي "تطوير الإدارة الجمركية في مصر"، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003.
7. الاونكتاد، "فعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة الاونكتاد، نيويورك، الأمم المتحدة ، 2003 .
8. خالد سعد حلمي، "إشكاليات النظام الضريبي على الاستثمار في دولة الكويت"، مجلة الكويت الاقتصادية، الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية، العدد 18، 2005.
9. سميرة إبراهيم أيوب، "محددات جذب وترشيد الاستثمارات الأجنبية في مصر خلال الفترة من 1975-2002 م دراسة تحليلية تقييمية"، بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي الثالث حول الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الواحد والعشرين، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، 2003.
10. طارق نوير، "دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر"، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2002.
11. طارق نوير، "سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية (مع الإشارة إلى مصر)" بحث مقدم للمؤتمر الثاني للتمويل و

الاستثمار ، شرم الشيخ ، جمهورية مصر العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،
18 - 21 ديسمبر 2005.

12. عبد الفتاح بوحبيل ،"الموارد النفطية والتنمية المستدامة" بحث مقدم إلى مؤتمر
الاستثمار الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط رؤية مستقبلية، سرت ،جامعة التحدي
، 2003.

13. عبد الله شامية، ، "السياسات الاقتصادية لمرحلة إعادة الهيكلة"، بحث مقدم لمؤتمر
الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، مركز البحوث
والاستشارات، 12-14/6/2007.

14. على توفيق الصادق، احمد على ، " سياسات وبرامج تخصيص في الدول العربية"،
بحث مقدم إلى الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربية، دمشق، 27 - 29/4/2002.
15. على عبد القادر ،"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"،سلسة جسر التنمية، الكويت
،المعهد العربي للتخطيط، العدد 31، 2004.

16. فتحي المجبرى ،" السياسات العامة والأداء الاقتصادي"، بحث مقدم لمؤتمر الوطني
للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، مركز البحوث الاستشارات،
12-14/6/2007.

17. فلاح الربيعي ،" تحليل العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو
الاقتصاد الليبي"، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير،
طرابلس، معهد التخطيط، 27-28/11/2007 .

18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا ، " تسهيل التجارة بلاشارة إلى
الدول العربية " ، نيويورك ، 2005.

19. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، "المفاوضات التجارية حول تسهيل التجارة " ،نيويورك ، 2005.
20. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، " إصلاح المؤسسات الاقتصادية في بلدان أسكوا مع دراستي حالة مصر والجمهورية العربية السورية" ، نيويورك ، 2002.
21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، " سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة والاسكوا، مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن " ، نيويورك، 2003.
22. المؤسسة العربية لضمان استثمار ،"التطورات الاقتصادية والاستثمارية في ليبيا"نشرة ضمان الاستثمار، الكويت ، العدد الفصلي الثاني، 2004.
23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "مؤشر التجارة عبر الحدود"نشرة ضمان الاستثمار، الكويت ، العدد الفصلي الثاني، 2008.
24. مجلس الوزراء المصري، "السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004.
25. مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية خاصة بقضية التعليم "، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004.
26. مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية في تنمية الصادرات"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004.
27. مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية في معالجة قضية البطالة "، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004.

28. مجلس الوزراء المصري، "تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، 2004.
29. محمد البشير، "سياسة جذب الاستثمار الأجنبي (مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية)"، بحث مقدم إلى مؤتمر الاستثمار الأجنبي الفرص و المحاذير، طرابلس، معهد التخطيط، 27-28/11/2007.
30. محمود احمد الفطيسي، "تنمية الاستثمار في المجالات الإنتاجية والخدمية"، بحث مقدم لمؤتمر نحو مناخ استثماري أفضل، طرابلس، هيئة تشجيع الاستثمار، 2006.
31. مصطفى بابكر، "سياسات التنظيم والمنافسة"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، 2004.
32. منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، "مناخ الاستثمار في دول مجلس التعاون تحليل المؤشرات الرئيسية والسياسات المالية والنقدية في الفترة من 1989 الى 1999" الدوحة، 2001.
33. ناجى التونى، "سياسات الإصلاح الضريبي"، سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 28، 2004.
34. ناجى المهدي، "تجربة البحرين في تنمية الموارد البشرية وأثرها على الاستثمار" بحث مقدم إلى الملتقى السادس لمجتمع الأعمال العربي "الوطن العربي الملاذ الآمن للاستثمار"، دمشق، 2002.
35. وزارة المالية، "دراسة حول تبسيط القوانين، والتشريعات والإجراءات التي تنظم عمليات التأسيس، والنمو، والتصدير والتصفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر"، القاهرة، 2005.

ثالثاً - التقارير

1. البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير أداء الأعمال " Doing Business 2007" ، www.doingbusiness.org.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000 "، الكويت ، 2000.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001 "، الكويت، 2001.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003 "، الكويت، 2003.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005 "، الكويت، 2005.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007 "، الكويت ، 2007.
7. المعهد العربية للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية 2003"، الكويت ، 2003.
8. الهيئة العامة للاستثمار، "تقرير أداء الاستثمار والتنافسية لعام 2006"، الرياض، 2006، www.sagia.gov.sa.
9. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، "تقرير التنمية البشرية للعام 2006"، نيويورك، 2006.
10. تقرير خبراء صندوق النقد الدولي 2006 ، التقرير القطري لليبيا رقم 065/87 ، 2006 ،

11. تقرير خبراء صندوق النقد الدولي 2005 ، التقرير القطري لليبيا رقم 05/83 ، 2005.
12. صندوق النقد العربي ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، أبو ظبي ، 2006.
13. صندوق النقد العربي ، " التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، أبو ظبي ، 2001.
14. قاعدة بيانات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 2008.
15. مؤسسة النقد العربي السعودي، " التقرير السنوي الثالث والأربعون 2006"، الرياض، 2006، www.sama.gov.sa.
16. مصرف ليبيا المركزي ، "النشرة الاقتصادية" ، المجلد 46 ، السنة ، 2006 .
17. مصرف ليبيا المركزي ، " التجارة الخارجية في ليبيا خلال الفترة 1993-2004 " ، 2005.
18. وزارة الاستثمار، "تقرير اداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها 2008/2007"، القاهرة، 2008، www.investment.Gov.eg.
19. وزارة الاستثمار، "تقرير اداء وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها 2007/2006"، القاهرة، 2007، www.investment.Gov.eg.
20. وزارة الاقتصاد، "التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي 2006"، دبي، 2007، www.economy.ae.
21. وزارة الاقتصاد، "مذكرة بشأن الأوضاع الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2006"، دبي، 2008، www.economy.ae.

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً- الدوريات

1. John, Wilson" **trade facilitation and economic development measuring the impact**", Washington, world bank, working paper, no.2988, 2003.
2. Lambsdorff Johann Graf, "**The Methodology of the Corruptio Perceptions Index**" 2007, London,pp2-3, www.transparency.org .
3. Miyamoto koji ," **Human capital formation and foreign direct investment in developing countries**" , Paris , OECD development center, working paper no.211,2003.
4. OECD," **Policy Framework for Investment**", Paris, 2003.
5. Stone Andrew" **Establishing a Successful One Stop Shop: The case Of Egypt**", Washington, World Bank, 2006, pp 4 -6.
http://rru.worldbank.org/Documents/PSDForum/2006/background/os_s_case_study.pdf .
6. The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Dealing with Licenses Index** " Washington,2008, www.doingbusiness.org.
7. The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Employing Workers Index** " Washington,2008, www.doingbusiness.org.
8. The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Enforcing Contracts Index** " Washington,2008, www.doingbusiness.org.
9. The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Getting Credit Index** " Washington,2008, www.doingbusiness.org.
- 10.The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Paying Taxes Index** " Washington,2008, www.doingbusiness.org.
- 11.The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Protecting Investors Index** " Washington,2008, www.doingbusiness.org.

12. The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Registering Property Index** " Washington ,2008, www.doingbusiness.org.
13. The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Starting a Business Index**" Washington,2008, www.doingbusiness.org .
14. The World Bank Groups & IFC " **The Methodology of Trading Across Border Index** " Washington,2008, www.doingbusiness.org.
15. The World Bank Groups & IFC" **The Methodology of Closing a Business Index**" Washington, 2008, www.doingbusiness.org
16. UNCTAD," **INCENTIVES**", UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements , New York ,2004.
17. W. Beach William & Tim Kane, 2007 Index of Economic Freedom," **Methodology: Measuring the 10 Economic Freedoms**" The Heritage Foundation and The Wall Street Journal, 2007.
18. W. Beach William & Tim Kane, 2008 Index of Economic Freedom,"**Methodology: Measuring the 10 Economic Freedoms**", Washington, The Heritage Foundation and The Wall Street Journal, ,2008.
19. World Economic Forum, "**The Global Competitiveness Index: Measuring the Productive Potential of Nations**", Geneva, 2008.
20. Lambsdorff Johann Graf, "**The Methodology of the Corruption Perceptions Index**" 2006, London,pp6-8 www.transparency.org .

ثانياً – التقارير

1. UNCTAD, "World Investment Report 1998", New York, 1998.
2. World Bank, World Development Report 2005", A Better Investment Climate for Everyone" Washington, 2005, WWW.Worldbank.org.

3. UNDP (United Nations Development Programmer), Human Development Report 2007/2008, New York, 2007/2008. www.undp.org.
4. UNDP (United Nations Development Programmer) "**Calculating the Human Development Indices**", New York, 2007, www.undp.org.
5. World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2007/2008**" Geneva, 2008, www.weforum.com.
6. World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2008-2009**" Geneva, 2009, www.weforum.com.
7. The Heritage Foundation and The Wall Street Journal," **2008 Index of Economic Freedom** ", Washington, 2008 , WWW.heritage.org.

ثالثا : المواقع على الشبكة العالمية

www.transparency.org/publications/gcr

www.gcr.weforum.org

www.heritage.org/research/features/index

Abstract

Attracting investment (whether domestic or foreign) become very vital element in economic policies of all countries. Libya have taken many actions, and adopted many policies which aim at creating good investment climate to remove off obstacles hinder the flow of investment to various sectors and to facilitate all needed procedures.

But, despite all of here efforts, the actual how of foreign investment is still under expectation and the participation of private sector still very weak . The aim of this study is to analyze components of investment climate in Libya and to use well know indicators to all the state of each indicators in the Libya economy, and to identify point of strengths and weaknesses in an attempt to suggest appropriate polices to improve the investment climate each that attract foreign and domestic investment flows. .

University of Benghazi
Faculty of Economics
Department of Economics



Policies to Improve the Investment Climate in Libya

Prepared by:

Ali. H. Faraj
Bachelor of Economics
Department of Economics
University of Benghazi

Spring 2004/2005

Supervision

Dr. Abdul Fattah. A. Abuhbial

A thesis

Submitted to The Department of Economics in Partial Fulfillment of the
requirements for The Masters degree in the Economic

Spring 2012